

المادة (٣٢)

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بتتسيب من المجلس.

المادة (٣٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

عالي رئيس المجلس: شكرا لكم، مبروك لجامعة آل البيت، ارفع الجلسة.

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

المهندس سعد هائل السرور



دولة فلسطين

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية والعشرين

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم الاحد الواقع في ٧/٧
للقعدة/١٤١٧ هجرية الموافق ١٦/٣/١٩٩٧ ميلادية.
العدد (٢٢) الجلد (٣٤)

جدول الاعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:-

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب المهندس عبد موسى النهار.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي النائب الدكتور عوض خليفات.

٤

٣ - يضاف على جدول الاعمال ما يلي:

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية والمتضمنة فض الدورة العادية لمجلس الأمة

اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع في ١٩/٣/١٩٩٧.

٤ - الكتب الواردة :

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم (١٨٤٨) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٧، والمتضمن

مشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧.

(يحال على اللجنة.....)

هذا من الأصل

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم (١٩٠٣) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٢، والمتضمن مشروع قانون نقابة المهندسين الزراعيين لسنة ١٩٩٧.
(يحال على اللجنة.....)

٥ - قرارات اللجان:-

١ - قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٧/٣/٩، والمتضمن مشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧.
(القرار موزع في الجلسة الحادية والعشرين)
٢ - قرار اللجنة الادارية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٣/٩، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧.
(القرار موزع في الجلسة الحادية والعشرين)

٣ - قرارات لجنة فلسطين:-

١ - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٧/٢/١٨ والمتضمن موضوع قضية اللاجئين والنازحين.
٢ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٥ والمتضمن موضوع قضية تهويد مدينة القدس.

٤ - قرار لجنة الزراعة والمياه رقم (٢) تاريخ ١٩٩٧/٣/٢، والمتضمن مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧.

٥ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٢/١٦ والمتضمن مشروع قانون الجمارك لسنة ١٩٩٦، اعتباراً من المادة (٨٨).

(القرار موزع في الجلسة التاسعة.....)

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة السادسة.

لم تعين بسبب انتهاء الدورة العادية.

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ١٩٩٧/٣/١٦ ميلادي. عقد مجلس النواب جلسته (الثانية والعشرين) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور).

وحضور أمين عام مجلس النواب (الدكتور محمد المصالحه).

وتغيب بإجازة من الاعضاء السادة والسادة لا أحد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : عبد موسى النهار/ عوض خليفات/ علي الشطي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السيدة والسادة : توجان فيصل / جمال الصريه/ منير صوير/ محمد داودية.

وحضر من الحكومة:-

١ - دولة السيد عبدالكريم الكباريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير التعليم العالي

٣ - معالي المهندس عبدالهادي المجالي: وزير الاشغال العامة والاسكان

٤ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العدل

٥ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري

٦ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الصناعة والتجارة.

٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير السياحة والآثار.

٨ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٩ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

١٠ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١١ - معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٢ - معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٣ - معالي السيد هشام التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٤ - معالي المهندس حماد ابو جاموس: وزير التنمية الاجتماعية.

١٥ - معالي الدكتور عبدالحافظ الشخاتبة: وزير العمل.

١٦ - معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.

١٧ - معالي الدكتور احمد القضاة: وزير الثقافة.

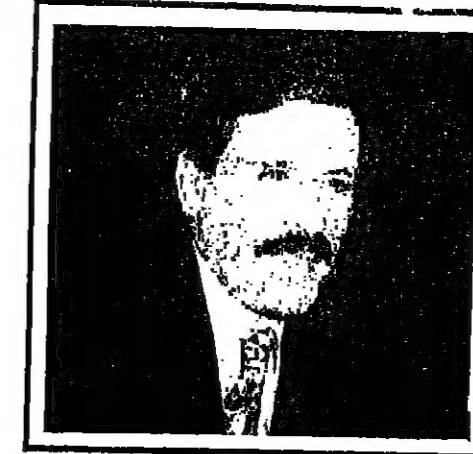
١٨ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.

١٩ - معالي السيد محمود الهويمل: وزير دولة.

٢٠ - معالي السيد محمد عوده نجادات: وزير دولة.

هكذا من الأهل

- ٢١ - معالي الدكتور منذر المصري: وزير التربية والتعليم.
٢٢ - معالي السيد مروان عوض: وزير المالية.
٢٣ - معالي المهندس ناصر اللوزي: وزير النقل.
وحضر من الامانة العامة :
١ - السيد نذير عطيات.
٢ - السيد علي الحسان.
٣ - السيد محمد الرديني.
٤ - السيد غسان النجداوي.
معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة.
السيد الامين العام جدول الاعمال:
السيد الامين العام :
بسم الله الرحمن الرحيم
١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.
معالي رئيس المجلس :
يعني؟
يعني.

السيد الامين العام :

- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
١ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب الدكتور عوض خليفات.
ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب المهندس عبد موسى النهار.
ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي.
٣ - يضاف على جدول الاعمال ما يلي:
١ - تلاوة الارادة الملكية السامية والمتضمنة فض الدورة العادية لمجلس الامة اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع في ١٩/٣/١٩٩٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١-١٣-١-١٩٨٨

التاريخ : ٦-١١-١٤١٧

الموافق : ١٥-٣-١٩٩٧.

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم طيباً بلسخه من الاراده الملكية السامية المتضمنه فض دوره العاديه لمجلس الامه اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع في التاسع عشر من اذار سنة ١٩٩٧.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ع م ١-١٨٤٨

التاريخ ١-١١-١٤١٧

الموافق ١٠-٣-١٩٩٧

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعالكم (٢٠٠) نسخه من (مشروع قانون

معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) بشكله الذي

اقره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٧ مع

الاسباب الموجبه له رجاء احالته الى مجلس

النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنيه

الهاشميه بمقتضى الفقره من المادة (٧٨) من

الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت :-

نفض الدور العاديه لمجلس الامه اعتباراً من يوم

الاربعاء الواقع في التاسع عشر من اذار

١٩٩٧.

١٩٩٧/٣/٤.

رئيس الوزراء

وزير الداخلية

٤ - الكتب الوارده:

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم رقم

(١٨٤٨) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٧، والمتضمن

مشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧.

هكذا من الأصيل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي ومطراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل نص المادة (٢) من القانون الاصيلي على النحو التالي :-
اولا : بالغاء تعريف كلمة " الجمعية " الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

نقابة اصحاب العمل : الخية التي تمثل اصحاب العمل .
ثانيا : بالغاء تعريف عبارة " النزاع العمالي الجماعي " الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-
النزاع العمالي : كل خلاف يشأ بين مجموعة من العمال او النقابة من الجماعي جهة وبين صاحب عمل او نقابة اصحاب العمل من جهة اخرى حول تطبيق عقد عمل جماعي او تفسيره او يتعلق بظروف العمل وشروطه .

المادة ٣- يلغى عنوان الفصل المادي عشر الوارد في القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالعنوان التالي :-
نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل .

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٠١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠١

- أ- تعتبر نقابات العمال المسجلة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة بمقتضاه .
ب- تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه .
ج- على نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل المذكورة اعلاه توفير اوضاعها وانظمتها مع انقضاء هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذه .

المادة ٥- تلغى كلمة (جمعية) او (جمعيات) حيثما وردت في القانون الاصيلي بما في ذلك المواد (١٠٢) ، (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٠٨) ، (١٢١) منه والاستعاضة عنها بعبارة (نقابة اصحاب العمل) او (نقابات اصحاب العمل) ، حسب مقتضى الحال .

١٩٩٧/٢/٢٢

هكذا من الاجل

الاسباب الموجبة
لمشروع القانون المعدل لقانون العمل

اولا: لقد كان قانون العمل الملغى رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته ينص في الفقرة (ز) من المادة (٦٩) منه على انه يحق لاصحاب العمل ان يشكلوا فيما بينهم نقابة عامة بنفس الاسلوب الذي تشكل فيه نقابات العمال ، وبموجبها تم تشكيل عدد من نقابات اصحاب العمل بلغ عددها (٣٩) نقابة لاصحاب العمل حتى تاريخ صدور قانون العمل رقم (٨٠) لسنة ١٩٩٦ .

ثانيا: لقد عرف قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ في المادة الثانية الجمعية : على انها الهيئة التي تمثل اصحاب العمل ، كما نصت المادة (١٠١) من نفس القانون على ان تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون بمثابة جمعيات مسجلة بمقتضاه ، كما ألزمت الفقرة (ج) من نفس المادة جمعيات اصحاب العمل المذكورة توفيق تسمياتها مع احكام هذا قانون خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذه .

ثالثا: ان تسمية نقابات اصحاب العمل بجمعيات قد سبب لبسا وخططا في التسمية حيث ان هناك قوانين وانظمة اخرى تعطي الحق بتسجيل جمعيات تختلف في فهومها واهدافها عن جمعيات اصحاب العمل التي تسجل بموجب احكام قانون العمل ومنها على سبيل المثال قانون التعاون وقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية .

رابعا: وفي الواقع العملي فقد تم تسجيل عدة جمعيات من عدد من اصحاب العمل في بعض المهن بموجب القوانين والانظمة المذكورة اعلاه بحيث تحمل تسميات مشابهة للجمعيات المسجلة بموجب احكام قانون العمل مما يسبب خلطا وارباكا في التعامل مع هذه الجمعيات نظرا لتداخل التسميات .

خامسا: وعليه فإن إعادة التسمية السابقة لهذه الهيئات كنقابات اصحاب عمل من شأنه ان يزيل الالتباس ويميزها عن غيرها من الجمعيات المسجلة بموجب القوانين الاخرى .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر:

شكرا معالي الرئيس .

مشروع هذا القانون يتضمن فقط عبارة عن كلمة واحدة وهي تحويل جميعه اصحاب العمل الى نقابه .

اود سيدي الرئيس في هذا الموضوع ان انوه ان مشروع قانون العمل الساري المفعول النافذ كان مضمّن به اصلا وجود النقابات لاصحاب العمل، ولكن قبلنا في حينه هذا التعديل على اساس ان يكون هناك فصل بين نقابات اصحاب العمل ونقابات العمال ولكن حقيقة معالي الرئيس الكثير من الالتباس بهذا المفهوم وقد حصلت عدة اشكالات، الحكومة الان ستطرح من جديد ان تعاد هذه التسمية الى اصحاب العمل وان يكون لهم نقابات لذلك انا سيدي الرئيس الحقيقة اطلب من المجلس الموقر ان يبحث هذا الموضوع في هذه الجلسة ووافق على بحثها بصفتي رئيس لجنة العمل.

معالي رئيس المجلس :

انت تطلب بحثه في هذه الجلسة دون تحويله الى اللجنة؟

الدكتور نادر ابو الشعر:

نعم سيدي .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين:

شكرا معالي الرئيس .

الحقيقة لا اريد اريد كثيرا على رئيس اللجنة انا اعتقد اننا سمعنا الارادة الملكية السامية لفض دوره ولا اعتقد هناك جلسة اخرى لمجلس النواب ولضرورة واهمية هذا التعديل على وضع هذه الجمعيات والنقابات من تعديل نفسها مرتين في وقت قصير اثني على الذي قاله الزميل نادر ابو الشعر واتمنى على الزملاء الموافقة على بحث هذا المشروع في هذه الجلسة وشكرا .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده:

شكرا معالي الرئيس

هذا المجلس الكريم صرف اياما وليالي على مشروع العمل حتى اقر في العام الماضي وهذه النقطة اخذت من وقت المجلس الكثير ورفض المجلس تأسيس نقابات لاصحاب راس المال ورفض مجلس النواب ان يساوي بين العامل ورب العمل وان يصبح ارباب العمل سلطة تتحدى العمال، انا اتمنى على زملائي النواب ان لا يتراجعوا عن موقف هذا المجلس تحت ضغط من يملك في مواجهه من لا يملك وان يترك المجلس لمن يأتي بعدنا ويكون اكثر تنقيفا في هذا الموضوع اتمنى احالة الموضوع الى اللجنة المختصة وان لا يجري سلقه بعد ان جرى طبخة جيدا شكرا .

معالي رئيس المجلس :

شكرا لك، الزملاء نحن الان لسنا بصدد البحث بمحتوى التعديل نحن الان بصدد اما تحويله الى

هكذا من الأهل

لجنة ان اردتم وهناك اقتراح من الزملاء ببحثه الان والقرار لكم في ما ترونه في هذه النقطة، الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

شكرا معالي الرئيس.

هذا المجلس درس في اللجنة القانونية ثم في مجلس النواب هذه النقطة واوسعها بحثا وخلص الى نتيجة اننا لا نساوي بين ارباب العمل واصحاب رأس المال وبين العمال وكأنت الدراسة المستفيضة بهذه النقطة مؤذنه بأن لا تعلق مرة أخرى ويؤتى الى الجلسة الاخيره ويقال مرورها، فليس هذا مناسبا لكرامة المجلس الذي درسها واتخذ بها قرارا ثم تعرض علينا بهذا الشكل لتسليق وتقديم، اري ان المبدأ الذي يقول السلطة التي تملك هي التي تشرع وتشرع لمصلحتها ضد بقية الطبقات ينبغي ان تكون على حذر منها ولذلك اري والثني على ما تفضل به الزميل ابو عصام بأن تحول الى اللجنة المختصة وشكرا.

معالي رئيس المجلس :

شكرا، الشيخ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو:

شكرا معالي الرئيس.

الواقع هذا المجلس لا يشرع لفئة دون الاخرى في هذا البلد، من يملك ومن لا يملك كلاهما مواطن له حقوقه وانا استغرب ممن يقول بأن الذي يملك ليس له حق ان يدافع عن ممتلكاته ولذلك المبدأ هو كما ان الدستور يساوي بين المواطنين كلهم في الحقوق والواجبات انا المناقش

من حيث المبدأ لا من حيث الاسلوب الاسلوب يؤجل يناقش هذا امر يعود الى المجلس، اما المبدأ فلا يجوز مطلقا ان نقول من يملك لا يجوز له ان يدافع عن حقوقه وهذا مبدأ خطير ونحن بلد حر والدستور ينص على ان كل مواطن له حق وعليه واجبات وشكرا.

معالي رئيس المجلس :

الدكتور العكايلة.

الدكتور عبد الله العكايلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس.

انا الحقيقة كنت ارجب بعض العبارات ان تسجل في محاضر هذا المجلس الكريم، عبارة لا نريد ان نسوي بين العامل واصحاب العمل، نحن كمجلس للأردن ننظر الى المواطنين بأنهم امام القانون سواء واذا كان رب العمل لا يشعر انه لا يمكن ان يسوي بينه وبين أي مواطن في هذا البلد وهو الذي يوجد فرص العمل للعامل فانا اعتقد ان هناك اجحافا واضحا من حيث المبدأ انا لا اعتقد ان زملائي قد قصدوا هذه العبارة نحن نشرع للمواطنين الاردنيين ارباب عمل وعمال وفي كل التجمعات المهنية لا بد ان نسوي بين المواطنين. أنا ادعو بكل امانه ان يكون هذا المجلس في نظركم الحضارية التشريعية ينظر الى المواطنين على اختلاف مواقعهم ومهنهم بنظره واقعيه عادله، انا لا ارضى اطلاقا ان يقال ان اعطاء اصحاب العمل هو استقواء لهم على العمال.

ويناقش او يحال الى اللجنة المختصة بتلك الصفة).

سيدي الرئيس انا اري هذا الموضوع ليس موضوع استعجال لانه بحث في قانون العمل في حينه واخذ مجالا واسعا في البحث ولذلك لم يستقر التشريع بعد، ارجو ان يكون هناك مجال لاستقرار التشريع وتجربته حتى نحكم له او عليه ولذلك اري ان يحال الى اللجنة وشكرا.

معالي رئيس المجلس :

اعطوني فرصه حتى اضع هذا القرار في الراي سواء رغبت ان تبحثوه الان او رغبت ان تحيله في اللجنة، اذا احلتموه الى لجنة تكسب الوقت وما في داعي لان نظل نناقش الموضوع هذا، واذا اقررتم ان تبحثوه الان فالباب مفتوح للجميع.

سأطرح الاقتراحين الزملاء.

اطرح اولا بالراي الذي يقول نرغب ببحثه الان في هذه الجلسة.

من مع هذا الاقتراح؟

اكثريه التي ترغب بهذه الأذن.

السيد رئيس اللجنة تفضل.

الدكتور نادر ابو الشعر رئيس لجنة العمل:

مشروع

قانون () لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١-١-١ من هذا القانون (قانون معدل

لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم

(٨) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون

الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد

ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

اذا اتعدمت فرص العمل واذا اضعف ارباب العمل فسيضعف العمال.

لذلك ادعو ان تعطى هؤلاء حقوقهم تماما كماي فنه وشريحه من شرائح سوق العمل وفي كل المهن لا بد ان يكون هنالك موازن للعاملين تجمع نقابي لاصحاب العمل بنفس اللحظة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس :

الزملاء فقط لاعادة الحوار الى التوجه الصحيح نحن بدأنا في الحوار حول موضوع اما تحويله الى لجنة او بحثه الان في المجلس، جميعنا الحقيقة بالاستثناء من تكلموا من الزملاء في صلب هذه المادة بمعنى اننا قفزنا على الآليه من تحويلها او بحثها في المجلس الى الحديث في المادة هذا الراي لكم اذا كنتم ترغبون الان في البحث في المادة دعونا نستوضح الراي لاني اخشى ان يستمر الحديث بالمادة ولا يستمر بالآليه بحث المادة سواء تحويلها الى لجنة او بحثها الان اريد ان اخذ راياكم في هذه القضية هناك مقترح من احد الزملاء تحويلها الى لجنة وهناك مقترح ببحثها الان ارجو ان تبتو في هذه القضية نقطة النظام الشيخ عبد العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر:

شكرا معالي الرئيس.

نقطة النظام الحقيقة الماده (٦٧) من النظام الداخلي فقره (ب) (اذا كانت هناك اسباب اضطرابيه تستدعي النظر فيه بصفة الاستعجال فيجب على الرئيس ان يضع ذلك الامر في الراي، فاذا اقرته الاكثريه يقرأ المشروع علنا

هكذا من الأسهل

معالي رئيس المجلس:

المادة مطروحة للمجلس الكريم.

نقطة النظام، يا شيخ حمزه.

السيد حمزة منصور:

نقطة النظام هي نقطة الابتداء من اين نبدأ هناك

اسباب موجبه مرفقه مع هذا المشروع والاصل

ان يبدأ بثلاثة الاسباب الموجبه فأنا وجدنا ان

الاسباب تستدعي قبوله اصلا قبلناه ولذلك تتلى

الاسباب الموجبه وشكرا.

معالي رئيس المجلس:

شكرا لك، نقطة النظام الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

احترم الشيخ حمزه واحب هذا القانون ان لا

يمشي لكن رجائي نقطته غير نظاميه لان

المجلس قبل البحث في الموضوع بالتالي ما عاد

القانون رده صوتنا على ان يبحث القانون فورا

ولا يحال الى لجنة بمعنى ان يبدأ القانون

متضمنه وشكرا.

معالي رئيس المجلس:

شكرا، الشيخ حمزه.

السيد حمزه منصور:

سيدي شكرا لك وشكرا لمعالي ابو عصام،

التصويت عندنا كان يتعلق هل يحال ام يبحث

الان رفضت احالته الى اللجنة اذا لابد ان

يعرض علينا القانون ولول القانون الاسباب

الموجبه شكرا.

معالي رئيس المجلس:

شكرا لك، الاستاذ اخوارشيد.

السيد عبد الله اخوارشيد:

شكرا معالي الرئيس.

ما يثيره سماحة الشيخ صحيح من قبل القانون

وان يدرس وان يقرأ لذلك يجب ان تقرأ الاسباب

الموجبه لانها هي التي توضح وستختصر على

المجلس الكثير من المناقشات لانها تبين ما هي

هذه مذكره توضيحيه لماذا وما هي الاسباب

فلذلك انا مع قراءة الاسباب الموجبه وشكرا.

معالي رئيس المجلس:

السيد رئيس اللجنة تفضل اقرأ الاسباب الموجبه.

السيد رئيس اللجنة:

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون العمل

اولا: لقد كان قانون العمل الملغى رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته ينص في الفقرة

(ز) من المادة (٦٩) منه على انه يحق لاصحاب العمل ان يشكلوا فيما بينهم نقابة

عامة بنفس الاسلوب الذي تشكل فيه نقابات العمال، وبحجبتها تم تشكيل عمادة

من نقابات اصحاب العمل بلغ عددها (٣٩) نقابة لاصحاب العمل حتى تاريخ

صدور قانون العمل رقم (٨٠) لسنة ١٩٩٦ .

ثانيا: لقد عرف قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ في المادة الثانية الجمعية :

على انها الهيئة التي تمثل اصحاب العمل، كما نصت المادة (١٠١) من

نفس القانون على ان تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا

القانون بمثابة جمعيات مسجلة بمقتضاه، كما ألزمت الفقرة (ج) من نفس المادة

جمعيات اصحاب العمل المذكورة توفيق تسمياتها مع احكام هذا قانون خلال فترة

لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذه .

ثالثا: ان تسمية نقابات اصحاب العمل بجمعيات قد سبب لبسا وخلطاً في

التسمية حيث ان هناك قوانين وانظمة اخرى تعطي الحق بتسجيل جمعيات تختلف

في مفهومها واهدافها عن جمعيات اصحاب العمل التي تسجل بموجب احكام قانون

العمل ومنها على سبيل المثال قانون التعاون وقانون الجمعيات والهيئات

الاجتماعية .

رابعا: وفي الواقع العملي فقد تم تسجيل عدة جمعيات من عدد من اصحاب العمل في

بعض المهن بموجب القوانين والانظمة المذكورة اعلاه بحيث تحمل مسؤوليات متشابهة

للجمعيات المسجلة بموجب احكام قانون العمل مما يسبب خلطاً وارتباكاً في التعامل

مع هذه الجمعيات نظرا لتداخل التسميات .

خامسا: وعليه فان إعادة التسمية السابقة لهذه الهيئات كتقابات اصحاب عمل من شأنه ان

يزيل الالتباس ويميزها عن غيرها من الجمعيات المسجلة بموجب القوانين الاخرى .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

سيدي مادام سمح بقراءة المادة سمح بمناقشة الموضوع.

سيدي الرئيس حاول بعض الزملاء المحترمين ان يستغرب ما قلت وحاول البعض الآخر ان يتحدث عن المساواة وكأننا نواب لسنا طلاب مساواة ولكن المساواة سيدي الرئيس ان المساواة تقوم بين متساوين في مراكزهم القانونيه ولا تقوم المساواة بين ان يركض في مباراة طفل في الخامسة من عمره مع من بلغ العشرين ويقال لقد ساويت بينهم في السباق ومن وظيفة الدولة باجهزتها المختلفة ان تحمي الضعيف ممن هو اقوى منه انا على يقين ان من ملك المال من مصدر حلال صاحب حق بان يعمل وان يجني وان يحمي ولكني اتحدث عن جانب آخر عن الطرف الاضعف عن العامل الذي من مسؤوليه الدولة ان تتصدى لحمايته لانه لا يتمكن من مواجهة الاقوى سيدي الرئيس ان لاصحاب العمل نقابات قائمه وموجوده لكن اسمها ليس نقابه اسمها غرف التجاره والصناعه وهي منشأة بقوانين وتتولى حمايه اعضائها نحن نتحدث عن انشاء اجهزة جديده مهمتها الوقوف في وجه المطالب العماليه ودلوي على الدول التي توجد فيها نقابات لارباب العمل النقابات اصلاً ومنشأة جيه بها لتحمي العمال ومن هنا سيدي الرئيس ان يقال لنا انه كان اسمها نقابه وتغييرها الى جمعيه سيكون صحيحاً علينا اننا اعتقد ان هذا

المنطق موجه لانك لن تضطر الا الى تغيير الاسم من نقابه اصحاب السيارات الى جمعيه اصحاب السيارات وهي منشأة بموجب هذا القانون ومن وظائف المسؤولين عن هذه النقابات ان يوقفوا اوضاعها وفقاً لاحكامه، وهذا المجلس بعد ان يصرف اياماً ولىالي في مناقشة موضوع ولا يتاح له مجال التطبيق الكافي يقال سنراجع، انا سيدي الرئيس اسجل هذا الكلام للتاريخ الذي سيحاسب شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الاستاذ العكور.

السيد عبد الرحيم العكور:

شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس انا اعتقد ان هذا القانون الذي اقر مع نهايات ١٩٩٦ ولم يأخذ حقه من التطبيق والاستقرار ولم يأخذ حقه على ارض الواقع من ان يوجد العيوب التي اشار اليها الاخ رئيس اللجنة وان هذه العيوب ظهرت على السطح مباشرة خلال فترة لا تتجاوز الشهر، انا اعتقد ان هنا يكمن الخطر في التعديل خاصة وان الأخوة اصحاب العمل كانوا قد حضروا نقاش هذا القانون وحضروه اكثر من مرة وكنا قد حضرنا بجمعية اللجنة القانونية وهي تناقش هذا الموضوع انا اعتقد معالي الرئيس ان المجلس عليه ان ينظر لهذا الموضوع بعين الخطورة وان لا يقبل ان يمرر هذا المجلس في هذه الصورة وان ينقض غزله ابتداء لو ان هذا القانون اخذ بعداً في التطبيق واستقر ثم ظهرت العيوب من خلال التطبيق قلنا نعم ولكن هذا

اعتقد انه لن يحصل وبالتالي اعتقد ان هذه المادة مردودة ونرجو ان لا يتم التصويت عليها بالاجاب وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة :

سيدي الرئيس هذا القانون بدأ تطبيقه منذ ١٩٩٦/٦/١٦ ومنذ ذلك الحين ما فهمناه من العاملين ووزارة العمل بدأت تنشأ هذه المشاكل خصوصاً بهذه التسمية الجديدة التي دخلت وهي الجمعيات بدل النقابات.

سيدي الرئيس الجمعية هنا حقيقة اسم تتعامل معه قوانين وانظمة اخرى للدولة مثل قوانين التعامل وقوانين الجمعيات والهيئات الاجتماعية الاخرى واهم ما يمكن ان نطرحه للتوفيق بهذه الاوضاع انه عندما يحدث نزاع عمالي جماعي اصبحنا لا نعرف من هي الجهة التي يجب ان يرجع لها حتى يكون هناك جهة مسؤولة تقف امام هذا النزاع، لذلك سيدي الرئيس اصبحت كل فئة قد تكون من عودة اشخاص تشكل جمعية واصبحت الامور الحقيقة مميعة وغير مضبوطة انا مع هذا التعديل وانا واكتب هذا المشروع ومناقشاته من خلال اللجان المختلفة ومن خلال (١٣) جلسة في مجلس النواب الحالي وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو :

شكراً معالي الرئيس.

ابتداء قلت انا اناقش المبدأ ولا اناقش الاسلوب تمرير القانون او طرحه بهذه السرعة هذا امر يعود الى المجلس ومعالي الاخ الذي اراد ان نقيس الطفل الذي يبلغ الخامسة من عمره مع البالغ الراشد الذي بلغ العشرين هذا قياس مع فارق نحن لا تشكل جبهة ضد جبهة ولا فئة لتحارب فئة اخرى انما النقابات للمحافظة على المصالح لا للمطاحنة والمبارزة ولذلك علينا ان نطبق نصوص الدستور الذي يساوي بين الناس كلهم، واما عودتنا ثانية والسماح للرجوع لامر صوت عليه وبدأت المناقشة فيه هذا مخالف للنظام وليس هذا ان نائب الرئيس له حق الكلام وغيره ليس له ذلك انما المبدأ هو لا يجوز ان نعود عن امر صوت عليه ونناقشه من جديد ويضيع وقت المجلس ونحن في اخر جلسة من جلسات هذا المجلس، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الاستاذ اخو ارشيد.

السيد عبدالله اخو رشيد:

شكراً معالي الرئيس.

ابتداء انا مع العمال خاصة مع تعلق رؤوس الاموال وتضخمها ومع تشعب المصالح ومع تشعب وسائل الانتاج وكثرة الطلب على العمل والحقوق العمالية ولكن القانون والمشاريع جميعها يجب ان تبرز شخوص التضاضي يجب ان يعرف اذا كان هنالك في التطبيق العملي كما اقر المجلس الموقر سابقاً جمعيات وجنوداً النقاباً كثيراً في التطبيق القانوني مع من يتعاملون فلنكن نقابة اصحاب العمل وهنالك في التشريع

هكذا من الأهل

لا يفوت الزملاء بأننا وضعنا ضوابط في قانون العمل السابق هنالك مجالس توفيق هنالك محاكم هنالك كذا وايضاً يوجد عندنا نقابات اصحاب المهن في نقابات لها قوانين وانظمة فلذلك انا مع اعطاء شخوص القانون بروزها وظهورها علنياً احسن واشرف للتقاضي ومصالح العمال وكافة الاطراف فانا مع احداث نقابة العمل وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الزملاء لن يتضح رأي الزملاء الا اذا دخلنا في مناقشة مواد القانون، حبذا لو اعطينا فرصة اننا نبدأ بعد ان قرأنا الاسباب الموجبة، واستمعنا لها وقبل المجلس الدخول في نقاش القانون.

الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

قانون العمل هذا موضوع الرئيس هو العمال اما ادخال غير العمال في قانون العمل فانا ارى ان هذا عيب في القانون وهذا اخراج القانون عن موضوعه ومحتواه انا لا ادري كيف قانون العمل يريد ان ينظم اصحاب الاعمال واصحاب رأس المال عندئذ هذا لن يعد قانون عمل فانا اقترح عندئذ تغيير اسم هذا القانون بدل ان يكون قانون يقال قانون العمل وقانون زاسمال مثلاً لذلك عندما كان هذا الموضوع خارجاً اصلاً عن هذا القانون ولا يجوز فعلاً لوزارة العمل ان تشرف على اصحاب العمل او اصحاب رؤوس

الاموال والا لكان ذلك خارجاً عن صلاحيتها، اصحاب زاسمال لهم غرف تنظم علاقاتهم وتنظم امورهم وتجعلهم صفاً لمصالحهم والحفاظ على مصالحهم في مواجهة غيرهم، لذلك انا اقول وجود مثل هذه الموضوعات في قانون العمل هو عيب في هذا القانون ولا نريد ان نكرس هذا العيب ونؤكد لاجساد نقابات لاصحاب العمل ولذلك لا اري داعي لهذا القانون وارى رده بعد ان سمعنا الاسباب الموجبة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الدكتور العكايله.

الدكتور عبدالله العكايله :

مرة اخرى معالي الرئيس، واذا قلتم فاعدلو، الاصل ان يعدل بين رعايا الدولة معادلة السباق التي وضعها الاخ ابو عصام القياس فيها معدوم لان القول بوجود نقابة لاصحاب العمل تضعه في مركز اقوى من مركز العمال هذا القول غير صحيح للنقابة لاصحاب العمل استقواء لهم في مواجهة السلطة وليس في مواجهة العمال الآن العمال قد حفظت حقوقهم بتشريعات عمالية ونقابة متخصصة هذه النقابة ستعمل على تطوير المهنة ورفع المواصفات والمقاييس ومواجهة احياناً القرار المتسلط من الحكومة هؤلاء مرة اخرى اذا ضعفوا ضعف العامل واذا ضعف الاقتصاد ورأس المال الوطني فيضعف العامل ارجو ان تكون النظر متوازنة، انا مع احترامي لكل وجهات النظر التي قيلت والتي

معالي وزير العمل :

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة مداخلة بسيطة لاثارة الالتباس الذي حدث حقيقة لم يتغير شيء على وظائف النقابات الحقيقة نحن اردنا ان نستبدل هذه التسمية تسمية النقابة بجمعية مع ابقاء وظائفها كما وردت في القانون لعام ١٩٩٦ لذلك الخشية التي يتكلم عنها بعض الاخوة ومنهم سعادة الاخ همام سعيد ليس لها مكان هنا والحقيقة نحن لا نستطيع ان نتعامل مع قانون عمل لا يعالج العلاقة القائمة بين اصحاب العمل والعمال فلا يوجد عمال بدون اصحاب عمل، كل قانون العمل بكل نصوصه الحقيقة تعالج العلاقة التي يجب ان تكون قائمة بين اصحاب العمل والعمال، الان القضية قضية استبدال مسمى (الجمعية) بـ (نقابة) للاسباب التي وردت في الاسباب الموجبة لهذا التعديل والاشكاليات التي حدثت من خلال الممارسة فارجو من زملائي ان يوافقوا على التعديل ولا يوجد اي مطالب لتغيير وظائف الجمعية او مهامها او النقابة لم نعطيها اي مزايا جديدة او وظائف جديدة تختلف عن وظائف الجمعية، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً دكتور، الزملاء دعونا ندخل في المادة الاولى للقانون، ما يتعلق بالبحث في موضوع الاسباب الموجبة سينعكس على رأي الزملاء في ابداء رأيهم في هذه المواد المعروضة علينا. السيد رئيس اللجنة المادة الاولى.

ارادوا بها الزملاء ان يجتهدوا لمصلحة العمال ونحن جميعاً نجتهد لمصلحة العمال لكن الظلم كل الظلم ان يحارب ارباب العمل من حقهم الطبيعي للحصول على نقابة، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الحقيقة انا اتفهم التخوف الذي ابدوه الزملاء بانشاء هذه النقابة ولكنني ارى ان هذا ليس في مكانه انني لست من اصحاب العمل بل العكس انني اقرب الى العمال منه الى اصحاب العمل ولكننا هنا موجودين كي نحافظ على حقوق طرفي المعادلة.

ان اصحاب العمل ليسوا بالضرورة ان يكون جميعهم من الناس المحترفين المبتزين فغالبيتهم والحمد لله هم مواطنين يهمهم مصلحة الوطن وهم جزء هام من الوطن لا بد من دعمهم لا بد من الحفاظ على حقوقهم ولا بد من ردهم تماماً كما نحن حريصين على حقوق العمال، بدون اصحاب العمل لن يكون هناك عمل وعمال، العمال حقوقهم محفوظة من خلال نقاباتهم ولا لجد اي حيز او اي خطر عندما ننشيء نقابة تحافظ على حقوق اصحاب العمل، من هذا المنظور فأنني أؤيد السير في هذا القانون وهذا التوجه وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، معالي وزير العمل.

هكذا من الأهل

السيد رئيس اللجنة :

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة للمجلس الكريم.
موافقة.

السيد رئيس اللجنة :

المادة ٢ - يعدل نص المادة (٢) من القانون الاصيل على النحو التالي:-

اولاً : بالغاء تعريف كلمة "الجمعية" الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي:-

نقابة اصحاب العمل : الهيئة التي تمثل اصحاب العمل.

ثانياً بالغاء تعريف عبارة "النزاع العمالي الجماعي" الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي:-

النزاع العمالي الجماعي : كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال او النقابة من جهة وبين صاحب عمل او نقابة اصحاب العمل من جهة اخرى حول تطبيق عقد عمل جماعي او تفسيره او يتعلق بظروف العمل وشروطه.

* وهذا تراس الجلسة سماحة الشيخ عبدالباقى جمو النائب الاول لرئيس المجلس.

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

بداية سيدي طرحت في هذه الجلسة مقولات قد تعني ان الطرف المضاد لها ليس مع العدالة وليس مع المساواة بين طرفي المعادلة، انا لا اعتقد ان هذا الموضوع كان مجال نقاش او حوار العدالة او المساواة بين طرفي المعادلة عمالاً وارباب عمل ولكن الزملاء الذين تحدثوا عن العدالة قوو طرف على حساب طرف، قانون العمال منشأ ومنذ ان جرت الحاجة له وهذه الحاجة نشأت عندما قامت الافكار الاشتراكية في العهد الرأسمالي لم تكن هناك قوانين تحمي العمال وعندما قامت الحركات الاشتراكية في العالم نادى بحقوق اقتصادية واجتماعية تمثلت بحماية العمال هذا اولاً.

ثانياً: ان لارباب العمال مؤسسات قانونية تجمعهم هي غرفة الصناعة وغرفة التجارة واتحاد الغرف التجارية وهي مؤسسات قانونية ولها فروعها وتحميهم، ان نشأت لها هيئة اخرى فانتم تضاعفون الطرف ارباب العمل على حساب العمال.

ثالثاً: بعضنا يذهب خطأ للخلط بين اهداف النقابة العمالية واهداف نقابة المهن نقابة العمال سيدي الرئيس ونقابة ارباب العمل ليس لها من هدف الا الدفاع عن شؤون اعضائها لا تحمي المهنة ولا تحمي المواطن من المهنة نقابة ارباب

العمل، انتم تتحدثون عن نقابات المهن العليا والاطباء والمحامون والصيادلة والمهندسون وامثالهم هؤلاء مسؤولون عن المهنة وحماية المواطن، اما نقابة ارباب العمل فلا تحمي الا شؤون اعضائها وقرأوا صلاحيتها في القانون. اخيراً سيدي الرئيس اتمنى على معالي وزير العمل ان يقول لي في مشروع القانون الدولي للعمل وفي المشروع العربي هل توجد نقابة لارباب العمل؟ شكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة نحن لا ننشئ شيء جديد (٣٩) نقابه موجوده منذ عقود هذا اولاً.

ثانياً:- لحد علمي ومعرفتي انه ليس هناك عضو منتسب لهذه النقابات من اصحاب رؤوس الاموال، هذه النقابات تضم المخلصين اصحاب المخازن الحلاقين انا اعتقد ليسوا هم المعنيين يا معالي عبد الرؤوف عندما قلت الاشتراكية نعم انا اؤمن بالاشتراكية لم ننشئ شيء جديداً انما يعمل معالي وزير العمل بعد نفاذ قانون العمل في شهر ١٩٩٦/٦/٦ بانتخاب هذه الجمعيات أي عشرة يسقطوا يذهبوا الى وزارة الداخلية او على التنمية الاجتماعية ويسجلوا جميعه جديده مع من تتعامل كيف ننظم المهنة، انا اعتقد ان هذا التعديل واجب لا بل واجب وطني بتنظيم هذه المهن الصغيره وليست الحيتان وغيرها، شكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

اعتقد اننا ندور في حلقه مفرغه امر نحن انتهينا منه ثم تعودون اليه، نحن نقاش القانون الان لا نقاش المبدأ.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

شكراً سماحة الرئيس.

الحقيقة من اراد ان يعرف قوة اصحاب العمل فلينظر كيف استطاعوا خلال ستة اشهر ان يعيدوا النظر في هذا القانون في هذا المجلس، انظر الى قوة تأثيرهم قبل ان يكونوا نقابة فكيف اذا اصبحوا نقابه، نحن نريد استقرار الاردن واستقرار الاردن يعني الا تجعل الحكومه مجالاً للنزاعات والخلافات بين نقابة عمال ونقابة اصحاب العمل وان اعطاء اصحاب العمل نقابة سيكون همها الاول القتال واضعفت قسرات نقابات العمال ومن هنا سيتحولون بدل ان يكونوا عنصر امن واستقرار وبدل ان يذهب وزير العمل اليهم ليرى مطالبهم ويحقق لهم العدالة سيقولون هذه نقابه وانظر ماذا تريد انني ارى ان هذا التعديل ليس من مصلحة الاردن ولا من مصلحة الاستقرار فيه وان تجعل للقوي انياباً يخمدوها في جسم الضعيف وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي وزير العمل.

معالي وزير العمل:

سيدي الرئيس يده لايد من التأكيد على منظمة العمل العربية تتكون من اطراف الانتاج الثلاث وهي اصحاب العمل والعمال والحكومات وهذه

هكذا من الأهل

العلاقة الوطيدة والمتوازنة بين اطراف الانتاج الثلاث هي التي يمكن ان تفسر بالامن والاستقرار والعمل والانتاج الى الامام هذه العلاقة المتوازنة.

اما في السؤال عن كيف تنظم هذه في مختلف الدول العربية الاعضاء في المنظمة الحقيقية الدول التي فيها نقابة عمال وانا لا اتكلم الان عن بعض الدول التي لا توجد بها نقابة عمال وانتم تعرفونها هنالك نقابات لمختلف المهن نقابات اصحاب النسيج نقابات الصناعات المختلفة في دول عديدة معالي ابو عصام، وصحيح في غرفة صناعه وغرفة تجارة... الخ وهي شكل من اشكال تنظيم اصحاب العمل الان ليس من الذقة في مكان ان تقول ان هذا جاء بضغط من اصحاب العمل بل بالممارسة وفي تعاملنا مع النزاعات المختلفة التي تطرأ بين فئة واخرى لم نجد هناك جهة رسمية معتمدة نخاطبها ونعاون معها لانه كما اشار سعادة الاخ خليل حدادين ان كل مجموعه صغيره ذهبت وتشكل لها جمعيه وبالتالي فونت علينا فرصة امكانه تنظيم المهنة والتعامل مع مطالب العمال.

لذلك زملائي ارجو ان لا نذهب بعيدا في تفسير الهدف الاساسي من اعادة تسمية النقابة لهذه الجمعيات الهدف هو تنظيم العملية الانتاجية والتعامل مع اصحاب العمل بطريقه سليمة ودون ان يكون هناك تشتت في اصحاب المهنة الواحده وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس:

اعتقد ان الموضوع اثنى بحثا وهناك رأي بر

هذا القانون، يعني تغيير كلمة (الجمعية) الى (نقابة) وهذا معناه الرد والتصويت الان على المادة الثانية من يوافق على التعديل؟ السيد عبد الرؤوف الروابده:

لا يا سيدي هذا مخالف للنظام لان التصويت يتم على الرفض وليس على الموافقة.

سماعة نائب رئيس المجلس:

لا انا قلت على الرفض، من يوافق على الرفض؟

السيد الامين العام:

١٨ من ٥٩.

سماعة نائب رئيس المجلس:

١٨ من ٥٩ لم ينجح الاقتراح.

من يوافق على المادة كما وردت؟

موافقه.

المادة الثالثة.

السيد رئيس اللجنة:

المادة ٣- يلغى عنوان الفصل الحادي عشر الوارد في القانون الاصلي ويستعاض عنه بالعنوان التالي:-

نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل.

سماعة نائب رئيس المجلس:

موافقه؟

موافقه.

المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة:

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٠١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٠١

السيد رئيس اللجنة:

المادة ٥- تلغى كلمة (جمعية) او (جمعيات)

حيثما وردت في القانون الاصلي. بما في ذلك

للمواد (١٠٢)، (١٠٣)، (١٠٤)، (١٠٥)، (١٠٦)،

(١٠٧)، (١٠٨)، (١٢١) منه والاستعاضه عنها

بعبارة (نقابة اصحاب العمل) او نقابات اصحاب

العمل)، حسب مقتضى الحال.

سماعة نائب رئيس المجلس:

المادة مطروحة للمجلس الكريم.

موافقه؟

موافقه.

للتعديلات برمتها؟

موافقه.

"وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس النواب"

السيد الامين العام جدول الاعمال.

هكذا من الأصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون العمل
كما اقروه مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي ومسطراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل نص المادة (٢) من القانون الاصيلي على النحو التالي :-
اولاً : بالغاء تعريف كلمة " الجمعية " الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

نقابة اصحاب العمل : اخيئة التي تمثل اصحاب العمل .

ثانياً : بالغاء تعريف عبارة " النزاع العمالي الجماعي " الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

النزاع العمالي : كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال او النقابة من الجماعي جهة وبين صاحب عمل او نقابة اصحاب العمل من جهة اخرى حول تطبيق عقد عمل جماعي او تفسيره "و يتعلق بظروف العمل وشروطه .

المادة ٣- يلغى عنوان الفصل الحادي عشر الوارد في القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالعنوان التالي :-

نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل .

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٠١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠١

- أ- تعتبر نقابات العمال المسجلة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنيها مسجلة بمقتضاه .
- ب- تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون وكأنيها مسجلة بمقتضاه .
- ج- على نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل المذكورة اعلاه تربيت اوضاعها وانظمتها مع احكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذه .

المادة ٥- تلغى كلمة (جمعية) او (جمعيات) حينما وردت في القانون الاصيلي تحالي ذلك المسود (١٠٢) ، (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٠٨) .
(١٢١) منه والاستعاضة عنها بعبارة (نقابة اصحاب العمل) او (نقابات اصحاب العمل) ، حسب مقتضى الحال .

رئيس مجلس النواب
م. سعد هائل السويدي

امين عام مجلس النواب
د. محمد الصالحه

هكذا من الأصل

السيد الأمين العام:

٢- كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم
(١٩٠٣) تاريخ ١٢/٣/١٩٩٧، والمتضمن
مشروع قانون نقابة المهندسين الزراعيين لسنة
١٩٩٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ن ١٩٠٣-٥

التاريخ ١١-٣-١٤١٧

الموافق ١٢-٣-١٩٩٧

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون
نقابة المهندسين الزراعيين لسنة ١٩٩٧) بشكله
الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١/٣/١٩٩٧
مع الاسباب الموجبه له رجاء احالته الى مجلس
النواب للنظر في قراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

مشروع

قانون رقم () لسنة (١٩٩٧)

قانون نقابة المهندسين الزراعيين

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون نقابة المهندسين الزراعيين لسنة ١٩٩٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه إلا إذا دلت القرينة
على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الزراعة .

الوزير : وزير الزراعة .

النقابة : نقابة المهندسين الزراعيين .

المجلس : مجلس النقابة .

النقيب : نقيب المهندسين الزراعيين .

المهنة : مهنة الهندسة الزراعية .

الشعبة : التنظيم الذي يضم الأعضاء المسجلين في أحد تخصصات الهندسة الزراعية .

اللجنة العليا : اللجنة العليا لشؤون النقابة .

المادة (٣)

(أ) تؤسس في المملكة نقابة تسمى (نقابة المهندسين الزراعيين) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري
ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها .
(ب) يكون مركز النقابة الرئيسي في عمان ويحق لها فتح فروع في أي مدينة أخرى في المملكة بقرار من المجلس .

المادة (٤)

تعمل النقابة على تحقيق الأهداف التالية :

(أ) تنظيم ممارسة المهنة للارتقاء بمستواها العلمي والمهني ودعم البحوث العلمية وتشجيع التأليف والابتكارات العلمية

هكذا من الأهل

والتطبيقية في مجالات المهنة .

(ب) المشاركة في تخطيط برامج التعليم والتدريب الزراعي بجميع مستوياته وتطويرها .

(ج) المساهمة في وضع السياسات الزراعية وطرق تنفيذها .

(د) المساهمة في اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الزراعية .

(هـ) رعاية مصالح النقابة والدفاع عن حقوقها وحقوق أعضائها .

(و) المساهمة في رعاية الجمعيات العلمية المتخصصة في المجالات الزراعية .

(ز) تأمين الحياة الكريمة للأعضاء وعائلاتهم في حالات العجز والشيخوخة والحالات الاضطرارية الأخرى وذلك في حدود الأنظمة المعمول بها في مقتضى هذا القانون .

(ح) التعاون مع اتحاد ونقابات المهندسين الزراعيين في الوطن العربي على رفع مستوى المهنة .

المادة (٥)

يجب أن تتوافر في طالب التسجيل لعضوية النقابة الشروط التالية :

(أ) أن يكون أردني الجنسية ومقيماً في المملكة .

(ب) أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية « ١ » .

(ج) أن يكون غير محكوم عليه بجريمة « ٢ » أو جنحة أخلاقية تمس الشرف والأخلاق العامة .

(د) أن يكون قد حصل على الشهادة العلمية الأولى في العلوم الزراعية أو الهندسة الزراعية أو ما يعادلها من جامعة أو كلية معترف بها من الجهات الرسمية وذلك « ٣ » حصوله على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها على الأقل .

المادة (٦)

للمهندس الزراعي العربي الذي يسمح قانون نقابته للمهندسين الزراعيين الأردنيين بالمعاملة بالمثل الحق في أن يطلب تسجيله عضواً في النقابة على أن تتوافر فيه الشروط التالية :

(أ) أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون باستثناء شرط الجنسية .

(ب) أن يكون لديه إذن بالإقامة في المملكة ساري المفعول .

(ج) أن يكون له الحق في ممارسة المهنة في بلاده .

المادة (٧)

(أ) يقدم طلب التسجيل إلى لجنة الشعبة المختصة لدراسته وترفع توصياتها إلى المجلس لقبول الطلب أو رفضه مع بيان الأسباب وذلك خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليها ويصدر المجلس قراره بقبول أو رفض الطلب خلال (٣٠) يوماً من تاريخ رفعه إليه من لجنة الشعبة مع بيان الأسباب التي استند إليها في قراره .

(ب) يكون قرار المجلس برفض طلب التسجيل قابلاً للطعن لدى محكمة العدل العليا .

(ج) إذا رفض طلب التسجيل لعدم توافر أي من الشروط المنصوص عليها في المادتين (٦٠٥) من هذا القانون فإن ذلك لا يحول دون تقديم طلب جديد مع تقديم ما يثبت زوال السبب أو الأسباب التي أدت إلى الرفض .

(د) يعتبر عضواً في النقابة ويعطى انشا بممارسة المهنة كل من سجل اسمه في سجلات النقابة و« ٤ » التزاماته المالية بمقتضى أحكام هذا القانون .

(هـ) للوزير أو لأي عضو من النقابة الطعن أمام محكمة العدل العليا في أي قرار اتخذته المجلس بقبول أي شخص عضواً في النقابة .

المادة (٨)

يؤدي كل من ينتسب إلى النقابة أمام المجلس أو من ينتدبه المجلس القسم التالي :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بكل أمانة وإخلاص وأن أحافظ على شرف المهنة واحترم الدستور وقوانين النقابة وتقاليدها » .

المادة (٩)

ينظم المجلس السجلات التالية :

(أ) سجل الأعضاء الممارسين للمهنة .

(ب) سجل أعضاء الشعب .

(ج) أي سجل آخر يقرره المجلس .

المادة (١٠)

(أ) يدفع طالب التسجيل بعد قبوله عضواً في النقابة الرسوم المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه .

(ب) يدفع رسم الاشتراك السنوي خلال السنة المالية وفي موعد أقصاه نهاية شهر كانون الثاني في السنة التي تلبيها وكل من يتخلف عن ذلك يدفع رسماً إضافياً مقداره (٥٠٪) من الرسم المستحق .

هذا من المراحل

المادة (١١)

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي سواء كان أردنيا أو غير أردني مزاولة المهنة في المملكة ما لم يكن مسجلا في النقابة وفق احكام هذا القانون .

المادة (١٢)

(١) مع مراعاة احكام قانون الزراعة المعمول به والقوانين الصادرة بموجبه يشترط في أي شخص يقوم بالاعمال الزراعية المبيته تالياً تعيين مهندس زراعي أو الاستعانة به حسب طبيعة العمل واعلام النقابة بذلك

١ - انتاج الادوية والمبيدات الزراعية والاعلاف المصنعة والاسمدة والمخصبات الزراعية والبذور والتقاري والاشتال والغراس وبيض التفريخ والصيصان الحديثة الفقس والاتجار بأي منها واي مواد يقررها الوزير بناءً على تنسيب من المجلس إذا كان القصد من انتاجها تداولها أو الاتجار بها.

٢ - تصنيع المواد الغذائية الزراعية كالأغذية المحفوظة والمصنعة والاكبان وأية صناعات غذائية زراعية. يقررها الوزير بناءً على تنسيب من المجلس .

٣ - اعمال البستنة ووقاية النباتات التي تنفذ من قبل الشركات والمؤسسات .

(ب) يشترط في مكاتب الدراسات والاستشارات والتصاميم الهندسية الزراعية أن يكون مالكيها مهندسا زراعيا مسجلا في النقابة وفق احكام هذا القانون .

(ج) على الشركات ومكاتب الدراسات الهندسية الاستشارية الزراعية غير الأردنية المسجلة في المملكة تعيين مهندس زراعي أردني على الأقل شريطة أن لا يقل عدد المهندسين الزراعيين الأردنيين عن نصف عدد المهندسين الزراعيين العاملين فيها .

(د) يستوفى من الجهات المنصوص عليها في الفقرتين (ب ، ج) من هذه المادة الرسوم المحددة بموجب نظام ممارسة المهنة على جميع الاتعاب الهندسية الزراعية التي يتقاضونها عن ممارستهم لتلك الأعمال .

المادة (١٣)

على الأشخاص الذين يتداولون بيع المواد الزراعية المحددة في البند (١) من الفقرة (١) من المادة (١٢) من هذا القانون بيان السعر المقرر لهذه المواد وذلك بوضع رقعة أسعار عليها تصدرها النقابة لهذه الغاية يوافق عليها الوزير .

المادة (١٤)

لا يجوز لأي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية عامة قبول أي معاملة رسمية تتعلق بمزاولة المهنة يتقدم بها مهندس زراعي شطبه اسمه من سجل النقابة أو لم يتم دفع الرسوم المقررة.

المادة (١٥)

تتكون النقابة من الأجهزة التالية :

(١) الهيئة العامة .

(ب) المجلس .

(ج) الشعب .

(د) الفروع .

(هـ) اللجنة العليا لشؤون النقابة .

المادة (١٦)

تتألف الهيئة العامة للنقابة من جميع الاعضاء الواردة اسماؤهم في سجل الاعضاء الممارسين للمهنة.

المادة (١٧)

(١) تدعى الهيئة العامة لعقد اجتماعها السنوي العادي وذلك في أول يوم جمعة من شهر آذار في المكان الذي يحدده المجلس .

(ب) يوجه النقيب أو من يقوم مقامه الدعوة إلى الاعضاء لحضور اجتماعات الهيئة العامة بواسطة النشر في صحيفتين محليتين قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوما مبيتا فيهما موعد ومكان الاجتماع والمواضيع المدرجة على جدول الأعمال .

(ج) للهيئة العامة عقد اجتماع غير عادي أو أكثر خلال السنة إذا دعت الضرورة وذلك بدعوة من المجلس لمناقشة أمور معينة أو بناء على طلب عدد لا يقل عن ربع أعضاء الهيئة العامة على أن يبينوا في الطلب الأمور التي يراد بحثها وفي هذه الحالة لا يجوز البحث في غير الأمور التي حصل الاجتماع من أجلها .

(د) يرأس النقيب اجتماعات الهيئة العامة أو نائبه في حالة غيابه فأمين السر في حالة غيابهما فأكبر الاعضاء سنا في حالة غيابهم .

(هـ) يكون اجتماع الهيئة العامة صحيحا إذا حضرته الأغلبية المطلقة من الهيئة العامة فإذا لم يتم النصاب خلال ثلاثين دقيقة من الوقت المحدد يؤجل الاجتماع لمدة خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع الثاني صحيحا مهما بلغ عدد الحضور .

(و) لا يجوز حضور أي اجتماع للهيئة العامة إلا للاعضاء الذين سددوا جميع التزاماتهم المالية للنقابة حتى نهاية شهر كانون الأول من السنة التي تسبق عقد الاجتماع على أن يكون آخر موعد لتسديد الالتزامات المالية نهاية دوام النقابة في اليوم الأخير من شهر كانون الثاني من السنة التي يعقد فيها الاجتماع . هذا ويعد المجلس قائمة بأسماء

هكذا من الماحول

الذين يحق لهم الحضور قبل خمسة عشر يوماً من موعد عقد الاجتماع على أن تعلق هذه الأسماء في مكان بارز في النقابة بحيث تكون هذه القائمة قابلة لتصحيح أي سهو أو خطأ مادي يقع فيها .

(ز) تتخذ الهيئة العامة قراراتها بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات ترجح الجهة التي يصوت معها رئيس الجلسة .

المادة (١٨)

تتولى الهيئة العامة المهام والصلاحيات التالية :

(أ) انتخاب النقيب ونائبه وأعضاء المجلس .

(ب) اقرار مشاريع الأنظمة المتعلقة بالنقابة قبل عرضها على الجهات الرسمية للموافقة عليها .

(ج) تصديق الحساب الختامي للنقابة وذلك للسنة المالية السابقة بما في ذلك حساب التقاعد والاعانات بعد الاطلاع على تقرير مدققي الحسابات .

(د) اقرار مشروع الموازنة للسنة المقبلة بما في ذلك التقاعد والاعانات .

(هـ) مناقشة تقرير المجلس عن أعماله خلال السنة المالية السابقة .

(و) النظر في المواضيع التي يقترحها أعضاء الهيئة العامة على أن تقدم خطياً إلى المجلس قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل أو المواضيع التي تتعلق بالمهنة وتتوافق الهيئة العامة على طرحها قبل البدء في بحث جدول الأعمال .

(ز) تعيين مدقق حسابات قانوني للنقابة .

المادة (١٩)

يتألف المجلس من النقيب ونائب النقيب وسبعة أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لمدة ثلاث سنوات وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة (٢٠)

(أ) يشترط في من يرشح نفسه لمركز النقيب أو نائب النقيب أن يكون أردني الجنسية ومضى على انتسابه للنقابة مدة لا تقل عن عشر سنوات .

(ب) يشترط في من يرشح نفسه لعضوية المجلس أن يكون أردني الجنسية ومضى على انتسابه للنقابة مدة لا تقل عن خمس سنوات .

(ج) يشترط في من يرشح نفسه لمركز النقيب أو نائب النقيب أو لعضوية المجلس أن لا يكون قد صدر بحقه أي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون تزيد على عقوبة الإنذار .

المادة (٢١)

(أ) يعلن النقيب عن فتح باب الترشيح لمركز النقيب ونائب النقيب وأعضاء المجلس قبل موعد اجتماع الهيئة العامة العادي في السنة التي تجري فيها الانتخابات بخمسة عشر يوماً وليلة سبعة أيام .

(ب) تقدم طلبات الترشيح خطياً إلى مكتب النقابة ويتولى النقيب إعلان أسماء المرشحين بعد انتهاء المدة المحددة للترشيح .

(ج) يجري انتخاب النقيب ونائب النقيب وأعضاء المجلس بالاقتراع السري في المركز أو المراكز الانتخابية التي يحدها المجلس وذلك في اليوم السابع الذي يقع بعد اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد في السنة التي يجب إجراء الانتخابات فيها ويدعى الوزير أو من يمثله لحضور الانتخابات .

(د) تفتح صناديق الاقتراع في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الانتخاب وتغلق في تمام الساعة السادسة من مساء نفس اليوم .

(هـ) تشرف على عملية الانتخاب لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تختارهم الهيئة العامة من بين أعضائها غير المرشحين في اجتماعها العادي الذي يسبق الانتخابات وتسمى اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها ويجوز لها أن تشكل لجاناً فرعية لمساعدتها في عملها .

(و) تجري عملية الانتخاب لمركز النقيب ونائب النقيب وأعضاء المجلس على ورقة اقتراع واحدة وفق انموذج خاص يقرره المجلس ، وتختتم ورقة الاقتراع بخاتم النقابة وتوقع من رئيس لجنة الإشراف على الانتخابات .

(ز) تجري عملية فرز الأصوات علناً فور تمام عملية الانتخابات وذلك في مركز النقابة الرئيسي ولا تدخل في الحساب الأوراق غير المختومة بخاتم النقابة وغير الموقعة من رئيس لجنة الانتخابات والأوراق الخالية من الأسماء والأسماء غير المقررة وغير الواضحة والتي بها إلتباس والأوراق التي تتنافى مع الآداب العامة . أما الأوراق التي تحوي على أسماء أكثر من العدد المطلوب لأي مركز من المراكز فتهمل فيها الأسماء الزائدة .

(ح) يعتبر فائزاً في الانتخابات المرشح الذي حصل على أكثر الأصوات في المركز الذي يناقش عليه ، وفي حالة تساوي الأصوات بين اثنين أو أكثر من المرشحين لأي مركز من المراكز فيعتبر فائزاً منهم الأقدم في الانتساب للنقابة .

(ط) إذا لم يتقدم لأي من مركز النقيب أو نائب النقيب إلا مرشحاً واحداً اعتبر فائزاً بالتزكية كما ويعتبر المرشحون لعضوية المجلس فائزين إذا كان عددهم مساوياً للعدد المقرر لأعضاء المجلس .

(ي) يبلغ النقيب نتيجة الانتخابات للوزير خلال سبعة أيام من تاريخ إجرائها وتنتشر النتيجة في الجريدة الرسمية .

(ك) تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النقابة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الأول من شهر نيسان من السنة التي جرت فيها الانتخابات .

(ل) لا يجوز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متتاليتين أما الأعضاء فيمكن انتخابهم لأكثر من دورة واحدة .

هكذا من الأهل

المادة (٢٢)

- (أ) للوزير أو لأي عضو من أعضاء النقابة الطعن في قانونية الانتخاب كله أو بعضه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إجراء الانتخابات .
- (ب) إذا قررت محكمة العدل العليا عدم قانونية الانتخاب كله أو بعضه فتدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار لإعادة الانتخاب أو اكماله .

المادة (٢٣)

- يمثل النقيب النقابة ويرأس اجتماعات الهيئة العامة والمجلس وينفذ قراراتها ويوقع العقود التي يوافقان عليها وله حق التقاضي باسم النقابة وحق التدخل بنفسه أو بواسطة من ينيبه من أعضاء النقابة أو من المحامين في أي قضية تهم النقابة وله بهذه الصفة أن يتخذ صفة المدعي أو المشتكي في كل قضية تتعلق بأفعال تمس كرامة النقابة أو كرامة أحد أعضائها .

المادة (٢٤)

- (أ) يعقد المجلس اجتماعاً عادياً مرتين شهرياً على الأقل ويكون اجتماعه قانونياً إذا حضرته الأكثرية من أعضائه ويرأس الاجتماع النقيب أو نائبه في حالة غيابه .
- (ب) يعقد المجلس اجتماعاً استثنائياً بدعوة من النقيب أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب أربعة من أعضاء المجلس وفي هذه الحالة لا يجوز البحث في غير المواضيع التي حصل الاجتماع من أجلها .
- (ج) يتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .
- (د) ينتخب المجلس في أول اجتماع له من بين أعضائه أميناً للسر وأميناً للصندوق .

المادة (٢٥)

- (أ) إذا شغل مركز النقيب لأي سبب يصبح نائب النقيب نقيباً حتى انتهاء مدة المجلس وينتخب المجلس نائباً للنقيب من بين أعضائه وإذا شغل مركز نائب النقيب لأي سبب ينتخب المجلس نائباً للنقيب من بين أعضائه .
- (ب) إذا شغل مركز النقيب ونائب النقيب معاً يقوم أمين السر بممارسة صلاحيات النقيب إذا لم تزد المدة للتبعية من نهاية المجلس على ستة أشهر وإلا فيدعى الهيئة العامة للاجتماع وانتخاب نقيب ونائباً للنقيب .

- (ج) إذا شغل مركز النقيب أي من أعضاء المجلس لأي سبب يدعى من حصل على أكثر الأصوات في الانتخاب السابق

- بحسب التسلسل ليشغل تلك العضوية على أن لا يزيد من يدعى بهذه الطريقة على أربعة أعضاء وإلا اعتبر المجلس منحلًا وفي هذه الحالة يدعو النقيب أو من يقوم مقامه الهيئة العامة لانتخاب مجلس جديد لإكمال مدة المجلس خلال ثلاثين يوماً .
- (د) يفقد النقيب ونائب النقيب وأي عضو من أعضاء المجلس مركزه في المجلس في حالة تغيبه ثلاث جلسات متتالية أو عشر جلسات خلال السنة دون عذر يقبله المجلس .

المادة (٢٦)

- إذا انتهت مدة المجلس ولم تتمكن الهيئة العامة من الاجتماع لانتخاب مجلس جديد بسبب ظروف قاهرة فإن المجلس القائم يستمر في أعماله إلى أن ينتخب مجلس جديد .

المادة (٢٧)

- يتولى المجلس إدارة جميع شؤون النقابة بما في ذلك ما يلي :
- (أ) النظر في التوصيات الخاصة بطلبات التسجيل والمحولة إليه من لجان الشعب لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- (ب) المحافظة على أخلاقيات المهنة وتقاليدها ورعاية مصالح النقابة .
- (ج) إدارة أموال النقابة وتحصيل الرسوم والواردات المستحقة لها واستثمارها .
- (د) إدارة شؤون صندوق التقاعد والإعانات وفق النظام الخاص به .
- (هـ) إعداد مشروع تعديل هذا القانون ورفعها للجهات الرسمية .
- (و) وضع مشاريع الأنظمة الخاصة بالنقابة والمهنة تمهيداً لعرضها على الهيئة العامة لإقرارها قبل رفعها للجهات الرسمية .
- (ز) دعوة الهيئة العامة واللجنة العليا للاجتماع وتنفيذ قراراتها .
- (ح) النظر في أي نزاع مهني بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين الأفراد والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة .
- (ط) اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الأعضاء بموجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها .
- (ي) تعيين موظفي ومستخدمي النقابة والمستشارين وأصدار تعليمات الخدمة في النقابة وفروعها .
- (ك) الاشراف على أعمال مجالس ولجان الشعب وسائر اللجان المختصة .
- (ل) تأليف اللجان التي يراها ضرورية وتحديد مهامها .

هكذا من الأصل

المادة (٢٨)

(أ) تؤسس في النقابة الشعب التالية وينتسب إليها الأعضاء بحسب اختصاصاتهم الزراعية :-

- ١ - الانتاج النباتي .
- ٢ - الانتاج الحيواني .
- ٣ - الاقتصاد والارشاد الزراعي .
- ٤ - التربة والري .
- ٥ - الوقاية النباتية .
- ٦ - الصناعات الزراعية والغذائية والكيمياء الزراعية .
- ٧ - الآلات والابنية الزراعية .
- ٨ - الغابات والمراعي .
- ٩ - الشعبة العامة .

(ب) يجوز تأسيس شعب جديدة أو إلغاء أو دمج الشعب بقرار من الوزير بناءً على تنسيب من المجلس .

المادة (٢٩)

(أ) تتألف الهيئة العامة للشعبة من جميع الأعضاء المنتسبين إليها والذين أوفوا بالتزاماتهم المالية للنقابة .

(ب) تعقد الهيئة العامة للشعبة اجتماعاً عادياً خلال النصف الثاني من شهر كانون الثاني من كل سنة وتدعى الهيئة العامة للشعبة لاجتماع استثنائي بناءً على طلب النقيب أو لجنة الشعبة أو ربع أعضاء هيئتها العامة وفي هذه الحالة لا يجوز البحث في غير المواضيع التي حصل الاجتماع من أجلها .

(ج) تطبق على اجتماعات الهيئة العامة للشعبة الأحكام والاجراءات المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة للنقابة .

المادة (٣٠)

تختص الهيئة العامة للشعبة بالصلاحيات التالية :

(أ) انتخاب أعضاء لجنة الشعبة بالاقتراع السري وبحضور ممثل عن المجلس .

(ب) دراسة شؤون الشعبة ورفع التوصيات بشأنها إلى المجلس .

المادة (٣١)

(أ) تتكون لجنة إدارة الشعبة من خمسة أعضاء ممن مضى على انتسابهم للنقابة مدة خمس سنوات على الأقل وتكون مدة دورتها ثلاث سنوات .

(ب) تنتخب لجنة إدارة الشعبة رئيساً ومقرراً لها من بين أعضائها ويكون رئيسها ممثلاً لها لدى المجلس .

(ج) يحق لأي عضو من أعضاء الشعبة الاعتراض لدى المجلس على قانونية انتخاب لجنة إدارة الشعبة كلها أو بعضها خلال مدة سبعة أيام من تاريخ الانتخاب وعلى مجلس النقابة أن يصدر قراره في الاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الاعتراض فإذا قبل للمجلس الاعتراض فيتم دعوة الهيئة العامة للشعبة لإجراء انتخابات جديدة أو اكمال الانتخاب خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار .

(د) تجتمع لجنة إدارة الشعبة مرة واحدة على الأقل في الشهر ويجوز للنقيب أو رئيس اللجنة دعوةها إلى الاجتماع في أي وقت، ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضره أكثرية أعضائها على أن يكون رئيس اللجنة أو مقررها في حالة غياب الرئيس من بينهم .

(هـ) تطبق على اجتماعات لجنة إدارة الشعبة الأحكام والإجراءات المتعلقة باجتماع المجلس .

المادة (٣٢)

تتولى لجنة إدارة الشعبة الصلاحيات التالية :

(أ) النظر في طلبات التسجيل لعضوية النقابة في التخصص الهندسي الزراعي الذي تمثله الشعبة ورفع التوصيات بشأنها إلى المجلس .

(ب) إدارة شؤون الشعبة المهنية والعلمية ودراسة الأمور المحالة إليها من المجلس ورفع التوصيات والاقتراحات بشأنها إلى المجلس .

(ج) تنفيذ قرارات الهيئة العامة للنقابة المتعلقة بالشعبة وقرارات الهيئة العامة للشعبة .

(د) ممارسة أي أمور أخرى يفوضها لها المجلس .

المادة (٣٣)

(أ) يفقد عضو اللجنة عضويته فيها إذا تغيب عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية أو ست اجتماعات خلال السنة دون عذر تقبله اللجنة ويحق له الاعتراض لدى المجلس على قرار فقد عضويته خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه بذلك ويصدر المجلس قراره في الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه .

هكذا من الأصل

- (ب) إذا شغل مركز أي عضو من اللجنة لأي سبب فيدعى من حصل على أكثرية الأصوات في الانتخاب ليحل محله والمجلس تعيين من يحل محله من أعضاء الهيئة العامة للشعبه إذا لم يكن هناك مرشحين .
- (ج) تعتبر لجنة الشعبه منحلة إذا شغرت عضوية ثلاثة من أعضائها في وقت واحد وفي هذه الحالة تدعى الهيئة العامة لانتخاب لجنة جديدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث ذلك .

المادة (٣٤)

- (أ) تتألف الهيئة العامة للفرع من جميع الأعضاء الذين يمارسون المهنة في منطقة الفرع أو يقيمون فيها والذين أوفرو بالتزاماتهم المالية للنقابة حسب أحكام هذا القانون والمسجلين في مركز الفرع قبل تسعين يوماً من التاريخ المحدد لأي اجتماع للهيئة العامة للفرع ولا يجوز للمعضر أن يسجل نفسه في أكثر من فرع واحد .
- (ب) تعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعاً عادياً مرة واحدة خلال النصف الأول من شهر شباط بدعوة من رئيس الفرع وتدعى لاجتماع غير عادي أو أكثر بناء على طلب من النقيب أو مجلس الفرع أو ربع أعضاء الهيئة العامة وفي هذه الحالة لا يجوز البحث في غير المواضيع التي حصل الاجتماع من أجلها .
- (ج) تعاقب على اجتماعات الهيئة العامة للفرع الأحكام والإجراءات المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة للنقابة .

المادة (٣٥)

تختص الهيئة العامة للفرع بالصلاحيات التالية :

- (أ) انتخاب مجلس الفرع بالاقتراع السري وبحضور ممثل عن المجلس .
- (ب) إدارة شؤون الفرع ورفع التوصيات والاقتراحات بشأنها إلى المجلس .

المادة (٣٦)

- (أ) يتكون مجلس الفرع من خمسة أعضاء ممن مضى على ممارستهم المهنة مدة ثلاث سنوات على الأقل وأن يكون قد مضى على تسجيلهم في الفرع مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وتكون مدة دورة مجلس الفرع ثلاث سنوات .
- (ب) ينتخب مجلس الفرع من بين أعضائه رئيساً له وأميناً للسر وأميناً للصندوق ويكون رئيس مجلس الفرع ممثلاً له لدى مجلس النقابة .
- (ج) يحق لأي عضو من أعضاء الفرع الاعتراض لدى مجلس النقابة على قانونية انتخاب مجلس الفرع أو أي من أعضائه خلال مدة سبعة أيام من تاريخ الانتخاب وعلى مجلس النقابة أن يصدر قراره في الاعتراض خلال مدة

- اقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الاعتراض فإذا قبل المجلس الاعتراض فيتم دعوة الهيئة العامة للفرع لإجراء انتخابات جديدة خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار .
- (د) يجتمع مجلس الفرع مرة واحدة على الأقل في الشهر ويجوز للنقيب أو رئيس مجلس الفرع دعوته إلى الانعقاد في أي وقت ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره أكثرية الأعضاء على أن يكون الرئيس وأمين سر الفرع في حالة غياب الرئيس من بينهم .
- (هـ) تطبق على إجتماعات مجلس الفرع الأحكام والإجراءات المتعلقة بإجتماع المجلس .

المادة (٣٧)

يتولى مجلس الفرع الصلاحيات التالية :

- (أ) إدارة شؤون الفرع ودراسة الأمور المحالة اليه من المجلس ورفع التوصيات والاقتراحات بشأنها إلى المجلس .
- (ب) تنفيذ قرارات الهيئة العامة للنقابة والفرع وقرارات المجلس المتعلقة بالفرع .
- (ج) تعيين مستخدمي الفرع وتحديد أجورهم ضمن موازنة الفرع المقرر .
- (د) ممارسة أي صلاحيات يخوله إياها مجلس النقابة .
- (هـ) تشكيل لجان لتحقيق أهداف النقابة .

المادة (٣٨)

- (أ) يفقد عضو مجلس الفرع عضويته إذا تغيب عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية أو ست اجتماعات خلال السنة دون عذر يقبله مجلس الفرع ويحق له الاعتراض لدى المجلس على قرار فقد عضويته خلال سبعة أيام من تاريخ إبلاغه بذلك ويصدر المجلس قراره في الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه .
- (ب) إذا شغل مركز أي عضو من مجلس الفرع لأي سبب فيدعى من حصل على أكثرية الأصوات في الانتخاب ليحل محله والمجلس تعيين من يحل محله من أعضاء الهيئة العامة للفرع إذا لم يكن هناك مرشحين .
- (ج) يعتبر مجلس الفرع منحلاً إذا شغرت عضوية ثلاثة من أعضائه في وقت واحد وفي هذه الحالة تدعى الهيئة العامة لانتخاب لجنة جديدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث ذلك .

المادة (٣٩)

تشكل في النقابة لجنة عليا برئاسة النقيب يشترك في عضويتها مجلس النقابة ولجان الشعب ومجالس الفروع .

هكذا من الأصل

المادة (٤٠)

تعقد اللجنة العليا اجتماعين عاديين خلال السنة أولهما خلال شهر كانون الثاني والثاني خلال شهر ايلول والنقيب أو ثلث اعضاء اللجنة العليا دعوتها لاجتماع غير عادي وفي هذه الحالة لا يجوز بحث أية مواضيع غير المواضيع التي حصل الاجتماع من أجلها .

المادة (٤١)

(أ) يرأس النقيب اجتماعات اللجنة العليا فنانبه في حالة غيابه فأمين السر في حالة غيابهما فأكبر الاعضاء الحاضرين سناً في حالة غيابهم .

(ب) يكون أي اجتماع تعقده اللجنة قانونياً بحضور الاكثورية المطلقة من اعضائها فإذا لم يكتمل النصاب تدعى اللجنة لإجتماع آخر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول وفي هذه الحالة يكون الاجتماع قانونياً مهما بلغ عدد الحضور .

(ج) تطبق على اجتماعات اللجنة العليا الأحكام والإجراءات المتعلقة بإجتماع الهيئة العامة .

المادة (٤٢)

تتولى اللجنة العليا القيام بالمهام والصلاحيات التالية :

(أ) مناقشة التقرير النصف سنوي المقدم من المجلس حول نشاطاته وإبداء الرأي وتقديم التوصيات بشأنه .

(ب) مناقشة تعديلات الأنظمة قبل عرضها على الهيئة العامة .

(ج) أي امر يتعلق بالنقابة والمهنة وتوافق اللجنة على بحثها وفق احكام هذا القانون .

المادة (٤٣)

(أ) على عضو النقابة الامتناع عن القيام بأي عمل يتنافى وكرامة المهنة أو أن يمارس المهنة بصورة مخالفة للقوانين والأنظمة المعمول بها كما يتوجب عليه التقيد بما يلي :

(١) أن يلتزم في معاملة زملائه بما تقتضي به قواعد اللياقة وأن يمتنع عن انتقاد اعمال عضو آخر أو يسعى للحل محل في العمل بأي طريقة من الطرق بما في ذلك الموافقة على أجر يقل عن أجر زميله .

(٢) أن يمتنع عن اعطاء رأي علناً في أي موضوع زراعي ما لم تكن عنده المعلومات الكافية ومطلعا على الحقائق المتعلقة بالموضوع .

(٣) أن لا يسمع لمصلحته الخاصة بأن تؤثر تأثيراً ضاراً على أي عمل هندسي زراعي يقوم به وعليه أن يبين للشخص الذي يقوم له بالعمل مقدماً إذا كانت له مصلحة خاصة أو عمل آخر يؤثر في ذلك العمل .

(٤) عدم افشاء أي معلومات تجارية أو فنية أو مالية تتعلق بأي عمل مهني يقوم به لأي جهة إلا بموافقتها .

(٥) أن لا يقبل مكافآت مالية أو عينية من أكثر من مصدر واحد عن العمل الواحد كما لا يجوز أن يقبل أية عهدة أو منحه بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أية جهة غير الجهة التي يؤدي لها ذلك العضو العمل الهندسي الزراعي .

(٦) أن لا يمارس الاعمال الهندسية الزراعية الحرة إذا كان يشغل وظيفة أو إذا كان مستخدماً في أجهزة الدولة أو المؤسسات الرسمية أو البلديات ما لم تسمح له بذلك قوانين وأنظمة الدائرة أو المؤسسة التي يعمل بها على أن لا يتعارض ذلك مع قانون وأنظمة النقابة .

(٧) أن لا يسعى اما مباشرة أو بواسطة الغير لجلب الزبائن له أو لغيره من الذين لهم علاقة بوظيفته وذلك اذا كان يشغل وظيفة أو اذا كان مستخدماً في أجهزة الدولة أو المؤسسات الرسمية أو البلديات .

(٨) أن لا يكون مسؤولاً عن أكثر من مؤسسة زراعية واحدة أو أن يتعاطى في مؤسسته غير تجارة المواد والأدوات والآلات الزراعية .

(ب) كل عضو يخالف احكام أي من البنود (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) من الفقرة (أ) من هذه المادة يعرض نفسه للمسائلة التأديبية وفقاً لاحكام التشريعات المعمول بها .

المادة (٤٤)

على عضو النقابة أو المكاتب والشركات الهندسية الزراعية قبل قيامهم بأي عمل من اعمال الدراسات والاستشارات الهندسية الزراعية أو الاشراف على تنفيذ اعمال هندسية زراعية توقيع عقد مع رب العمل وإيداع نسخة من هذا العقد لدى مكتب النقابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيعه ولا ينتظر المجلس أية خلافات إلا اذا كانت لديه نسخة من العقد .

المادة (٤٥)

على العضو أن يسعى لحل خلافاته المهنية مع أي عضو آخر بالطرق الودية على أن يلجأ بذلك إلى لجنة الشبهة أو مجلس اللارع الذي وقع الخلاف في منطقته وإذا تعذر حل الخلاف بهذه الطريقة فيحال إلى المجلس .

المادة (٤٦)

يتولى المجلس بصفته مجلساً تأديبياً النظر فيما يلي :

هكذا من الأهل

١ - مخالفة العضو لقانون وأنظمة النقابة .

ب - ارتكاب العضو أمورا مخلة بالشرف السلكي أو ماسة بكرامة المهنة أو إهماله في تادية واجباته المهنية.

المادة (٤٧)

تقدم الدعوى التأديبية خطيا للمجلس من قبل أي من الجهات التالية :

(أ) الوزير

(ب) أحد أعضاء النقابة

(ج) رب العمل

المادة (٤٨)

(أ) إذا قرر المجلس أن هناك ما يوجب ملاحقة الشكوى المقدمة اليه فيحيلها إلى لجنة للتحقيق يختارها المجلس من الهيئة العامة على أن تتألف من ثلاثة أشخاص بخبرة لا تقل عن عشر سنوات في ممارسة المهنة ويعين المجلس رئيسا لهذه اللجنة من بين الأشخاص الذين تم اختيارهم.

(ب) يترتب على لجنة التحقيق تبليغ المشتكى عليه لائحة الشكوى خطيا لمدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ دعوته للمثول أمامها للرد عليها وله في ذلك الاستعانة بمحام على أن يحضر المشتكى عليه جلسات التحقيق ولها أن تدعو أي شاهد لتأمين العدالة وحق الدفاع.

(ج) تستمع لجنة التحقيق إلى أقوال الشهود بعد أداء القسم والمشتكى عليه أو وكيله مناقشة الشاهد.

(د) ترفع لجنة التحقيق تقريرها للمجلس بنتائج إعمالها مع أوراق التحقيق متضمنا للتسببات التي تراها مناسبة وللمجلس أن يكمل التحقيق إذا رأى ضرورة لذلك وعلى المجلس أن يصدر قراره بالشكوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم نتائج التحقيق إليه.

المادة (٤٩)

تكون العقوبات التأديبية على النحو التالي :

أ - التنبيه بحده الأعلى ثلاث مرات

ب - الإنذار

ج - الإنذار النهائي

أ - التوقيف عن ممارسة المهنة مدة لا تتجاوز السنة الواحدة

هـ - الشطب من سجل العضوية

المادة (٥٠)

يزود المجلس بنسخة عن كل حكم جزائي قطعي تصدره المحكمة على أحد الأعضاء يتضمن الحكم عليه بجناية أو جنحة أخلاقية مخلة بالشرف أو بأخلاقيات المهنة ويعتبر قرار المحكمة في هذه الحالة بيئة كافية لفرض إحدى العقوبات التأديبية المناسبة وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة (٥١)

يزود المجلس بكل ما توقعه الوزارات والدوائر الحكومية وسائر المؤسسات الرسمية العامة والبلديات من عقوبات تأديبية على الأعضاء الذين يعملون لديها.

المادة (٥٢)

يتولى المجلس تبليغ العقوبات التأديبية القطعية التي يصدرها إلى الجهة التي يعمل لديها العضو الذي صدرت بحقه تلك العقوبة وذلك خلال خمسة عشر يوما من اكتشاف الحكم الدرجة القطعية وإذا كان القرار بإيقاف العضو عن العمل لمدة معينة أو بشطب اسمه من سجلات النقابة فينشر القرار في الجريدة الرسمية دون ذكر الأسباب .

المادة (٥٣)

تسلط من حساب مدة التقاعد والمدد للترشيح للمجلس ولجالس الفروع ولجان الشعب المدة التي يمنع فيها العضو من ممارسة المهنة خلالها بموجب حكم تأديبي قطعي .

المادة (٥٤)

تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الأخير من شهر كانون الأول من السنة نفسها .

المادة (٥٥)

(أ) يقدم المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة ومشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة إلى اللجنة العليا في جلستها العادية المنعقدة خلال شهر كانون الثاني من كل سنة لمناقشتها تمهيدا لعرضها على الهيئة العامة لاتقرارها .

هكذا من الأجل

(ب) إذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد اللجنة العليا فيقدم المجلس الحساب الختامي ومشروع الموازنة إلى الهيئة العامة لاتقارهما وإذا لم تتمكن الهيئة العامة من الاجتماع في الموعد المقرر لأسباب خاصة فيستمر المجلس في الاتفاق على أساس الموازنة السابقة إلى أن تجتمع الهيئة العامة وتقر الموازنة الجديدة .

المادة (٥٦)

تتألف واردات النقابة من المصادر التالية :

- (أ) رسوم الانتساب إلى النقابة وإعادة الانتساب ورسوم الاشتراكات للأعضاء المحددة في النظام الداخلي للنقابة.
- (ب) الرسوم المستوفاة بموجب أحكام الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون بما في ذلك رسوم الاشتراكات السنوية لمكاتب الدراسات والاستشارات الهندسية الزراعية.
- (ج) ربح استثمار أموال النقابة.
- (د) ائمان مطبوعات النقابة التي يقر المجلس بيعها.
- (هـ) الغرامات المحصلة بموجب أحكام الفقرة ب من المادة (١٠) من هذا القانون.
- (و) رسوم التصديق مع المعاملات الزراعية وفقاً لما يحدده النظام الخاص بذلك.
- (ز) الإعانات والهيأت التي يوافق المجلس على قبولها على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
- (ح) أي واردات أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس.

المادة (٥٧)

- (أ) يؤسس في النقابة صندوق يسمى (صندوق التقاعد والإعانات) وتحدد شروط الانتساب والاشتراك فيه وموارده المالية وسائل الأمور المتعلقة به بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية.
- (ب) بالإضافة إلى موارد الصندوق المنصوص عليها في نظام صندوق التقاعد والإعانات يخصص له ما نسبته (٥٠٪) من واردات النقابة المنصوص عليها في المادة (٥٦) من هذا القانون باستثناء ما ورد في الفقرات (أ، ب، د) منها.

المادة (٥٨)

تنظم الأمور المالية للنقابة بما في ذلك تحصيل وإيداع أموالها والتصرف بها وطريقة الاتفاق والأشخاص المخولين أو المفوضين بالاتفاق والتوقيع على المستندات المالية الخاصة بالنقابة بموجب النظام الداخلي للنقابة.

المادة (٥٩)

كل من انتحل لقب مهندس زراعي دون أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي يستحق بدرجته ذلك اللقب يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تتجاوز ألف دينار على أن تضاعف العقوبة قياساً على حدما الأعلى في حالة التكرار.

المادة (٦٠)

(أ) كل من يمارس مهنة الهندسة الزراعية دون أن يكون مسجلاً في النقابة كعضو فيها يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار وتضاعف العقوبة قياساً على حدما الأعلى في حالة التكرار.

(ب) كل من يخالف أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وتضاعف العقوبة قياساً على حدما الأعلى في حالة التكرار.

(ج) كل من يخالف أحكام المادة (١٣) من هذا القانون يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار وفي حالة الاستمرار في المخالفة فيغرم بعشرة دنانير عن كل يوم تستمر فيه المخالفة.

(د) كل من يمارس مهنة الهندسة الزراعية بعد صدور قرار قطعي بإيقافه عن ممارستها أو يشطب اسمه من سجل النقابة يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة مالية لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار أو بالحبس مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بكلاً العقوبتين .

المادة (٦١)

تعفى النقابة من ضريبة المسقفات وضريبة المعارف ورسوم طوابع الواردات .

المادة (٦٢)

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك النظام الداخلي ونظام ممارسة المهنة ونظام التقاعد والإعانات وإلى أن تصدر هذه الأنظمة تبقى جميع الأنظمة المعمول بها عند نفاذها سارية المفعول كأنما هي صادرة بموجبيه وذلك باستثناء الحالات التي ورد نص بشأنها في هذا القانون .

المادة (٦٣)

يلغى قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ وما طرأ عليه من تعديلات .

المادة (٦٤)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

هكذا من الأصل

الاسباب الموجبة لمشروع قانون نقابة المهندسين الزراعيين

أولاً : لقد مضى على صدور قانون النقابة المعمول به حالياً فترة تزيد عن ثلاثين سنة الأمر الذي أرتؤي معه إصدار قانون جديد للنقابة يتمشى مع التوجيهات الحكومية بشأن تحديث القوانين والأنظمة ضمن نظرة تستشرف المستقبل .

ثانياً : الزيادة الكبيرة التي طرأت على أعداد المهندسين الزراعيين في الوقت الذي كانت أعداد المهندسين الزراعيين عام ١٩٦٦ لا تتجاوز (١٥٠) المائة والخمسون حيث أصبحت الآن تزيد على ستة آلاف مهندساً ومهندسة زراعية .

ثالثاً : التقدم الذي شهدته المملكة في القطاع الزراعي الأمر الذي يستدعي مزيداً من المشاركة الفاعلة للنقابة في رسم السياسة الزراعية وسياسة التعليم الزراعي بصفتها ممثلاً للكادر الفني الذي تقع على عاتقه مسؤولية تنفيذ الخطط والبرامج الزراعية في المجالات والمواقع المختلفة .

رابعاً : إن المسؤولية الملقاة على النقابة بمشاركة الحكومة في تنظيم سوق العمل في القطاع الزراعي والدفاع عن حقوق ومصالح الأعضاء يستدعي إيجاد نظام لمزاولة المهنة يستند إلى هذا القانون بما يساهم في الحد من مشكلة البطالة .

خامساً : إن المسؤولية الملقاة على عاتق النقابة من خدمة لزملاء عن طريق تأمين عيش كريم لأعضائها سواء أثناء مزاولة المهنة أو بعد إحالتهم للتقاعد يستدعي إخراج نظام للرسوم تكون عائداته رافداً لصندوق التقاعد والإعانات أو لبرامج تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج والتأمين الصحي والإسكان للزملاء وعائلاتهم .

سادساً : إن التخصصات المتعددة في مجالات الهندسة الزراعية وكذلك وجود ثلاثة عشر فرعاً للنقابة في الوقت الحالي يغطي معظم محافظات وألوية المملكة يستوجب إيجاد نص خاص في القانون يستند إليه لإيجاد هذه الشعب والفروع وذلك دعماً وتنشيطاً للقضايا العلمية والمهنية وتنظيماً للعلاقة بين الفروع وبين مركز النقابة وكذلك تسهيلات لإجراء الانتخابات في ظل تزايد الأعداد مقتبساً هذه الأحكام مما صدر مؤخراً لكل من نقابة الأطباء والمهندسين .

سماحة نائب رئيس المجلس:

الشيخ حمزه منصور .

السيد حمزه منصور:

أقترح ان يحال على لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والذي يراجع اختصاصات اللجان في النظام الداخلي يجد ان المكان الطبيعي لهذا المشروع هو لجنة العمل والتنمية الاجتماعية.

سماحة نائب رئيس المجلس:

السيد هاني المصالحه.

السيد هاني المصالحه:

شكرا معالي الرئيس.

سندا لاحكام المادة (١/٣٦) من النظام الداخلي دراسة مشاريع القوانين التي تتعلق بالنقابات من اختصاص اللجنة القانونية، لذلك اقترح إحالته على اللجنة القانونية، شكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

من يوافق على اقتراح فضيلة الشيخ حمزه؟

الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

التصويت على ما يخالف النظام الداخلي النظام الداخلي صريح ليس فيه مجال للحوار ، النقابات اللجنة القانونية هل يجوز لنا لوان القانون جاء باكثرية كما قال الشيخ حمزه هل نقبل ان نخالف النظام؟ ارجو يا سيدي ان تقرأ النظام.

سماحة نائب رئيس المجلس:

تحال على اللجنة القانونية.

السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ - قرارات اللجان:-

١. قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٧/٣/٩، والمتضمن مشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧.

(القرار موزع في الجلسة الحادية والعشرين)

سماحة نائب رئيس المجلس: ٧

السيد المقرر:

الدكتور نادر ابو الشعر كمقرر اللجنة المالية والاقتصادية.

هكذا من الأهل

اللجنة المالية والاقتصادية
لمجلس النواب الثاني عشر

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/٣/٩ برئاسة سعادة المهندس عبد موسى النهار رئيس اللجنة وبحضور أصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة السادة: د. تادر أبو الشعر، د. عبد الرزاق طييشات، د. هاشم الدباس، د. محمد عويضة، سميح الفرح، محمد الحنيطي، بدر الرياطي.

وحضر الاجتماع من أعضاء مجلس النواب أصحاب المعالي والسعادة السادة:

أنور الحديد، عبد الرؤوف الروابدة، فواز الزعبي .

وحضر الاجتماع سعادة الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية في مجلس الأعيان.

كما حضر الاجتماع معالي السيد محمد النويب وزير الدولة للشؤون البرلمانية ومعالي الدكتور مروان عوض وزير المالية ومعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي وعطوفة المهندس يوسف حياصات مدير عام مؤسسة الإسكان وعطوفة السيد زهير خوري رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان والسيد لوي مسمار مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة ، حيث درست اللجنة مشروع قانون إلغاء قانون بنك الإسكان لسنة ١٩٩٧ وقررت اللجنة مايلي:

١- الطلب من الحكومة تعديل القوانين والتشريعات المختصة بمنح الإعفاءات والحوافز الضريبية وغيرها بما في ذلك التمويل وإجراءات الرهن والتأمين بحيث لا يقتصر ذلك على بنك الإسكان بل يشمل جميع البنوك والشركات المالية التي تقوم بالادارة لغايات الإسكان وفق معايير وسياسات تحددها الحكومة او وفق قانون

يقرر الغاية.

٢- الموافقة على القانون بعد اجراء التعديلات التالية:

المادة (٢):

الفقرة (أ)

شطب عبارة (على ان يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية باعتبار ان ذلك من غايته) الواردة في نهاية المادة.

المادة (٢)

اضافة فقره (ب) لتصبح (ب- يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية وبخاصة ذوي الدخل المحدود وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها)

المادة (٢) الفقرة (ب):

تعديل رقم الفقرة لتصبح الفقرة (ج)

المادة (٣)

الفقرة (ب):

تعديل عبارة (لايملك صلاحية النظر فيها) الواردة في نهاية المادة لتصبح (التي لايملك المجلس صلاحيات النظر فيها)

المادة (٤):

تعديل عبارة (وله تعديلها والغاؤها في أي وقت) الواردة في نهاية الفقرة لتصبح (وله تبديلها او تعديلها او الغاؤها في أي وقت)

وتوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها.

اللجنة المالية والاقتصادية

أمين عام مجلس النواب

لمجلس النواب

د. محمد المصالحه

هكذا من المصالحه

الاسباب الموجبة

المشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان

- كان بنك الاسكان قد تأسس بموجب قانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٤ وكان الغرض من ذلك تمكين هذا البنك من خلال عدة امتيازات واستثناءات دعم الحركة العمرانية والانشائية في المنطقة عن طريق تقديم قروض وسلف تمويل المشاريع الاسكانية والعمرانية الاخرى ومعاميل تنائج مستغلات البناء وقد مضى على نشأته كثر من عشرين عاما .

- ولما كان بنك الاسكان قد بدأ عند تأسيسه بممارسة الاعمال المصرفية اللازمة لتحقيق اغراضه انشائها الا انه وخلال مدة المصيرمة وتمرفقة من انبئت المركزي قد اصبح يمارس جميع الاعمال المصرفية شأنه في ذلك شأن باقي البنوك المرخصة .

- وفي ضوء ذلك لم يعد هناك ما يوجب تمتع بنك الاسكان بالامتيازات والاستثناءات التي نص عليها قانونه باعتباره نشاطه قد اصبح مماثلا لنشاط البنوك الاخرى وليس مقتصرًا بصفة رئيسية (كم كان سابقا) على تمويل المشاريع الاسكانية والعمرانية .

- وما يجدر الاشارة اليه ان قطاع الاسكان سيستمر بالتشجيع والحوافز من خلال انشاء المؤسسات التي تعنى بالاسكان ومنها الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري بالإضافة الى الاعفاءات والحوافز التي يستفيد منها ذوي الدخل المحدود والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل المعمول به .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧ .

قانون الغاء قانون بنك الاسكان

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الغاء بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

قرار اللجنة

المادة (١):

موافقه كما وردت في المشروع .

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي ابو عصام .

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

اعتقد ان هناك توصيه وردت في امر اللجنة قبل ان ينظر في القانون لان التوصيه ان اقرب بسهل الحوار حول مواد القانون اما ان لم تقرر فهناك تعديلات يجب ان ترد في القانون اتمنى على الرئاسة الجليله ان تطرح التوصيه الاولى التي اوردها اللجنة الماليه والاقتصاديه حول هذا الموضوع، وشكرا .

سماحة نائب رئيس المجلس:

نبدأ بالتوصيه قبل ان نبدأ بالقانون .

السيد المقرر .

السيد المقرر:

سيدي الرئيس هناك توصيه واحده حقيقه ارتأت اللجنة الماليه ادخالها والطلب من الحكومه تعديل بعض القوانين والتشريعات المختصه والتي

كانت تعطي بنك الاسكان الحوافز الضريبية لذلك هذه التوصيه تطلب من الحكومه ان تعمم هذه الحوافز على جميع البنوك التي تتعامل بهذا الاسلوب، على كل حال لا يختصر هذا التعامل على بنك الاسكان، شكرا .

سماحة نائب رئيس المجلس:

الدكتور همام سعيد:

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا سماحة الرئيس .

انا اقترح اضافه توصيه لهذه التوصيات تنص على ان هذا البنك الذي مضى عليه سنوات وهو يستفيد من هذه الامتيازات والاستثناءات وهو الوحيد الذي امتاز من هذه الامتيازات والاستثناءات والان يراد لهذا البنك ان يتحول الى شركة عادية اذ ذلك لابد من اخذ هذه الامتيازات والاستثناءات او بعضها على الاقل الضرائب التي اعفي منها البنك الى غير ذلك لان هذه فعلا اصبحت امورا متراكمه واصبحت اموالا كثيره اخذت من الدوله لصالح هذا البنك، ليصبح الان مؤسسه اهليه او شركة اقتصاديه قد استفادت الكثير من اموال هذا البلد، لذلك انا ارى ان تسوى الاوضاع بحيث تؤخذ هذه الاموال جميعها وبعد ذلك يتم التحويل الى شركة لان مثل هذا الاجراء يعني ان كل من يستفيد من مثل هذه الامتيازات سيأخذ هذه الامتيازات فيما بعد دون ان يدفع شيئا منها، وشكرا .

هكذا من الأهل

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي الرئيس اولا انا افهم ان المعروض في هذه اللحظة والتوصية الاولى في الصفحة الاولى من تقرير اللجنة والتعليق الذي استمعت اليه قبل قليل لا يتناول ذلك ولذلك من اجل تنظيم النقاش بما ان الرئاسة الجليله استجابت لتتسبب معالي ابو عصام بأن نبدأ بالتوصيات فانه اعلن ان هذه التوصية صحيحة وفي مكانها ومقبولة من الحكومة وتعديل القانون انما يقصد هذا بالضبط ولذلك لا يوجد اشكال نحن نوافق على التوصية وننقل الى مواد القانون لان فيها باقي التوصيات وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الاستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي:

سماحة الرئيس ان هذا القانون جاء بالدرجة الاولى جاء لمصلحة الخزينة لان البنك في السابق كان يتمتع باعفاءات كثيرة ارجو المجلس الكريم ان يوافق على هذا المشروع لان هناك شق ومشاريع اسكانيه معروضه للبيع في هذه اللحظة بقيمة اربعة مليارات ان هذه المبالغ قد اغفيت من رسم الرهن لان الاقتراض من بنك الاسكان اذا وافق هذا المجلس على هذا القانون سيكون لمصلحة الخزينة مع ابقاء الحوافز لذوي الدخل المحدود ليتم الاقتراض لكي يعيشوا كما يعيش ابناء الوطن وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الاستاذ الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي:

شكرا سماحة الرئيس.

الحقيقة هذا البنك موضوعه قديم جدا ففي مجلس النواب العاشر يوم كان البنك قد مضى على انشاء بضعة اعوام اثبتت قضيته وطلب من المجلس ان يتخذ قراراً لخفضه لاجل ضريبة الدخل ومستحقات الخزينة ثم مضى هذا الاقتراح ولم يأخذ قراراً انذاك ولذلك لا بد لهذا المجلس ان يعيد حق الخزينة، كل الذي جرى باستثناء فترة للتأسيس المسموح بها وحدها لاقصى عشرة اعوام وبعدها تحل حقوق الخزينة من هذا البنك الذي اثرى ثراء هائلا جداً لا يوازيه أي ثراء من أي بنك بحكم هذه الامتيازات ومن هنا لا بد ان تضاف لآخر للقره على ان تستمر وتضاف لها ايضا على ان تحصل حقوق الخزينة من هذا البنك لانه اذا حول الى شركه ينتهي حق الخزينة وهذا يكون فيه تفریط منا نحن الامناء على خزينة الدولة بالتفريط بحق من حقوقها وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين:

شكرا سماحة الرئيس.

الحقيقة لا يخفى على مواطن اردني ما قام به بنك الاسكان على مدى عقود من الخدمات لذوي الدخل المحدود وارجو ان اصحح ما قاله الزميل

الزعبي بان هناك شق معروضه باربعه مليارات هذا الرقم غير صحيح ولا اعتقد ان عنده احصاءات خاصه وان كان هناك شق معروضه للبيع فهي شق لشريحة لا تتعدى (٢٠٪) من مجتمعنا. نحن قلقى على ذوي الدخل المحدود والمتوسط كيف يمكن لهم ان يبنوا بيتا لياووا فيه اولادهم لذلك انا مع هذه التوصية صحيح ان بنك الاسكان سيصبح بنك كباقي البنوك لكن لا بد من ايجاد تشريعات تضمن لذوي الدخل المحدود والمتوسط من الاقتراض بفوائد معقولة لبناء بيوت لاطفالهم، وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد الله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي الرئيس ان هذا القانون لا يشكل بأي شكل من الاشكال نقدا او ادائه لممارسة بنك الاسكان وتاريخه الطويل بنك الاسكان هو بنك وطني اسهم اسهاماً كبيراً ومميزاً وإيجابياً في رفعة ونهضة هذا البلد ولكن بنك الاسكان قد تمدد الجانب التجاري فيه او الانشطة التجارية فيه الى درجة اصبح ثاني اكبر بنك في هذا البلد وبقي الاسكان على اهميته واتساعه في بنك الاسكان يمثل جزء نريد وذلك الجانب أي الجانب الاسكاني في بنك الاسكان بعد ان يتغير وضعه للقانوني سوف يبقى ويدعم ويتسع بإذن الله تعالى هذا اولا.

ثانيا: ان تحويل البنك الى بنك تجاري في نشاطه الثاني يعني بالضبط ما رمى اليه سعادة الاخ

الدكتور الكوفي في ان حقوق الخزينة بالضبط سوف يحاسب عليها كما يحاسب كل بنك ولكن اريد ان اتحدث عن الماضي لاعلن بالتدريج الذي اعرف كمسؤول مارس المسؤوليه طويلا جدا لا يوجد في علمي ابدا دينار واحد دخل على الخزينة بغير صوره قانونيه لمصلحة بنك الاسكان، بنك الاسكان بنك منضبط يدفع حقوق الخزينة بالضبط ومن كان لديه غير ذلك فليبرزه فھر حقه ككاتب امه وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

شكرا سماحة الرئيس.

اولا: ارجو ان لا يظن احد ان بيتنا من هو اكثر حفاظا على الخزينة من البعض الاخر. ثانيا: اتمنى ان يجد الناجح في هذا البلد دعما وتأييدا حتى لا تصبح كمن يرجم بليل لا يعرف اصاب صدقاً او عدواً البنك الفاضل نصيح عليه والبنك الناجح نصيح عليه فما عاد احد قادر على تحديد صورة العمل، انا اعتقد ان هذا البنك نجاحه يغري الناجحين بان يصنعوا مثله وان هذا البنك اعان مواطننا غير القادر على بناء بيته فعلى ان نتجه الاية بالشكر واي ادائه ار اتهم لا بد ان يبرر بوضوح تام، انا لا اعتقد ان قلنا واحد كما قال معالي الزميل وزير التعليم العالي ضاع على الخزينة بسبب هذا البنك ولم يتقاضى فلسا واحدا الا بمقتضى هذا القانون ونجاحه ليصبح البنك الثاني في هذا البلد نجاحا

هكذا من الأهل

له لا عليه. الجانب التجاري ايها السادة من البنك كل اصحاب رؤوس الاموال اخذوا رخصا لبناء بنوك تجارية فما العيب ان بنك ما لدينا توسع ليؤمّن العمل التجاري، المطلوب في هذا القانون بصورة واضحة ان تضع الحكومة سياسة لحماية ذوي الدخل المحدود والمتدني لتأمين سكن لهم وتوفير حوافز للبنوك جميعاً التي تتقيد بهذه السياسة بمعنى آخر ان حوافز الاعفاء لبنك الاسكان ستبقى ولكننا سنوسعها لتشمل بنوك وشركات ماله أخرى انا اشد على يد هذا البنك وادعوه في سياسته واولد نجاحه واتمنى النجاح لكل الفاضلين، شكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي وزير الاشغال:

معالي وزير الاشغال الشامة والاسكان:

شكراً سماحة الشيخ.

تكلم بعض الاخوان عن الخطر الممكن ان يحدث لصغار المواطنين في موضوع الاسكان، الحقيقة الوضع الجديد كما تفضل معالي ابو عصام يوجد الان مشروع لاعطاء هذه الصفة لجميع البنوك، بنك الاسكان كان مختص لاعطاء قروض للاسكان حتى بنك الاسكان كان يعطي قروض بمحدوده يعني كانت المدة لا تتجاوز من سبع الى عشر سنوات ولذلك الخطه الان وضع شركة جديدة لضمان القروض الان البنوك العادية لا تستطيع ان تقرض المواطنين بدون ضمان هذا القرض وخصوصاً انا اتحدث عن عشرين سنة فما فوق ولذلك انشأت شركة الرهن العقاري الثنائي ومدت بالمال لتقوم باعطاء

الضمانات لجميع البنوك لتقوم باقراض المواطنين لمشاريع اسكان تصل في سنين القرض الى عشرين سنة، احب ان اطمئن الاخوان ان هناك مشروع ونفذ جزء منه لمساعدته صغار المواطنين في مواضيع الاسكان وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

اعتقد ان الموضوع اشبع بحثاً، الاستاذ انور الحديد.

السيد انور الحديد:

شكراً سماحة الرئيس.

الحقيقة ان اهم ما كان يميز بنك الاسكان عن البنوك الأخرى موضوع الرهن والاعفاءات من الرهن، نحن يهمننا الطبقات المحدودة الدخل والمتدنيه بما ان توصية اللجنة الماليه والاقتصاديّه تنص صراحه على تعميم القروض لذوي الدخل المتدني واعفاءها من بدل الرهن فانما جاء بمشروع القانون فيه عداله لانه يلغي ما يميز بنك الاسكان عن أي بنك أخرى نحن يهمننا بالدرجة الاولى مصالح ذوي الدخل المحدود والمتدنيه وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

هناك توصيه من اللجنة الماليه وهناك اعتراض على هذه التوصيه.

من مع توصية اللجنة؟

اجماع تقريباً.

ننتقل الان لمواد القانون.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون إلغاء بنك

الاسكان لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة

المادة (١):

موافقه كما وردت في المشروع.

سماحة نائب رئيس المجلس:

موافقه؟

موافقه.

الدكتور غمام.

الدكتور غمام سعيد:

سماحة الرئيس عندما نلغي قانون بنك الاسكان فهل هناك قانون آخر لبنك الاسكان؟

سماحة نائب رئيس المجلس:

نحن في صدد هذا.

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة يصبح بنك الاسكان من جملة البنوك المؤسسه بموجب قانون الشركات والبنوك وهذا منصوب عليه في المواد اللاحقه باله سيصبح بنك شركة بموجب قانون الشركات ويعمل بموجب قانون البنوك المعمول به اصلاً ولا يوجد أي فراغ ولكنه انشئ اصلاً بقانون من اجل هذه الميزات التي نرجع عنها في هذه المرحله وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

اخراتي ملاحظه انه من تضيق الوقت ان يكرر كلام المتكلم على من يريد ان يبدي رأياً جديداً

له حق الكلام اما ان نعيد وتكرر ما سبقنا اليه غيرنا هذا تضيق الوقت.

الاستاذ عبد الله اخوارشيد.

السيد عبد الله اخوارشيد:

زيادة في التوضيح فقط لسماحة الشيخ ان المقصود في تعديل هذا هو رفع التغطية القانونيه عن تصرف البنوك بحيث تأخذ اعفاءات بمجمل اعفاءاتها وحصرها فقط في الامور التي تخمس الاسكان لذوي الدخل المتدنيه، لذلك لا محذور في الكلام وارجو السير في القانون وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الاستاذ حاتم.

السيد حاتم الغزاوي:

شكراً سماحة الرئيس.

يبدو انه سقطت كلمة الغاء فتون بنك الاسكان،

يعني يسمى هذا القانون قانون الغاء قانون بنك

الاسكان وليس الغاء بنك الاسكان.

سماحة نائب رئيس المجلس:

نعم صحيح، السيد المقرر.

تصبح اللغة يعود عند الطبعة الاخير.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢): أ- اعتباراً من نفاذ هذا القانون

يصبح بنك الاسكان المؤسس بموجب القانون

رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بنكا بالمعنى المقصود من

ذلك في قانون البنوك وقانون الشركات المعمول

بهما، ومسجلاً ومرخصاً بموجبهما، على ان

يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعيه

والعامه والقرديه باعتبار ان ذلك من غاياته.

هذا من المرحله

ب- تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر مجلس ادارة بنك الاسكان الحالي مجلس ادارته بالمعنى المقصود في قانون الشركات ويمارس اعماله وصلاحياته ومسؤولياته المنصوص عليها في قانون الشركات وسائر التشريعات على هذا الاساس.

قرار اللجنة

المادة (٢) الفقرة (أ):

موافقه بعد شطب عبارة (على ان يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية باعتبار ان ذلك من غاياته) الوارده في اخر الفقرة.

اضافة فقره جديده لتصبح (ب) على النحو التالي:

(ب- يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية وبخاصه لذوي الدخل المحدود وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها).

الفقرة (ب)

موافقه بعد اعادة ترقيمها لتصبح الفقرة (ج) وازضافة عبارة (وذلك لحين توفيق اوضاعه وفقاً لاحكام المادة (١/٣) من هذا القانون) الى اخرها.

سماعة نائب رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.

موافقه.

السيد ملصور بن طريف:

شكراً سفاحة الرئيس.

فيما يتعلق بالفقرة (ب) اذا قارناها مع اهداف البنك الانسانيه كما وردت في القانون السابق

نجد انها لا تلبى الغايه المطلوبه بشكل اساسي وخاصه بعد (وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها) من يتفق عليها سماعة الاخ زملائي الكرام لماذا لا نحدثها ونقول وفقاً للسياسة السكنية والخطط الائتمانية للحكومة ان تكون واضحة وهذا اصلاً ما ورد في القانون السابق، اما ان نقول وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها مبهمه وغامضه ولا نفي بالفرض، اقترح بعد السياسة السكنية (وفقاً للسياسة السكنية والخطط الائتمانية للحكومة). شكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس:

معالي ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

سماعة الرئيس ليس من الواجب على أي مؤسسه خاصه ان تنفذ سياسة الحكومة على حسابها، هذا تحول بمقتضى الفقرة (أ) الى بنك خاص وبالتالي هو يدعم السياسة السكنية التي يوافق هو والحكومة عليها اما ان يطلب منه ان يقرض على حساب امواله لسياسة تفرها الحكومة وحدها فذلك ما يناقض المباديء التي تحدثنا عنها قبل قليل ان اصحاب المال يجب ان يتساوا مع غيرهم وبالتالي قيل تعبير قانوني مهذب التي يتفق عليها بمعنى اخر ان كل البنوك التي تنفذ السياسة التي يتفق عليها تدعم ان لم توافق عليها تدعم هذا هو الجانب الوحيد خاصه واننا قد الغينا الحوافز فلم يعد له مبرر ان ينفذ مالا يوافق عليه.

سماعة نائب رئيس المجلس:

نحن المادة صوتنا عليها، انا اعطيت الكلمه للاخ ظننت انه يريد ان يقول شيء جديد.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣) أ- على مجلس ادارة بنك الاسكان اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتوفيق اوضاع البنك كشركه مساهمه عامه وفقاً لمتطلبات قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ مفعول هذا القانون قابله للتديد للمده التي يحددها مجلس الوزراء، ويعتبر البنك بعد ذلك الخلف القانوني الواقعي لبنك الاسكان بما له من حقوق وما عليه من التزامات، ويحل طرفاً في العقود والتعهدات التي كان بنك الاسكان طرفاً فيها.

ب- يصدر البنك المركزي الاردني قراره في أي حالة تعترض تنفيذ أي حكم من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب مجلس ادارة البنك اذا كانت من الحالات التي لا يملك صلاحية النظر فيها.

قرار اللجنة

المادة (٣):

الفقرة (أ): موافقه.

الفقرة (ب):

موافقه بعد تعديل عبارة (الحالات التي لا يملك صلاحية النظر فيها).

لتصبح (الحالات التي لا يملك المجلس صلاحيات النظر فيها).

سماعة نائب رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.

موافقه.

الدكتور عبد الله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

اين التعريف، هذا قانون مستقل لا يعود ولا يتصل بقانون بنك الاسكان القديم فهل هناك تعريف؟ ارجو لفت نظري من السيد المقرر متى تم هذا التعديل؟

السيد المقرر:

سيدي من القانون الاصلي هناك من المادة الثانية هناك تعريفات المجلس مجلس ادارة البنك، معرفه بالقانون الاصلي.

سماعة نائب رئيس المجلس:

تفضل ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

هذا هو تفسير الخطا اذا سمح سماعة الرئيس ان ينظر الى الفقرة (ب) يصدر البنك المركزي قراره اذا كانت من الحالات التي لا يملك صلاحية النظر فيها، فالخوف ان تعود على بنك الاسكان، هو يقول بناء على طلب مجلس ادارة البنك الذي هو بنك الاسكان اذا كانت من الحالات التي لا يملك المجلس فهي تعود الى اقرب مجلس ورد في الفقرة وهو مجلس ادارته بنك الاسكان لا حاجه للتعريف لانه مكتوب مجلس ادارة البنك، شكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس:

المادة (٤).

هذا من الاصل

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٤): يلغى (قانون بنك الاسكان) رقم (٤)

لسنة ١٩٧٤ واي تعديل ادخل عليه ان يستمر

العمل بالانظمة الصادرة بموجبه وتعتبر بمثابة

تعليمات وقرارات صادرة عن مجلس ادارة

البنك وله تعديلها والغاؤها في أي وقت.

قرار اللجنة.

المادة (٤).

موافقه بعد تعديل عبارة (وله تعديلها والغاؤها

في أي وقت) لتصبح (وله تعديلها او الغاؤها في

أي وقت).

سماحة نائب رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.

الشيخ حمزه منصور.

السيد حمزه منصور:

شكرا سيدي.

الموضوع الحقيقي استفسار وارجو من الاخوه

القانونيين ان يفيدوني (وله تعديلها او تعديلها) انا

حسي الخاص ان قضية تعديلها ليست مصطلحا

قانونيا، ومن هنا اقترح ان تكون المادة من

شقين.

أ- كما وردت من الحكومه.

ب- لمجلس الاداره اصدار الانظمة والتعليمات

التي تقتضيها ظروف البنك.

سماحة نائب رئيس المجلس:

ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

سيدي لا حاجة للقره التي اوردها مساعدة الزميل

المحترم لانه مادام اصبح بنكاً ينطبق عليه قانون

البنوك فهو صاحب حق في الاصدار، ارجو ان

ينتبه الزميل ان هذه المادة تتحدث عن التعليمات

والقرارات السابقه التي صدرت قبل ان يصبح

بنكاً بمقتضى قانون البنوك، فاذا تلاحظ المادة

اعطيتمنا حقين التعديل والالغاء لم تعطهما اصدار

بدول عنها عند الغائها فليل تبدلها.

سماحة نائب رئيس المجلس:

المادة الرابعه قرار اللجنة مع التعديل.

موافقه.

المادة (٥).

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٥): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون

بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة.

المادة (٥):

موافقه كما وردت في المشروع.

سماحة نائب رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.

موافقه.

القانون ككل؟

موافقه.

- وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس

النواب-

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون الغاء قانون بنك الاسكان

كما أقره مجلس النواب

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧)

ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة

الرسمية.

المادة (٢) أ- اعتباراً من نفاذ مفعول هذا القانون يصبح بنك الاسكان

للمؤسس بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بنكاً بالمعنى

المقصود من ذلك في قانون البنوك وقانون الشركات المعمول

بهما، ومسجلاً ومرخصاً بموجبهما.

ب- يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه

والفردية وبخاصة لذوي الدخل المحدود وفقاً للسياسة السكنية

التي يتفق عليها.

ج- تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر مجلس ادارة

بنك الاسكان الحالي مجلس ادارة بالمعنى المقصود في قانون

الشركات ويمارس أعماله وصلاحياته ومسؤولياته المنصوص

عليها في قانون الشركات وفي سائر التشريعات على هذا

الاساس، وذلك لحين توفيق أوضاعه وفقاً لأحكام المادة (١/٣)

من هذا القانون.

هكذا من الأصل

المادة (٣) أ- على مجلس إدارة بنك الاسكان اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتوفيق اوضاع البنك كشركة مساهمة عامة وفقاً لمتطلبات قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ مفعول هذا القانون قابلة للتتمديد للمدة التي يحددها مجلس الوزراء، ويعتبر البنك بعد ذلك الخلف القانوني والواقعي لبنك الاسكان بما له من حقوق وما عليه من التزامات، ويحل طرفاً في العقود والتعهدات التي كان بنك الاسكان طرفاً فيها.

ب- يصدر البنك المركزي الأردني قراره في أي حالة تعترض تنفيذ أي حكم من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب مجلس إدارة البنك إذا كانت من الحالات التي لا يملك المجلس صلاحيات النظر فيها.

المادة (٤) يلغى (قانون بنك الاسكان) رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ وأي تعديل أدخل عليه على أن يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بموجبه وتعتبر بمثابة تعليمات وقرارات صادرة عن مجلس إدارة البنك وله تبديلها أو تعديلها أو إلغاؤها في أي وقت.

المادة (٥) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

سماحة نائب رئيس المجلس:

البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢. قرار اللجنة الاداريه رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٣/٩، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧.

(القرار موزع في الجلسة الحادية والعشرين)

سماحة نائب رئيس المجلس:

السيد مقرر اللجنة الاداريه.

السيد احمد الكساسبه كمقرر للجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة.

موافقه كما وردت في المشروع.

سماحة نائب رئيس المجلس:

المادة مطروحة على المجلس الكريم.

موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ٣- يحدد الاقليم على النحو التالي:-

شمالاً: تقاطع خط الشماليات (٩٢٠) مع خط الشرقيات (٣١٧، ٦، ١٧٠) وتقاطع خط الشماليات (٨٩٥) مع خط الشرقيات (١٥١)، (١٧٠).

شرقاً: حدود المملكة الاردنية الهاشمية مع المملكة العربية السعودية لغاية نقطة تقاطع خط الشماليات (٩٢٠) مع خط الشرقيات (٣١٧، ٦).

جنوباً: حدود المملكة الاردنية الهاشمية مع المملكة العربية السعودية.

غرباً: الحدود الدولية للمملكة الاردنية الهاشمية لغاية نقطة تقاطع خط الشماليات (٨٩٥) مع خط الشرقيات (١٥١).

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٣:

تحدد حدود الاقليم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس وله بالطريقه ذاتها تعديل هذه الحدود باضافة مناطق اليه او اخراجها منه كلما دعت الحاجة لذلك، وتنتشر قرارات مجلس الوزراء في أي حالة من هذه الحالات في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة.

موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس:

المادة مطروحة على المجلس الكريم.

هكذا من المجلد

موافقه.

البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٣. قرارات لجنة فلسطين:-

١. كسر رقم (٧) تاريخ ١٨/٢/١٩٩٧

والمتمضن موضوع قضية اللاجئين والنازحين.

سماعة نائب رئيس المجلس:

السيد مقرر اللجنة.

الدكتور عبد المجيد الاقطش مقرر لجنة

فلسطين:

قرار رقم (٧)

نظرا للظروف والمعاناة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في مساكنهم ومعاشهم وأسلوب حياتهم فقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات بتاريخ ١٧/١٢، ١٤/٢، ١٨/٢ بنصاها القانوني برئاسة سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر رئيس اللجنة وبحضور مقررها سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد الاقطش.

وحضر من الأعضاء أصحاب المعالي والسعادة النواب السادة محمد الذويب، عبدالمنعم أبو زنت، د. أحمد الكوفحي، حماد أبو جاموس، فياض جرار، ذيب أنيس.

وذلك من أجل بحث قضية اللاجئين والنازحين واستضافت للجنة عددا من الخبراء وأصحاب الاختصاص في هذا الموضوع حيث حضر معالي الدكتور جواد العناني ومعالي السيد مروان دودين رئيس الوفد الأردني للمفاوضات المتعددة الأطراف، وعطوفة السيد ابراهيم الترشيحي مدير دائرة الشؤون الفلسطينية، وسعادة الدكتور نافع الحسن الخبير في هيئة الأمم المتحدة واستمعت إلى وجهات نظرهم في هذه القضية والتي ارتكزت على النقاط التالية:

١- الاجحاف والتمييز الذي لحق وما زال يلحق باللاجئين الفلسطينيين وحرمانهم من التمتع والانتفاع بالحقوق والمزايا التي يوفرها النظام الدولي لحماية ومساعدة اللاجئين في مختلف أنحاء العالم.

٢- أن التفويض الممنوح لوكالة الغوث الدولية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب الفقرة (٧) من القرار ٢٠٢/٤ بتاريخ ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩ والخاص بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يفتقد إلى عناصر أساسية مثل توفير الحماية الراجعة للاجئين

هكذا من المرحل

الفلسطينيين وتأمين العودة الطوعية للأجنى الفلسطينيين إلى وطنه، وهو ما ينص عليه النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وهي الهيئة الدولية الرئيسة المسؤولة أمام المجتمع الدولي عن حماية ومساعدة اللاجئين في العالم باستثناء اللاجئين الفلسطينيين.

٣- وأن قرار إنشاء وكالة الغوث المشار إليه ينص على القيام بأعمال الاغاثة والتشغيل دون الاشارة إلى المساعدة الدولية الموصولة والمطلوبة للاجئين الفلسطينيين.

٤- أن النص في هذا القرار على القيام بأعمال الاغاثة للاجئين الفلسطينيين قد جاء استجابة لمتطلبات سنوات اللجوء الأولى للاجئين الفلسطينيين والأحقه لحرب ١٩٦٧ حيث كانت الحاجة ماسة لأعمال الاغاثة العادلة، الأمر الذي لم يعد قائما في الواقع ولا تقوم به وكالة الغوث الدولية منذ سنوات عديدة.

٥- افتقاد وكالة الغوث إلى نظام أساسي يحدد مهامها ويوضح وظيفتها الواجب القيام بها إزاء اللاجئين الفلسطينيين، بما فيها العمل على تأمين حقهم في العودة الطوعية إلى وطنهم وتقديم المساعدة الموفرة والموصولة إليهم.

٦- التمايز البائن ما بين التفويض الممنوح لوكالة الغوث من جهة وذلك الذي تعمل بموجبه مفوضية الأمم المتحدة السامية والتطورات والتطبيقات الايجابية للنصوص المتصلة بحماية ومساعدة اللاجئين التي شهدتها العالم في العقد الأخير من جهة أخرى، تلك التطورات التي مكنت ملايين اللاجئين في العالم من العودة إلى أوطانهم وتلقي المساعدة الدولية السخية وذلك دون أن تشمل هذه التطورات اللاجئين الفلسطينيين.

لذلك فإن لجنة فلسطين وبناء على ما تقدم خلصت إلى التوصيات التالية:
أولاً: المبادرة بصورة منفردة وبالتعاون مع الدول الشقيقة المضيفة للاجئين الفلسطينيين، أو مع مجموعة الدول العربية وفي إطار جامعة الدول العربية إلى دعوة الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لاعادة النظر في التفويض الممنوح

لوكالة الغوث من قبل الجمعية العامة بموجب قرار تأسيس وكالة الغوث المشار إليه، وذلك بهدف تعديله وتطويره لكي يشمل تأمين الحماية الدولية الواجبة للاجئين الفلسطينيين وتفعيل حقهم في العودة المعترف بها دولياً بموجب الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤/٣ الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر / كانون الأول لعام ١٩٤٨، وضمان معاملة دولية عادلة ومتساوية مع تلك التي يتلقاها نظراؤهم من اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

ثانياً: وفي هذا السياق، المبادرة أيضاً إلى دعوة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اعتماد نظام أساسي لوكالة الغوث يحدد وظيفتها ويعرف صلاحياتها، على أن يستوحى من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين الذي أقرته الجمعية العامة بتاريخ ١٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٠ والذي يتضمن تفويض هذه الهيئة الدولية لتأمين حماية دولية للاجئين وإيجاد حلول دائمة لمشكلاتهم وفي مقدمتها العمل على تأمين عودتهم الطوعية إلى ديارهم.

ثالثاً: الدعوة إلى إلغاء وظيفة الاغاثة الواردة في قرار تأسيس الوكالة والتي لم تعد قائمة في الواقع واستبدالها بتقديم المساعدة الدولية الموفرة والموصولة إلى اللاجئين الفلسطينيين، والعمل على تحسين وتوسيع دائرة الخدمات المقدمة إليهم إلى جانب التشغيل الذي تضطلع به الوكالة منذ تأسيسها.

رابعاً: الدعوة إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بالاشراف على شؤون الوكالة المالية والادارية واعتماد موازنتها ودعم بنودها المختلفة من قبل الأمم المتحدة والدول المانحة بهدف وضع حد للتجزؤ المتوطن في موازنتها.

هذا من الأول

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بما يلي :-

- (١) الموافقة على توصياتها واحالتها إلى الحكومة لمتابعتها لدى المؤسسات الدولية المعنية بالأمر.
- (٢) مخاطبة الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي لتأييد توصياتنا الواردة في هذا القرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس لجنة فلسطين

لمجلس النواب

سماحة نائب رئيس المجلس:

الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين:

شكرا سماحة الرئيس.

سيدي ورد في الصفحة الثانية في السطر الاول وتأمين العوده الطوعيه للاجئين الفلسطينيين الى وطنه، تأمين حق العوده الطوعيه للاجئين الى وطنه فلسطين كل فلسطين هي وطن اللاجئين الفلسطيني وانما حق العوده الطبيعي يجب ان يعيد ابن اللد الى اللد وليس الى نابلس او الخليل ولذلك يجب ان تكون العبارة حق العوده للاجئين الى ديارهم في وطنهم.

والنقطة الثانية التي اود ان انبه لها وارجو من الحكومة ان تسمعي لدعو الى الاعتماد في حق العوده على الحق الطبيعي والحق الطبيعي فقط وعدم الدخول في الحق التاريخي او القانوني لان الحق الطبيعي في عودة اللاجئين الى بيته ومكان اقامته قبل الهجره هو الحق الوحيد الطبيعي الذي لا يقبل النقاش والاجتهاد من أي جهة كانت وشكرا سيدي الرئيس.

سماحة نائب رئيس المجلس:

نحن موافقون معك، الاستاذ ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

سيدي سماحة الرئيس.

نبحث اليوم موضوع اكثر من حساس واكثر من هام وارجو ان نكون على يقين ان موضوع البحث ليس قضية فلسطين وليس السبيل الامثل لحلها فلدينا حول هذا الموضوع نقاشات

وحوارات طويلة موضوع البحث سيدي الرئيس ان اللجنة الكریمه دخلت في مناقشة موضوع وكالة الغوث اللاجئين وارجو من زملائي الكرام ان ينتبهوا لحساسية الموضوع وانه لا يتعلق بالدولة الاردنيه وحدها فليست الدولة الوحيدة المضيفة للاجئين ولكنها الدولة الوحيدة التي يتمتع فيها اللاجئين بجنسية اردنيه وهناك السلطة الوطنيه الفلسطينيه وهي صاحبة حق في مناقشة مستقبل القضية ومستقبل ابنائها ارجو يا سيدي الرئيس ان لايفتح حوار طويل حول هذا الموضوع وان نكتفي بالقرار التالي اخذ المجلس علما بتوصيات اللجنة وهو يحيلها الى الحكومة لتبحث ضمن القنوات الرسميه والاقليمي والدوليه التي تتيح الحفاظ على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني واقبلوا احترامي.

سماحة نائب رئيس المجلس:

دولة الاستاذ طاهر المصري.

دولة السيد طاهر المصري:

معالي الرئيس اثني على الاقتراح الذي تقدم به الاخ عبد الرؤوف الروابده واريد ان اشير بالنسبة للتوصيه الاولى والتي تطالب باعادة النظر في التفويض الممنوح لوكالة الغوث من قبل الجمعيه العامه...الخ، اعتقد انه يجب ان نكون جداً حريصين في التعامل مع مثل هذه التوصيه وفتح اعاده النظر في التفويض الان هو توقيت غير مناسب وقد يلغي اشياء كثيره مما يتمتع بها اللاجئين الفلسطينيين في هذه الايام. فاذا وافق المجلس على الاقتراح المقدم من الاخ

هذا من الأهل

عبد الرؤوف معناه هذه الفقره الاولى تلغى كاملة
لذلك فتح موضوع التفويض ليس من مصلحة
اللاجئين الفلسطينيين ولا استمرار (الانزوا) في
هذا الوقت، وشكرا.
سماعة نائب رئيس المجلس:
انا اعتقد الخوض في هذا الموضوع لا يؤدي
ابتداءً الى نتيجة وهناك اقتراح مقدم وهناك
توصية اللجنة فنبداً بالاقتراح الذي تبنى عليه
المقدم من معالي الاخ عبد الرؤوف الروابده من
يوافق على هذا الاقتراح؟

موافقه اكثرية.

التوصيات؟

موافقه.

السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٥
والمتمضمّن موضوع قضية تهويد مدينة القدس.

سماعة نائب رئيس المجلس:

السيد المقرر.

السيد المقرر:

قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة فلسطين بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٥ برئاسة سعادة
النائب السيد عبدالعزيز جبر رئيس اللجنة.
وحضر من الأعضاء أصحاب السعادة للنواب السادة: فياض جرار، نيب
أنيس، د. أحمد الكوفحي وعبد المنعم أبو زنت.
وتغيب بمعذرة أصحاب المعالي والسعادة السادة: محمد النويصب
ود. عبد المجيد الأقطش.

وتغيب بدون معذرة معالي النائب حماد أبو جاموس.

وتدارست اللجنة الأمور التالية:

أولاً: استمرار العدو لليهودي في تهويد مدينة القدس من خلال ما يلي:

- ١- إقامة الاتفاق تحت جدران المسجد الأقصى المبارك وصولاً لهدمه وإقامة
هيكلمهم الثاني للمزعوم على أنقاضه.
- ٢- إقامة المستوطنات لدخل القدس الشرقية وحولها من الجهات الأربع، وآخر
ما أعلنته حكومة العدو إقامة مستوطنة في جبل أبو غنيم، جنوب القدس
تضم ٦٥٠٠ وحدة سكنية تستوعب ٢٥,٠٠٠ مستوطن، وبهذا يصبح عدد
اليهود في القدس الشرقية ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن مقابل ١٥٠,٠٠٠ من
العرب الفلسطينيين.

٣- هدم منازل عرب الجهابين.

٤- سحب هويات الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية، واعطائهم الهوية

الاسرائيلية.

٥- الاستيلاء على الأملاك الوقفية، وتملك أراضي الأفراد.

هنا من الأهل

٦- منع المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك وبخاصة الشباب منهم.

ثانياً: استمرار العدو اليهودي في ابتلاع اراضي الضفة الغربية وصولاً إلى تهويدها أيضاً، وذلك من خلال بما يلي:

- ١- تسمين المستوطنات القائمة.
 - ٢- تكثيف اقامة المستوطنات الجديدة في كل مناطق الضفة الغربية.
 - ٣- شق الطرق الالتفافية وقلع الأشجار المثمرة في كل أنحاء.
- ثالثاً: المماثلة والتسويق في الافراج عن المعتقلين والمعتقلات.

بناء على ذلك فإن اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على توصياتها وهي:

- ١- مطالبة الحكومة بالعمل على عقد مؤتمر قمة اسلامي لانقاذ المقدسات الاسلامية والمسيحية وعلى رأسها المسجد الأقصى مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومهد أخيه عيسى ابن مريم عليه السلام.
- ٢- مطالبة الحكومة بموقف حازم تجاه تصرفات حكومة العدو الصهيوني ولا يرقى إلى مستوى ذلك إلا إلغاء معاهدة وادي عربة.
- ٣- مطالبة الحكومة بالطلب إلى الولايات المتحدة وحلفائها الكف عن دعم ومساعدة الكيان اليهودي الغاصب في فلسطين.

واللجنة إذ ترفع قرارها إلى المجلس الكريم لترجو الموافقة عليه وقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

لجنة فلسطين

عبدالمعز جبر
لمجلس النواب

سماعة نائب رئيس المجلس:

السيد محمد الذويب وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:

لا اريد ان ألقت نظر الاخوان الكرام الى ان مثل هذا القرار الثاني لم يعرض على اللجنة وأنا احد اعضاء اللجنة ولم يعرض علي.

سماعة نائب رئيس المجلس:

يعني تقول انه حشو، الاستاذ عبد العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر:

بسم الله الرحمن الرحيم

ارجو ان يسحب معالي الاخ هذا الكلام لان الكلام هذا والقرار موجود في محضر الجلسة وإذا كان شكك معالي الوزير في كلامنا فنرجع الى محضر الجلسة بحضور جميع اعضاء الجلسة وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس:

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:

ارجو ان يحضر محضر الجلسة وان يقرأ ليعرف ان هذا الكلام صحيح.

سماعة نائب رئيس المجلس:

معالي ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

سيد الرئيس اننا نحترم اللجنة واعضاءها ولحترم قرارها ولكن موضوع البحث لم يعد مجال نقاش فقد اشبع حواراً ونقاشاً خصصت لمناقشة موضوع تهويد القدس ولم نترك باب ورد في هذا الحوار الا وطرقناه والتهينا إلى

لجنة اصدرت بياناً باسم المجلس حدد موقفه من كل هذه القضايا وبالتالي فإن اعادة مناقشة هذا الموضوع لا تجدي نفعاً واقترح على المجلس صرف النظر عن هذا القرار ليس لعدم اهميته وليس لعدم الاحترام لما ورد به ولكن لان موضوعه قد نوقش قبل ايام قليلة وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس:

الشيخ حمزه منصور.

السيد حمزه منصور:

شكراً سماعة الاستاذ.

اولاً: أنا اشكر لجنة فلسطين على اهتمامها وليس هذا غريب وإنما يدل على مدى الروابط الوثيقة التي تربط بين أبناء الشعب الواحد في الاردن وفلسطين.

ثانياً: ان هذا التقرير اصبح ملك للمجلس ومن حق المجلس ان يقول فيه كلمته سواء اتفق مع اللجنة او اختلف معها.

ثالثاً: أنا ارى في الصفحة الاولى تحت رقم (٤) سحب هويات الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية واعطائهم الهوية الاسرائيلية.

أنا اظن ان هنالك خطأ ما ارجو من اللجنة الموقرة ان تعالج هذا الخطأ.

رابعاً: أنا اتفق مع اللجنة في توصيتها (١) و (٢) واختلف في التوصية (٣) فقد جاءت ضعيفة ومع الاحترام ودون المستوى المطلوب فإن المواقف الامريكية الاستغرافية تحتاج من اللجنة الكريمة ومن المجلس الكريم الادانة والشجب وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس:

هكذا من الأهل

الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

شكرا سماحة الرئيس.

الحقيقة اللجنة مشكله بموجب قرار من هذا المجلس الكريم وهي لجنة اساسيه مثلها مثل اللجان الاخرى وقراراتها ينبغي ان تعامل كذلك بنفس المستوى الذي تعامل به قرارات كل لجنة من هنا فان اقتراح معالي الزميل عبد الرؤوف الروابده في ظني افتتات على هذه اللجنة وتهميش لدورها والقول بأن هذا الامر بحث في جلسة الثلاثاء هذا مردود لاتها قرارات والمجلس اما ان يقبلها واما ان يعدلها واما ان يرفضها هذه صلاحيات المجلس حسب النظام الداخلي فقط لا غير وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

اخواني نحن لا نناقش قانونية اللجنة ولذلك ارجو ان لا نضيع وقتنا بمناقشة هذا الموضوع اللجنة قانونيه ولسنا بصدد مناقشة قانونية اللجنة نحن نناقش مضمون قرار اللجنة.

الاستاذ ابو عصام:

السيد عبد الرؤوف الروابده:

ادعو الى سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه. الشيخ الكوفحي استاذنا وليس من اللباكه لدقيقه استعمال كلمة الفتات فاما ان يعتذر واما ان يحال ذلك لتحقيق في المجلس، شكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الدكتور محمد عويضة:

الدكتور محمد عويضة:

شكرا معالي الرئيس.

ارجو ان لا يطول الكلام في هذه القضية، نحن امام تسيبات بقرارات من لجنه من اللجان تعرض للتصويت ولا داعي الحقيقه ننشغل في نقاشات طويله في هذه المساله وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

هل تقترح التصويت؟

الدكتور محمد عويضة:

نعم.

سماحة نائب رئيس المجلس:

من يشي؟

اصوات.

نشي.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الاستاذ النور.

معالي وزير التعليم العالي:

استذكر وهذه هي السنه الثامنه التي لي الشرف في عضوية هذا المجلس وانا اخشى اننا على وشك اخذ تصويت سننم عليه، الان يطلب منا ان نصوت على النقاط الثلاث في الصفحه الاخيره لنفترض ان احد الاقتراحات الثلاث خذل بهذا التصويت وهذا حصل كثيراً في هذا المجلس وصوت المجلس ان لا يسقط المعاهده ماذا سيقول الاعلام سيدي الرئيس سيقول ان مجلس النواب الاردني تجاهل كل الاحداث وكل الدماء وكل التجاوزات على القدس وعلى ابو غنيم وصوت بعدم اسقاطه فأين الحكمه في حشر هذا المجلس ليأخذ قرارات غير سليمه وغير صحيحه وحقيقه ينتقصها الانتباه اننا ارجو المجلس ان لا يصوت على المواد وان يحيلها

واننا موقف الولايات المتحدة من هنا جاء اقتراحي البعيد جداً عن هذه الاقتراحات ليس عدم احترام هذه اللجنة او قرارها صرف النظر عن قرار اللجنة لان موضوع قد بت فيه بجلسه مناقشة موضوع القدس هذا هو القرار الذي اقترحه موضوع تم بحثه واتخذنا به قراراً واضحاً محدداً أكثر قوة من هذا، شكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

السيد المقرر.

السيد المقرر:

شكرا سماحة الرئيس.

الكلام الذي تحدث به الاخ عبد الرؤوف الروابده عن ما دار في الجلسه يوم الثلاثاء موضوع القدس وفلسطين نحن نحترمه ونقدريه لكن هذه القرارات هي خلاصة الاجتماعات هذه اللجنة عبر الشهور الاربعه الماضيه توصلنا اليها فلا يجوز ان تلغي قرارات لجنة امضت اربعة شهور في اتخاذها لاننا عقدنا جلسة منازعه يوم الثلاثاء وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي الدكتور النور.

معالي وزير التعليم العالي:

انا كنت اتحدث بالرمز وانا اريد ان ادخل في صلب الموضوع، لنفترض جدلاً اننا اتينا الى التصويت على البند الثاني وقرأ البند الثاني مطالبه الحكومة بموقف حازم تجاه تصرفات العدو الصهيوني وهذا جيد ولا يرقى الى ذلك الا الغاء معاهده وادي عربي ولنفترض وهذا

الى الحكومه كما فعل المجلس في القرار السابق ان الحكومه ليس قلبها بعيد عن فلسطين ولا الحكومه متهمه بنظرتها الى القدس وهذا كلام مردود على كل قائل وكل مفتري يفترى على هذا البلد وعلى وقفاته وعلى دماءه وعلى حزنه وعلى العصبية التي فيها شعبنا ازاء الاحداث الاخيره، فكيف نوضع في جو تصويت سوف ينتقص من قدر المجلس نحن على وشك اخذ اسوء قرار في اخر لحظه من الدوره الرابعه في عمر هذا المجلس وارجو ان لا نصوت عليه بل ان يحال الى الحكومه وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي الاخ عبد الله النور ارجو ان يعلم ان المجلس اتخذ قرار الإحالة وليس قرار الاقرار ابتداءً ولذلك عندما يصوت بصوت الاحاله الى الحكومه وليس لان هذا المجلس لا اعتقد انه يتخذ قرارات يستحيل على البلد ان يقرها ويسير معها ولذلك التصويت هو على الاحاله. الاستاذ ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

المجلس لا يحيل مالا يقرر، معنى الاحاله الموافقه الضمني.

سيدي الرئيس لننظر الى البنود الثلاث البند الاول عقد مؤتمر اسلامي، طالبنا قبل اربعة ايام بعقد مؤتمر قمه عربي ومؤتمر قمه اسلامي. الموقف الثاني حازم تجاه الاجراءات الاسرائيليه لقد اصدرنا موقفاً حازماً.

لثلاث الطلب الى الولايات المتحدة لقد شجبنا

هكذا من الأهل

افتراض اننا صوتنا ضد الغاء وادي عربه، ما هو الحدث السياسي وكيف سيتأهل الاعلام رأي مجلس النواب والتصويت في هذه اللحظات المره والمولمه والجارحه في تاريخنا نحن سنعود الى ارتكاب اخطاء ارتكبتها في سنوات سابقه وانا استذكر حوادث كثيره اتسقا فيها الى التصويت الذي اسفنا عليه ولا يختلف اقتراحي عن اقتراح الزميل عبد الرؤوف ان يحال هذا الموضوع الى الحكومه بالضبط كما ادخلنا القرار السابق قبل ربع ساعه فنحن نكيل بمكيالين وكأننا نريد ان نفتعل مواجهه بين حكومه ومعارضه في امر لا يختلفان عليه، الرجاء اقفال باب النقاش والتصويت على اقتراح معالي الزميل عبد الرؤوف وانا اؤيد وكلنا نؤيده فارجو اخراجنا من هذا الموقف الصعب بطرح الموضوع الى التصويت وانا كنائب في هذا المجلس ارجو ان يثني وان يطرح فوراً وشكراً.

اصوات.

نثني على ذلك.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الاقتراح تسي عليه واعتقد ان الموضوع اشبع بحثاً ولصوت على الاقتراح.

الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

سيدي الرئيس ان ابيد الاقتراح عن الموضوع هو اقتراحي، بصرف النظر عن قرار اللجنة لان موضوعه تم مناقشته تفصيلاً في جلسة المناقشه

يوم الثلاثاء وصدر قرار من المجلس يغطي جميع مواضيع البحث. واقبلوا احترامي.

هذا اقتراحي البعيد.

سماحة نائب رئيس المجلس:

من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام:

(٢٧) من (٤٧).

سماحة نائب رئيس المجلس:

اقتراح معالي الدكتور عبد الله النصور هو طرح اقتراح عبد الرؤوف الروابده للتصويت، نقطة نظام دكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين:

سيدي معالي الرئيس.

اولاً: لا يجوز في تاريخ هذا المجلس ولم يحدث ايضاً ان يكون هناك قرار بصرف النظر عن قرارات أي لجنة، هذا احتقار لهذه اللجنة وتجاهل لوجودها وهذا لا يجوز.

ثانياً: اقتراح معالي نائب رئيس الوزراء كان تحويلها الى الحكومه وليس تثنيه على اقتراح معالي ابو عصام.

سماحة نائب رئيس المجلس:

إذا سمحت لنا لا تناقش انما اتبه بأن ما اشرت اليه ليست نقطة نظام لان لهذا المجلس الحق في الرفض والاقرار، وهذا يعني اما ان يقر واما ان يرفض وارجو ان لا يطلب احد الكلام تحت ظل نقطة نظام ثم يتكلم بكلام اخر وتم التصويت اعتقد (٢٧) من (٤٧).

معالي وزير التعليم العالي:

ابن الخطأ في ان نؤيد اقتراح الزميل عبد الرؤوف وبأخذ الاكثريه ما هو الخطأ؟ اقترح الزميل اقتراحاً ثني عليه وصوت اين الخطأ؟

سماحة نائب رئيس المجلس:

انا اطلب من الاخوان ان لا ينسحبوا لان الاتسحاب ليس عملاً ايجابياً وهذا الوقت هو للشعب، من اراد ان يعترض عليه ان يعترض دون ان ينسحب، اما هذا الاتسحاب معناه تحقير للمجلس وهذا لا يجوز كل يلتزم مكانه وييدي

رأيه، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤. قرار لجنة الزراعة والمياه رقم (٢) تاريخ ١٩٩٧/٣/٢ والمتضمن مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧.

سماحة نائب رئيس المجلس:

السيد جميل الحشوش.

السيد جميل الحشوش مقرر لجنة الزراعة والمياه:

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا من الأهل

أجتمعت لجنة الزراعة والمياه بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢ برئاسة سعادة النائب حاتم الغزاوي رئيس اللجنة وبحضور مقررها سعادة النائب السيد جميل الحشوش.

وحضر الاجتماع من الاعضاء اصحاب المعالي والسعادة النواب السادة :
مفلح الرحيمي، طلال عبيدات، هاني المصالحه، عبد الرحيم العكور، د. عبد
المجيد العزام، ضيف الله المومني.

وتغيب بمعذره اصحاب المعالي والسعادة النواب السادة:- سمير قعوار،
علي الشطي.

وحضر الاجتماع عطوفة السيد خالد الطيب مدير عام المنظمة التعاونية
وعطوفة السيد نمر النابلسي مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي.

وناقشت اللجنة (مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) المحال اليها من
المجلس وقررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية:

المادة (٢): استبدال كلمة (الوزير) الواردة فيها والاستعاضه عنها بكلمة (رئيس
المجلس).

المادة (٥): استبدال كلمة (الوزير) الواردة في البند (١) والاستعاضه عنها بكلمة
(رئيس المجلس).

اضافة بند جديد برقم (٩) وبالنص التالي:- رئيس الاتحاد العام
للمزارعين الاردنيين عضواً. بند ٩ الذي أصبح برقم (١٠) اعادة
صياغته ليصبح بالنص التالي: ثلاثة اشخاص من الاعضاء
التعاونيين يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس
لمدة اربعة سنوات قابله للتجديد.

المادة (٥): فقرة (ب) استبدال كلمة (الوزير) والاستعاضه عنها بكلمة (رئيس
المجلس).

المادة (٧): استبدال كلمة (الرئيس) والاستعاضه عنها بكلمة (رئيس المجلس)
وكذلك شطب كلمة (بالاجماع او).

المادة (٨): تعاد صياغتها لتصبح بالنص التالي:
(يعين المدير العام وفق احكام نظام الخدمة المدنية بقرار من مجلس
الوزراء وبناء على تنسيب رئيس المجلس على ان يقتزن قرار
التعيين بالارادة الملكية السامية).

المادة (٩): شطب كلمة (وضع) الواردة في الفقرة (ج) والاستعاضه عنها بكلمة
(اقتراح)

المادة (١٢): اضافه فقرة جديدة برقم (ب) وبالنص التالي:- (ينقل موظفو
المنظمة التعاونية ومستخدموها الى المؤسسة بعد صدور هذا القانون
دون المساس بحقوقهم المكتسبة) نص المادة (١٢) من المشروع
ليصبح فقرة (أ).

هكذا من المجهول

المادة (١٣) اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي:-

تعتبر اموال المؤسسة اموالاً عامه ويتم تحصيلها بموجب قانون
تحصيل الاموال الاميرية.

المادة (١٤): شطب كلمة (الاعفاءات) والاستعاضة عنها بكلمة (بالاعفاءات).

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

لجنة الزراعة والمياه

لمجلس النواب

الاسباب المرجعية

مشروع قانون التعاون

١- حيث ان المنظمة التعاونية بموجب قانون التعاون النافذ المفعول كانت تقدم
باندورين الاهلي والرسمي مما كان يؤثر سلبا على اداء المنظمة التعاونية.
ومن الانثار السببية قيام بعض المشاريع التي اديرت بطريقة النشاط العام دون
انظر ان جنواها الاقتصادية مما ادى الى فشل هذه المشاريع وترتب عليها
خسائر كبيرة اصبحت عبئا على المنظمة التعاونية وعلى الحركة التعاونية
بشكل عام .

٢- ان مشروع القانون الجديد يهدف الى تحقيق الفصل بين الدور الاهلي والدور
الرسمي ، حيث سيتحقق الدور الرسمي باقامة المنظمة التعاونية التي ستكون
مهمتها رعاية الحركة التعاونية ونشر الثقافة التعاونية وتسجيل الجمعيات
التعاونية والاشراف عليها ومراقبة حساباتها والعمل على تطويرها وفقا
للاسس والمبادئ التعاونية والديمقراطية مع اعطاء الحرية لتمتسين الى هذه
الجمعيات حق ادارتها وتشكيل الاتحادات التعاونية الاقليمية والتنوعية وفقا
للاحكام التي نص عليها المشروع .

هكذا من الأهل

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة

المادة (١) موافقة.

سماحة نائب رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

المؤسسة: المؤسسة التعاونية الاردنية.

المجلس: مجلس ادارة المؤسسة.

الوزير: رئيس الوزراء او من ينيبه من الوزراء.

المدير العام: المدير العام للمؤسسة.

قرار اللجنة.

المادة (٢)

موافقة بعد استبدال كلمة (الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (رئيس المجلس).

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي الاستاذ منصور بن طريف.

السيد منصور بن طريف:

شكراً سماحة الاخ.

القانون يتحدث عن هيئات سيتم انشاءها واقامتها وتحديد الاتحاد العام التعاوني الاردني،

الاتحادات الاقليمية، الاتحادات النوعية، درجات وانواع مختلفه هكذا وردت في المادة (١٧) كذلك عن فروع الاتحاد كل هذا وليس هناك أي اشارة في التعريفات، ماهو الاتحاد العام الاردني التعاوني؟ ما هو الاتحاد النوعي؟ ما هو فرع الاتحاد؟ ما هو الاتحاد الاقليمي؟ نحن ننشأ قانون ونضع قانون، فلا بد ان ترد تعريفات محددة، خاصة اذا عدنا الى قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين والذي أقر من قبل مجلس النواب ومجلس الاعيان وفيه تعريفات محددة، هناك تسميات متشابهة يخشى ان لا تحسم الوضع، هنا اتحاد نوعي وهنا اتحاد نوعي وهنا فرع وهنا فرع فذلك لابد من استدراك ذلك، اذا كانت الحكومة لم تضع هذه التعريفات فلا ايت ان اللجنة بالتنسيق مع الحكومة وضعت ان اللجنة للتنسيق مع الحكومة وضعت ذلك، اعتقد لابد من ذلك سيدي الرئيس وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس :

معالي الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي :

سيدي ان عدم ذكر هذه الفئات التي تفضل بها معالي الاخ منصور لا يعلي انها ليست مغطاة في القانون، للمعروف ان باب التعريفات يرد لانتصار الكلام فاذا كانت هناك شخصية اعتبارية ورد ذكرها كثيراً، فتضع في باب المصطلحات حتى لا يكون في لغو التكرار ولحلل، ولكن ما يقصده الزميل مغطى في البلود، لانه احال الى الانظمة موضوع تفسير

بعض هذه الجهات، وانا اعتقادي وانا حقيقة دارس لهذا القانون، هذا قانون متقدم جداً وفيه مرونة وترك للمستقبل امر التخيرات سهلة وسلمه، ما هو موضوع كقانون صلب لا يكن تحريكه ولا تحسين، لا، والسمة العامة في هذه القانون هي التالية:

ان منظمة التعاون التي ستطلق من هذا القانون بعكس المنظمة التعاونية التي عني عليها الزمن واتحرست، وحقيقة انهارت، انها ستكون جهة توجيه، هذه ما راح تفيض الاموال وتوزع وتعطي وتقرض وتستقرض وتحسن وتسيء الى المال العام، ابداً هذه ستكون بما يشبه ام نزع الحركة التعاونية وتشرف عليها ولا تمد يدها الى المال التعاوني، بحيث نعالج كل السبلات التي مرت علينا في التاريخ الطويل (المنظمة التعاونية) وحين نطلق الى المواد مادة مادة واذا اعطينا الرناسة الكلمة المجال سنتحدث بالتفصيل وبالضبط اين نقاط القوة في هذا القانون وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس :

اخواني الساعة الواحد بالضبط سترفع الجلسة للصلاة لمدة ربع ساعة ثم نعود لنستمر، معالي ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة :

انا اعتقد النقطة التي اثارها الاخ منصور تتعلق بالشكل ولا تتعلق بالموضوع، هذا ليس قانون لانشاء الاتحاد التعاوني، وهو فقط اعطاء المبدأ لانشاء الاتحاد التعاوني وانشاء الاتحادات

التعاونية والاتحادات الاقليمية، ولكنه ترك الامر كاملاً لانظمة تصدر لهذه الغاية وبالتالي نجد ان هذا القانون انصرف الى تشكيل مؤسسه التعاون واعطى الحق بانشاء الاتحاد العام والاتحادات النوعية والاقليمية وترك الامر للانظمة والاصل ان تنشأ بنظمة هذا هو الاصل، والتعريف للاختصار التعريف لا يرتب احكاما يعني عندما تقول الرئيس رئيس المجلس حتى لا نكرر ما في كل ماده رئيس المجلس، ورئيس المجلس، رئيس المجلس، لكنها لا تضيف حكماً جديداً وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس:

معالي مفلح الرحيمي.

معالي وزير دولة:

شكراً سماحة الرئيس.

اضافة لما اوردته معالي الدكتور عبد الله النصور ومعالي ابو عصام، لقد وضحت المادة (١٨) تحديداً بما يعنيه معالي الاخ منصور بن طريف والفقرة (أ) تنص:

يؤسس الاتحاد العام التعاوني الاردني من جميع الاتحادات التعاونية والاقليمية والنوعية على اختلاف انواعها ودرجاتها في الممكنه وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس :

شكراً، تفضل سمير الحباشنة.

المهندس سمير الحباشنة :

شكراً سماحة الرئيس.

انا اريد ان اناقش هذا القانون من حيث المبدأ، على قاعدة ما هي الجدوى من هذا القانون (المؤسسة التعاونية الاردنية) انا الحقيقة درست

هكذا من الأهل

مواده بالامس وكان لي شرف الخدمة في العمل التعاوني طويلاً، واعتقد انه كان لابد من ان يتم تقييم لمسيرة المنظمة التعاونية التي نحن بصدد الغاءها، والبحث في اسباب اخفاقها، وبالتالي ان تأتي المؤسسة البديلة لتعالج هذه النقاط، انا بصراحة قرأت هذه المواد امس لاكثر من مرة، ووجدت ان السبب وكما هو رأيي ان السبب في اخفاق العمل التعاوني في الاردن، هو اننا قد نقلنا هذا العمل من شكله الاهلي الى وصاية وتوجيه الحكومة لو تركت المنظمة التعاونية كما هو تعريفها في البند الاول بانها منظمة اهليه، مؤسسة اهليه، انا اعتقد لكان لدينا حركة تعاونية قابلة للحياة والتطور وخدمة قطاعات عديدة، مشكلتنا الرئيسة باننا قد حولنا المنظمة التعاونية من واقعها الاهلي الشعبي الى توجيه ووصاية الحكومة المؤسسة الجديدة التي تأتي وكأننا نضع السبب الرئيسي لافساق المنظمة التعاونية بقانون، ونحول هذه المؤسسة التي كانت اهليه شكلاً حكومية مضموناً، من الى حكومية شكلاً ومضموناً، انا اعتقادي بأنه اذا اردنا ان تحيا الحركة التعاونية وان تأخذ دورها في بناء المجتمع كقطاع مستقل، لابد من رفع يد الحكومة عن العمل التعاوني في الاردن، وانا اعتقد ان هذا النظام لم يرفع وابو عصام ورأي يقول انه رفع لسبب، انا اعتقد ان بديل المنظمة التعاونية الاردنية هو الاتحاد التعاوني الاهلي الشعبي، لا يوجد جهة وسيطة او جهة عليا على العمل التعاوني، وانا اعتقد انه كان الاجدى ان

يأتي قانون اتحاد التعاوني كهيئة شعبية اهلية مستقلة لتكون بديل ووريث للمنظمة التعاونية، قرأت الان سيدي الرئيس في اسباب وفي واحده من المواد غايات هذه المؤسسة او دورها، حقيقة لم اجد أي نقطة مصوغ موضوعي لوجود هذه المؤسسة لانه يتداخل مع عمل الاتحاد التعاوني، اللهم الا نقطة تسجيل الجمعيات التعاونية، وتسجيل الجمعيات التعاونية وكما يذكر للزميل منصور بن طريف وقد كان لجنة وزارية لهذا الامر، قد بحث في لجنة وزارية سابقة على قاعدة ان يكون التسجيل من اختصاصاتها واحدة من الوزارات، كأن تكون وزارة التخطيط او وزارة الزراعة او حتى وزارة الصناعة والتجارة.

لكن ان تأتي هذه المؤسسة فقط بمصوغه تسجيل، فانا اعتقد باننا نضيع وقت ونخلق مؤسسة جديدة على خلفية الخطأ الذي وقعت به الحركة التعاونية سابقاً ألا وهو وصاية وسيطرة الحكومة على العمل التعاوني، انا اقترح على المجلس الكريم ان يتم مناقشة هذا القانون على خلفية البحث في فلسفة العمل التعاوني الاردني، واين يجب ان يكون التعاون؟ ولمن الجهة التي تقوم بتوجيهه؟

العمل التعاوني امر طوعي يجب ان يصدر من الناس، يصدر من التعاونيين انفسهم، وبالتالي انا اعتقد ان الوريث الطبيعي اذا كنا نريد حركة تعاونية حقيقية ان نلغي هذه المؤسسة الوسيطة (المؤسسة للتعاونية الاردنية) ان يكون الوريث

الطبيعي للمنظمة التعاونية الاردنية هي الاتحاد التعاوني فقط، وان نعطي مسألة التسجيل لواحدة من وزارات الدولة لتسجيل الجمعيات التعاونية اقصد، وخلاف ذلك فليبقى العمل التعاوني قطاع اهلي قطاع غير رسمي ليصنع للتعاونيون مسيرتهم وقراراتهم ومصالحهم بعيد عن هيمنة الحكومة، اخر نقطة لا اتحدث عن حكومة بعينها انا اتحدث عن فلسفة العمل التعاوني، عن تجربة الاردن في الحقن التعاوني وانا كواحد وكما ذكرت شرفت في العمل طويلاً في هذا القطاع اعتقادي ان اخفاق المنظمة التعاونية كان بسبب وحيد الا وهو هيمنة الحكومات المتعاقبة على العملية التعاونية وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس :

حتى نعطي الفرصة للجميع بالمناقشة، الان الساعة الواحدة ترفع الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة، تفضل معالي ابو زهير.

معالي وزير التعليم العالي :

سيدي سماحة الرئيس الزميل قال نقطة ونحب ان نعطي صدى لها لانها نقطة جوهرية جداً، الزميل سمير الحقيقة، يتحدث في منظمة تعاونية تكون الحكومة فيها الرأس المدبر والمحرك وتقوم الحكومة بالنشاط وفي مداخلته حسب رأيي انا اضعاف لدور القطاع الخاص، علينا ان نعيد النظر في مجمل كل هذا النشاط بحيث المنظمة التعاونية تسجل وتتأكد من سلامة القطاع الخاص في ان يدبر شأنه التعاوني ويقول قاعدة اسنادها الى وزارة الصناعة انا اقول لزميلي الكريم في انطباع لدى الناس ان المنظمة التعاونية زراعية

الزراعة فيها (١٤٪) من مجمل نشاطها ان القطاع الاكبر فيها الاسكان على سبيل المثال ولذلك كي يستند الى وزير الاشغال ان يستند الى وزير التعليم القطاع التعاوني يتناول كل شؤون الحياة، وضعت هنا مؤسسة كما ذكرت سابقاً للمواصفات والمقاييس منظمة صغيرة للإدارة للتسجيل للتأكد من ان المنظمات التعاونية في الميدان تقوم بشكل خاص وبشكل قانوني والاموال فيها صحيحة والانفاق صحيح والانتخابات صحيحة ولكن لا تدبر هي وهذا هو الفصل الجوهري لا تدبر مثلاً لان الحكومة يجب ان لا تدبر مال الناس الذي جمعه من توفيرهم وهي تنصرف فيه لأن عبر السنوات ضيعت الحكومات ملايين الدنانير لا قبضت التعاونية شيئاً ولا قبضت الخزينة شيئاً، التعاون الناجح في العالم هو التعاونيين الذي يتدبر شؤونهم نحن جهة اشراف ورقابة كحكومة لا نريد ان نمسك ديناراً تعاوني واحد هذه هي الفلسفة في الموضوع لا اعتقد ان زميل مثل سمير الحقيقة عنده خبره من اوسعنا خبره اعتقد انه يجب ان يرحب في ضوء الانتكاسة الكبيرة التي وقعت فيها المنظمة التعاونية بهذه الخطوة التقدمية وانا اعتقدها واحدة من احسن اجازات هذه الحكومة وفي التجازات كثيرة كما يحسن سمير، شكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس :

ارفع الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة.

* استئناف الجلسة.

هكذا من المجهول

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
التصائب مكتمل نستأنف الجلسة.

السيد المقرر.

السيد المقرر :

النقاش في المادة (٢) لم يوافق عليها المجلس
بالاقرار.

معالي رئيس المجلس :

المادة (٢) قرار اللجنة مطروح للمجلس.

الاستاذ منصور بن طريف.

السيد منصور بن طريف :

شكراً معالي الرئيس.

سيدني معالي الرئيس اخواني الكرام.

ما رغبنا ان اوضحه من خلال المداخلة هو
انني اخشى ان لا يكون هناك مرجعية قانونية
واضحة ومحددة للفصل بين المصطلحات
المتشابهة فكما ذكرت هناك تعريف محدد
للاتحاد النوعي في قانون الاتحاد العام
للمزارعين الاردنيين والذي اصبح مقرر من قبل
مجلس النواب ومجلس الاعيان وهو يقول هكذا.
الاتحاد النوعي اتحاد مزارعين منتجين لسلع
زراعية محددة في مختلف انحاء المملكة قانون
التعاون يتحدث عن اتحاد نوعي تعاوني ولكن
ليس هناك اطار قانوني يحدده المرجعية القانونية
للاتحاد النوعي التعاوني والاتحاد النوعي لاتحاد
المزارعين هي التي ستفقد الفصل حتى يكون
التنفيذيون والفروع والاتحادات على بيته من
امرهم اما ان تعرف هذا بقانون وان تترك ذلك
بنظام لا اعتقد ان نكون قد حسنا الموضوع.

بالوضوح الذي يجب، انا قلت ان في المشروع
لم تأتي تعريفات محددة والتعريف هنا ليس شكلياً
هو بالضبط ينشئ مرجعية قانونية في هذه
الهيئة التي تؤسس نقول اتحاد اقليمي في محافظة
لاكثر من اقليم بحد ذاته هذه يجب ان توضح في
القانون وحتى تكون المرجعية للاتحادات
المرتبطة بالاتحاد العام للمزارعين والمرتبطة
بالاتحاد التعاوني مرجعية على نفس السوية
القانونية، انا اعتقد انه يلزم مزيد من الوقت
لايضاح مثل هذا الامر الهام والرأي لكم، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، معالي الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي :

معالي الرئيس لقد جرى نقاش واسع قبل
تشريفكم وانضمامكم لهذه الجلسة فقد بينت وانا
اعيد بعض ما قلته لاسماع معاليكم وليس من
قبيل التكرار على المجلس الكريم.

هذا القانون سيدي ينشئ منظمة تعاونية تترك
للقطاع الخاص كل النشاط التعاوني وهي تتولى
ادارته والاشراف عليه وبناء الاجسام المعنوية
والمنظمة التعاونية بالقانون الجديد لا تقرض ولا
تستقرض ولا تربي اموالها ولا تبني مشاريع
اسكانية ولا تربي التحل ولا تبني زيت الزيتون
والاكل هذه الانشطة هذه مؤسسة اشراف لنشاط
للقطاع الخاص، هذا واحد، ويتجه ذهن الكثير
من الناس ان المنظمة التعاونية هي مؤسسة
زراعية لانها ربطت تاريخياً بوزير الزراعة
والزراعة اقل من (٤١٪) من حجم التعاون في
هذه المملكة واكثر نشاطاً تعاوني والاسكان وليس

جواباً على ما تفضل به معالي الاستاذ منصور
بن طريف، هناك فرق بين اتحاد زراعي لانه
افراد والاتحاد النوعي جمعيات وقد عالجت
المادة (١٨) من هذا القانون الفقرة (ب) تقول
يجوز لأكثر من جمعية تعاونية متشابهة
لاغراض والغابات والنشاطات ان تكون فيما
بينها اتحاد نوعي ولا يجوز ان يؤسس في
المملكة أكثر من اتحاد نوعي لذات الاهداف
والاغراض اذا جمعيات وليست افراد، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، اذا الزملاء المادة (٢) مطروحة على

المجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

المادة التي تليها.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣) ١ - تنشأ بموجب احكام هذا
القانون مؤسسة تسمى (المؤسسة التعاونية
الاردنية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال
مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال
المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرّفات
القانونية بما في ذلك ابرام العقود وقبول الهبات
والتبرعات ولها ان تقاضي وتدفع وينوب
عنها النائب العام او المحامي العام النسخ في
القضايا القانونية والحقوقية المتعلقة بها. ونها ان
توكل عنها أي محام.

ب - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في مدينة

الزراعة والتعليم هو من التعاون والتطريز
والنقل والباصات وكل هذه الانشطة وحين تحدث
الزميل منصور في الصباح واجبت ثم تحدث قبل
قليل استعمل مثلاً زراعياً فهل يريد بهذا القانون
ان يعرف كل الاتحادات النوعية لكل الانشطة
من تربية النخيل الاحراج الى ما ذكرته سابقاً
من اسكان ونقل... الخ، لذلك هذا القانون دقيق
جداً ترك للانظمة ان تسجل كل هذه الاتحادات
النوعية وتركها مفتوحة للزمن لانه يجوز ان
يكون في اتحاد نوعي للاقتسام انشطة الكمبيوتر
مثلاً ليس كله زراعة وزيتون وزيت تركت
لتطور الزمان ولذلك المادة (١٦) فيها جواب
على ما تفضل قال تحدد بالانظمة تصدر بهذه
الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بتأسيس
وتسجيل جمعيات تعاونية والاتحادات تعاونية
والفروع جميع الامور المتعلقة بها وشروط
العضوية واسلوب الادارة وحلها والتصرف
باموالها وكيفية تشكيل الهيئات العامة لها
ومجلس ادارتها واجتماعاتها والمهام المنوطة
بكل منها وسائر الامور والادارية والمالية هذا
معالج، القول انه في فرغ ليس تعليقاً دقيقاً لانه
معالج هنا ولكن لاغراض المرونة وفتح الباب
للمستجدات تركت للانظمة، لكل اتحاد نوعي
نظامه واهدافه واسلوب ادارته وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، معالي الاستاذ مفلح الرحيمي.

معالي وزير الدولة :

شكراً معالي الرئيس.

اضافة لما اورده معالي الدكتور عبدالله النصور

هكذا من الأهل

عمان ولها ان تفتح قروعا لها في اثناء المملكة بقرار من المجلس.

قرار اللجنة

المادة (٣):

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.

الاستاذ سمير الحباشنة.

المهندس سمير حباشنة:

معالي الرئيس يبدو ان كل مادة نحن على اضطرار ان نناقش الفاسفة من هذا المشروع.

كما ذكر الاخوان من الحكومة معالي ابو زهير والاخ مفلح واعطونا معلومات اعتقد انها بديهيته ان التعاون (١٤٪) زراعة واغلبه اسكان هذه مسائل نعرفها جميعاً انا اعتقد عطفاً على مداخلتى معالي الرئيس التي لم تسمعها لانشغالك خارج القبة انا اعتقد بان هذه المادة (٣) تؤكد ما ذهبت اليه بمداخلتى لان هذه المؤسسة سوف تكون منظمة تعاونيه اخرى ولكن بسلطة رسمية، المنظمة التعاونيه الاردنية اهليه رفعت واشهرت سيف الحكومة والقطاع الرسمي على العملية التعاونية تصور هذه المادة تقول تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة.. اذا كان دورها اشراف وتسجيل جمعيات ما المعنى ان يكون لهذه المؤسسة اموال منقولة وغير منقولة اللهم

الا غداً سوف تستغل هذه المادة للولوج الى القيام بهذه النشاطات تعاونية مباشرة، انا اعتقد معالي الرئيس عودة الى هذا الموضوع من حيث فلسفة

وجوده انا اعتقد ان الخطأ الذي كان وراء اخفاق المنظمة للتعاونية الاردنية هذا الخطأ يأخذ في هذا القانون سمه رسمية وقانونية، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده :

سيدي انا لا اختلف مع الزميل المحترم بتخوفاته ولكن من يتخوف من امر يضعه بنص تشريعي. اولاً عند الحديث عن تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة حتى ولو لم تكتب هذه مواصفات للشخصية الاعتبارية ما دام تتكلم عن الشخصية الاعتبارية فهي تعني عدة امور اولها النعمة المالية المستقلة وثانيها حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وثالثها وجود موظفين خاصين هذه جزء من الشخصية الاعتبارية انا اعتقد سيدي الرئيس ان نقطة الحوار تنصب على مايلي:-

هل المؤسسة التعاونية قسم من احدى الوزارات ام انها مؤسسة ذات استقلال مالي واداري، انا اعتقد اولاً انه لا يجوز ان يقوم قطاع خاص بعمل ما مطلقاً من رقابة السلطة التنفيذية فالسلطة التنفيذية صاحبة الولاية لتضمن امرين لتضمن انضباط القطاع الخاص بالسياسة العامة للدولة ولتضبط ايضاً قيام ذلك القطاع الخاص بحسن التصرف باموال المواطنين هذا الجزء سيدي الرئيس في موضوع التعاون بحاجة الى مؤسسة رسمية تتولاها اذا كان التخوف ان تدخل في العمل التعاوني سنكتب في المادة القائمة

يسوقون، تراقب هذا هو الهدف مثل ما قلت هذا القانون دقيق الحقيقة مناسب للكثير من التعليقات التي قالها الاخ سمير ولو استلذنا في هذا القانون لوجدنا مصداق مادة ما ذهبت اليه في كل مادة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي رئيس اللجنة :

الواقع كنت ساتحدث بنفس المفهوم الذي تحدث به معالي الدكتور عبدالله النصور وهو ان التخوف الذي ابداه معالي الزميل سمير عولج في المادة الرابعة التي اعطت المؤسسة مهمة الاشراف فقط على القطاع التعاوني اما ما يدخل في صلب العملية التعاونية فهو من اختصاص جمعياتها وفروعها واتحاداتها، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ هاني المصالحه.

السيد هاني المصالحه :

شكراً معالي الرئيس.

انا اثني على كلام الزملاء الدكتور عبدالله والاستاذ حاتم واضيف ان المؤسسة التعاونية هي مؤسسة لتنظيم العمل التعاوني والتسجيل، يعني هي المؤسسة المراد انشائها تعطى الصلاحية بتسجيل الجمعيات تعطى الصلاحية بتنظيم العمل التعاوني دون الدخول بذلك العمل. القانون المعروض علينا الآن يختلف كل الاختلاف عن ما قاله الزملاء حول موضوع الاتحاد الزراعي، هناك خلط كما يبدو بين العمل التعاوني والعمل الزراعي العمل التعاوني هناك

وفيها واجباتها على ان لا تقوم بأي نشاط تعاوني مباشرة ونرتاح، هذه المادة سيدي اريد فقط عليها كلمة واحدة تنشأ بموجب احكام هذا القانون مؤسسة رسمية لانه بعد قليل نقول النظام المالي والنظام الاداري ونظام الموظفين لذلك نقول مؤسسة رسمية ووافق على المادة كما وردت، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي :

سيدي كما تفضل اخي وزميلي لو نظرنا الى قانون مجمع اللغة العربية لوجدنا فيه هذه المادة ولكن هذه المادة لا تجعله يعطي تعاون ولا يرسل بعثات عسكرية ولا يطلق جرائم ولا شيء هذه شخصية اعتبارية ولو ما ملكت الا مكاتبها وبناتها ومقاعد موظفيها هذا هو المقصود بهذه المادة انما تتضمن الحقيقة في المادة التالية ليس بهذه المادة لان المادة التالية تعبر عما قلت لانها تقول تسجل الجمعيات تقدم الارشاد تدعم الجمعيات دعماً فنياً تدريبياً تنشر الثقافة الفنية تعد مشاريع القوانين تتسق ما بين المنظمات المتشابهة ولكنها لا تقوم بنشاط التعاون بذاتها واوكد ما قال الزميل عبدالرؤوف اذا في تخوف ان تقوم بعمل تعاوني نضع انه لا يجوز لها ان تقوم، ثم اريد ان القت نظر الزميل كان اسمها المنظمة للتعاونية ماذا اصبح اسمها؟ اصبح اسمها المؤسسة التعاونية وهذا للتغيير مقصود لأن هذه مؤسسة حكومية اشرافية هي مثل شرطي السير لا تسوق بل تراقب الذين

هكذا من المأهول

العديد من مسميات الجمعيات في عندنا الجمعيات الاسكانية لا تدخل في صلب موضوع العمل الزراعي في جمعيات اصلاح اراضي لا تدخل في صلب العمل الزراعي هناك جمعيات تسليف واقرض تدخل في مفهوم العمل التعاوني ولا تدخل في مفهوم العمل الزراعي هذا الخلط كما يبدو هو الذي ادى الى الاختلاف في وجهات النظر، الاتحاد التعاوني هو يختلف كل الاختلاف عن عمل المؤسسة التعاونية، المؤسسة التعاونية هي مؤسسة تنظيمية وتسجيلية لغايات فقط التسجيل والاشراف لا يكون هناك عمل دون اشراف فالمؤسسة تشرف على هذا العمل من حيث المبدأ لكن مهامها والصلاحيات المنوطة فيها تختلف كل الاختلاف عن عمل الاتحادات او الجمعيات، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ عبدالله اخو ارشيده.

السيد عبدالله اخو ارشيده :

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة كنت معاليك غائب وقد جرى حوار واسع في المجلس وهذا موضوع قانوني، ما يعترض عليه الزميل سمير حباشنه هو يريد ان يطلق يد الاتحاد كمؤسسة اهلية لا علاقة لها بأي جهة نهائياً كمثل اولاد حروث شملت في بداية القرن التاسع عشر هذا لا يتأتى بظروف البلد الآن ما حدد الآن بعد ان قرأت المبراد بدقة الحقيقة انه عمل تنظيمي لا اكثر ولا اقل، كما ولا يعترض حتى الى رسوم اشراك ولم يطلب مني ان يكون الانظمة التي تتركها الاتحادات

التوعية وغيرها، فلذلك ارجو من الاخوان الكرام معالي منصور بيك ومعالي سمير الحباشنه ان يطمئنوا بأن هذا القانون جيد وجميل واعتقد انه سيجرك العملية التعاونية بكافة محافظاتنا وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الشيخ عبدالباقى.

السيد عبدالباقى جمو :

الذي اريد ان اقله كل الذين ايدوا ما ذهب اليه معالي الدكتور عبدالله النصور وعبدالرؤوف الروابده ومن سار في نهجهم قالوا كلاماً واحداً والذي ارجوه الا نكرر الكلام نقول اثني ووافق حتى لا نضيع الوقت لذلك ارجو التصويت والاكتفاء من المناقشة.

معالي رئيس المجلس :

امثالاً لما تفضل به سماحة الشيخ اطرح قرار اللجنة على المجلس مع الاضافة التي اقترحها معالي ابو عصام هل يوافق المجلس؟ موافقة.

المادة التي تليها.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٤) : تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على تنمية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيين والمجتمعات المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات.

وتحققاً لهذه الاهداف تتولى المؤسسة القيام

بالاعمال والمهام التالية:-

أ - تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والاشراف عليها.

ب - تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات والاتحادات التعاونية ولاعضائها ومتابعة ومراقبة حساباتها والتصديق على ميزانيتها.

ج - تقديم الدعم الفني للجمعيات والاتحادات التعاونية لتيسير اتصالها بمصادر الاقراض ولتأسيس صناديق تعاونية نوعية او عامة بهدف تمويل مشاريعها.

د - تنظيم دورات التدريب والتعليم التعاوني لاعضاء الجمعيات والاتحادات التعاونية والعاملين فيها بما في ذلك تأسيس المعاهد التعاونية ومراكز التدريب لهذه الغاية بوسائل الاتصال المختلفة مع المواطنين.

هـ - نشر الثقافة التعاونية.

و - اعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بالقطاع التعاوني في المملكة.

ز - التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الجمعيات والاتحادات التعاونية من تنفيذ برامجها التنموية في مختلف القطاعات.

ط - الاشتراك مع الجمعيات والاتحادات التعاونية بتمثيل القطاع التعاوني لدى المنظمات العربية والاقليمية والدولية الرسمية والاهلية.

قرار اللجنة

المادة (٤) :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم. الاستاذ عبدالباقى.

السيد عبدالباقى جمو :

المادة (٤) في هنا زيادة، تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على رفع المستوى، على تنمية ورفع المستوى ما هذه الزيادة هنا؟ وفي الفقرة (ب) والاتحادات التعاونية ولاعضائها ومتابعة ومراقبة، لماذا متابعة ومراقبة؟ اما ان نصحح اللغة من حيث العطف قبل الاضافة واما ان نشطب كلمة من هذه الكلمات.

معالي رئيس المجلس :

حسناً، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده :

تنفيذاً للحفاظ الذي ابداه معالي الاخ سمير حباشنه اقول في المقدمة، بعد ان تنتهي المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات دون ان تمارس العمل التعاوني بذاتها بشكل مباشر، اذا هذا التحفظ يحل الاشكال مع انني اظن ان هذه النصوص تضمن ذلك ولكن ليطمئن قلبي، شكراً.

معالي رئيس المجلس

انت تقترح اضافة في نهاية الفقرة، الاولى من المادة (٤) في اخرها دون ان تمارس العمل التعاوني بذاتها بشكل مباشر.

السيد عبدالرؤوف الروابده :

نعم سيدي.

هكذا من الرجل

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الحباشنة.

المهندس سمير حباشنة :

شكراً سيدي.

اولاً انا اثني على ما تفضل فيه سماحة الاستاذ عبدالباقي جمو والاستاذ عبدالرؤف، انا مع الغائتها لانها تؤثر على دور تنفيذي للعمل التعاوني هذه المقدمة لا نريدها وكما تفضل معالي ابو عصام انا مع الاضافة التي تفضل بها.

يا سيدي (أ. ب. ج... الخ) الى ان نصل الى (ط) سنعود ونضع هذه النقاط كأهداف للاتحاد التعاوني لانه حقيقة لم يبق شيء للاتحاد التعاوني هذه المؤسسة ستكون شريك وشاركت هذا الاتحاد في (ط) يتمثل التعاونيين في خارج الاردن انا اذكر يا اخوان في المنظمة التعاونية انه كان يجب للجمعيات التعاونية مع اعضاء المنظمة في التمثيل الدولي تخلصت تلك المهمة حتى اصبحت محصورة على قيادة المنظمة التعاونية الاردنية وسيتم ذلك.

معالي الرئيس تعليق اخير بهذا القانون هذه الجلسة ستكون لكونها الاخيرة مميزة ومعروفة في سجل المجلس الثاني عشر وانا اقول لاجواني في الحكومة وفي مجلس النواب وارجو ان يتذكروا ان هذه المؤسسة سوف تقتضي على آخر مدماك في العمل التعاوني الاردني وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً.

الشيخ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

في صدر المادة (٤) تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على تنمية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيين. هذا خطأ شنيع، الاصح والادق ان يقال للمتعاونين، التعاون كلفظ التفاعل فلا يقال لفظ التفاعلين يقال المتفاعلين لذلك اقترح استبدال التعاونيين بالمتعاونين وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الدكتور عبدالله النور.

معالي وزير التعليم العالي :

سيدي التعاون على وزن تفاعل تشارك تناسب نظاهر هنا اذا قلت المتعاونين قد لا يكون التعاوني متعاون قد يكون التعاوني اختصاصي في التعاون مدير التعاون هو تعاوني ولكن ليس له مال يتعاون به مع غيره هذا اولاً لفظ مستقر ومشهور في العالم ولذلك تخير سوف يخل في باقي للنصوص جميعاً سيدي الرئيس وارجو رفضه.

معالي رئيس المجلس :

الشيخ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابو زنت :

لفظ المتعاون اسم فاعل يدل على المفاعله والمشاركة بين اكثر من عضو هذا هو الاصل فكما قلت التفاعل على وزن تعاون فلا يجمع تعاونيين تفاعلين لانتنا نكون قد جمعنا المصدر ولم نجمع المتعاونين وهذا خطأ ونحن نريد

٢ - المدير العام : نائباً للرئيس.

٣ - الامين العام لوزارة الزراعة : عضواً.

٤ - الامين العام لوزارة المالية : عضواً.

٥ - الامين العام لوزارة التخطيط : عضواً.

٦ - المدير العام لمؤسسة الاقراض الزراعي : عضواً.

٧ - المدير العام للمؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري : عضواً.

٨ - رئيس الاتحاد العام للتعاونيين الاردني : عضواً.

٩ - ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة يعينهم: اعضاء مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.

ب - تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضور الجلسات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

قرار اللجنة

المادة (٥) :

موافقة بعد استبدال كلمة (الوزير) والاستعاضة عنها بكلمة (رئيس المجلس).

اضافة بند جديد برقم (٩) وبالعنوان التالي : وهو رئيس الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين عضواً.

بند (٩) والذي اصبح برقم (١٠) اعادته صياغة ليصبح بالنص التالي: ثلاثة اشخاص يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس لمدة اربعة سنوات قابلة للتجديد.

الافراد المتعاونين المنتمين للمؤسسة للتعاونية ويستثنى في ذلك مجمع اللغة العربية.

يا سيدي القضية اعتقد انه اصبح مصطلحاً ليس موضوع لغة بقدر ما هو مصطلح متعارف عليه كاعضاء تعاونيين اعتقد انه ليس له علاقة بقدر ما استقر الامر على استعمال هذه الكلمة كمصطلح فلنصوت على الاقتراحات تبعاً هناك اقتراح بشطب (تنمية) والاكتفاء (برفع المستوى) ثم شطب كلمة (متابعة) والاكتفاء بكلمة (مراقبة).

هل يوافق المجلس على هذا؟

موافقة.

هناك اقتراح في (ب) بشطب كلمة (متابعة) والابقاء على (مراقبة) هل يوافق المجلس على كلمة (متابعة) ليست هناك موافقة، اذن تبقى كلمة (متابعة).

هناك اقتراح باضافة دون ان تمارس العمل التعاوني بذاتها بشكل مباشر هذه اضافتها لبدلية النقطة بمطلع المادة (٤) من يوافق على هذه الاضافة اكثرية بالموافقة.

المادة بعد التعديلات، موافقة؟

موافقة.

المادة التي تليها.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٥) : ١ - يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتم تشكيله على النحو التالي:

١ - الوزير : رئيساً.

هكذا من الأهل

فقرة (ب) : استبدال كلمة (الوزير) والاستعاضة عنها بكلمة (رئيس المجلس).

معالي رئيس المجلس :
قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.
موافقة؟

موافقة.

المادة التي تليها.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٦) : يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

أ - وضع السياسة العامة للمؤسسة.
ب - التنسيق مع الجمعيات والاتحادات التعاونية لاعداد الخطط والبرامج للقطاع التعاوني في المملكة.

ج - دراسة واقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتماده.

د - اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

قرار اللجنة

المادة (٦) :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.
موافقة.

المادة (٧).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٧) : يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين

على الأقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضرته اغلبيه اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحداً منهم ويصدر قراراته بالاجماع او باغلبية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

قرار اللجنة

المادة (٧) :

موافقة بعد استبدال كلمة (الرئيس) الواردة في السطر الاول والرابع والاستعاضة عنها بكلمة (رئيس المجلس).

شطب كلمة (بالاجماع او) الواردة في السطر الخامس.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده :

سيدي على البند الاول انا اوافق اللجنة على تغيير كلمة (الرئيس) بـ (رئيس المجلس)، اما الجزء الثاني فلا اوافق على ذلك لسبب بسيط نكلمنا عنه اكثر من مرة في تشريعاتنا جرت العادة في بلدنا ان تحسب هذا الموضوع بين رأيين قهبيين، راي يقول ان الاجماع مشمول بكلمة الاغلبية او الاكثرية ورأي ذهينا اليه في الاردن منذ مدة ان الاكثرية لا تشمل الاجماع واصبحت كل تشريعاتنا تقول بالاجماع او بالاغلبية بالشطب هنا لا يضيق او ينقص شيئاً، اتمنى ان يبقى، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل :

شكراً سيدي الرئيس.

نفس اقتراح معالي ابو عصام كنت اريد ان اتكلم فيه لأن هناك القرار للديوان الخاص بتفسير القوانين وقرارات اجتهادات لمحكمة العدل العليا تقول اذا لم ينص على الاجماع فلا يجوز الاجماع انما الاغلبية فقط ولذلك اتمنى على المجلس الكريم ان نوافق على النص كما ورد وان يسامحونا اللجنة بهذه الكلمة، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابو زنت :

شكراً معالي الرئيس.

السطر الاول من المادة (٧) (يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه) فحرف (في) زيادة هنا، او نائبه حالة غيابه وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، اطرح تعديل اللجنة الاول وهو استبدال كلمة (الرئيس) بـ (رئيس المجلس) هل يوافق المجلس؟

موافقة.

اطرح تعديل الثاني للجنة وهو شطب كلمة (بالاجماع او) بعد ان استمعنا الى وجهات النظر فيما يتعلق بقانونية ابقائها، قرار اللجنة مطروح على المجلس.

ليس هناك موافقة على قرار اللجنة.

هناك اقتراح الشيخ عبدالمنعم بشطب حرف (في)، موافقة؟

موافقة.

المادة بعد التعديلات؟

موافقة.

المادة (٨).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٨) : يعين المدير العام ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير على ان يقترن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.

قرار اللجنة

المادة (٨) : اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي:

يعين المدير العام وفق احكام نظام الخدمة المدنية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنصيب رئيس المجلس على ان يقترن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس.

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل :

سيدي فقط اريد ان أسأل اللجنة الموقرة لماذا وضعت (وفق احكام نظام الخدمة المدنية) المدير العام؟ ونحن نتكلم في قطاع تعاوني لكن اتمنى على اللجنة الموقرة ان يوضحوا لنا ما هو المبرر؟

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حاتم الغزاوي.

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس.

اعتماداً في ذلك كان بناء على ان هذه المؤسسة

هي مؤسسة رسمية ومن المناسب ان تخضع

لنظام الخدمة المدنية.

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ مصالحة.

السيد هاني المصالحه :

شكراً معالي الرئيس.

اضيف كذلك لكلام زميلي الاستاذ حاتم الغزاوي

ان النص الوارد من الحكومة كان نصاً يتيح

المجال لعمليات ان تعقد عقود مع احد الاشخاص

بمبالغ عالية جداً وهذا فيه اجحاف للخزينة

فارتأينا ان يكون التعيين وفق احكام نظام الخدمة

المدنية حتى لا يكون هناك منفذ لأي شخص

بتعيين أي مدير عام برواتب عالية جداً، واعتقد

ان نظام الخدمة المدنية للمؤسسات الرسمية فيه

من الكفاية والعدالة بحيث يحقق للمدير العام كل

العدالة وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، قرار اللجنة معروض على المجلس

الكريم.

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة؟

موافقة.

المادة (٩).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٩) : يتولى المدير العام المهام

والصلاحيات التالية:-

١ - تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها

المجلس والقرارات التي يتخذها.

ب - ادارة اعمال المؤسسة والاشرف على

موظفيها وشؤونها المالية والادارية.

ج - وضع البرامج التي من شأنها تحقيق

اهداف المؤسسة ومهامها، وتقديم التوصيات

المناسبة بشأنها للمجلس.

د - اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة

وعرضه على المجلس.

هـ - أي مهام أخرى يكلفه للمجلس بها او تناط

به بمقتضى الانظمة التي تصدر بموجب هذا

القانون.

قرار اللجنة

المادة (٩) :

موافقة بعد شطب كلمة (وضع) الواردة في

الفقرة (ج) واستبدالها بكلمة (الاقتراح).

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.

الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

انا ارى ان تبقى (ج) كما هي لان كلمة الاقتراح

وارادة في عجز المادة عندما يقول وضع البرامج

التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها

وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم.

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده :

اتمنى ان تشرح لي الحكومة هل يمتنع على هذه

المؤسسة ان تقبل تبرعات من دول منفردة

واقراد؟ لانه اذا لاحظنا النص هنا الهبات والمنح

والمساعدات التي تقدمها المنظمات والهيئات

الاقليمية والدولية وبالتالي ليس مسموحاً لهذه

المنظمة ان تقبل هبة من دولة واحدة او هبة من

شخص واحد ولا اعتقد ان المشرع قصد ذلك

ولذلك اتمنى ان تكون الهبات والمنح

والمساعدات التي تقدمها المنظمات والهيئات

الاقليمية والدولية والدول والافراد ويوافق عليها

المجلس، شريطة موافقة مجلس الوزراء اذا

كانت من مصدر غير اردني، فالفاعدة في

الاردن سيدي الرئيس ان مجلس الوزراء

صاحب الولاية العامة، عليه ان يتيقن ان الهبة

والمنحة ليست مشروطة شرطاً ليس مقبولا

سياسياً من هنا انا اقترح ذلك الاقتراح.

معالي رئيس المجلس :

او الهبات والمنح والمساعدات التي يوافق عليها

المجلس.

السيد عبدالرؤوف الروابده :

اصحح نفسي، أولاً اشكر الرئاسة الجلية انها

مارست الذكاء على فئليتي.

الهبات والمنح والمساعدات التي يوافق عليها

المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء اذا كانت

من مصدر غير اردني. ما حكينا من اين أنت.

تقديم التوصيات تعني الاقتراح فكأنه يعيد كلمة

الاقتراح مرتين بينما في صلب المادة ذكر

امرين:-

اولاً : ان تضع اللجنة البرامج (يتولى المدير

العام وضع البرامج).

ثانياً : تقديم التوصيات.

فوضع البرامج شيء وتقديم التوصيات بشأنها

شيء آخر وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، اطرح قرار اللجنة على المجلس الكريم

هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة؟

موافقة.

المادة (١٠).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٠) : تتكون الموارد المالية للمؤسسة

من المصادر التالية:-

١ - ما تخصصه الحكومة لها في الموازنة

العامة.

ب - الهبات والمنح والمساعدات التي تقدمها

المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية ويوافق

عليها المجلس.

ج - ريع اموال المؤسسة المنقولة وغير

المنقولة.

د - ما يؤول اليها من اموال المنظمة التعاونية

الاردنية.

قرار اللجنة

المادة (١٠) :

موافقة كما وردت في المشروع.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس.

ما كنت أود أن أقوله هو نفسه أنه يجب أن تكون هناك موافقة مجلس الوزراء لأن هذه الهيئات الاقليمية والدولية غير أردنية، وبالتالي يجب أن تكون موافقة مجلس الوزراء واردة.

معالي رئيس المجلس :

إذن أ طرح المادة "١٠"، هناك إقتراح على الفقرة "ب" بأن تكون كالتالي: - الهبات والمنح والمساعدات التي يوافق عليها المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني، هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح؟ المادة ككل؟ تفضل استاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابده :

اقتراح اضافة في الفقرة "هـ" أجور أي خدمات تقدمها. أي خدمات قد تمارسها هذه المؤسسة قد تقدم للأخرين.

فلا بد أن تتقاض أجوراً عليها والا ستذهب هذه الاجور الى وزارة المالية. فأقترح إضافة فقرة أجور أي خدمات تقدمها.

معالي رئيس المجلس :

هناك إقتراح باضافة على الفقرة "هـ" تكون كالتالي: -

أجور أي خدمات تقدمها. هل يوافق المجلس على الاضافة؟ المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١١) : تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها.

قرار اللجنة

المادة (١١) :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة بقرار اللجنة على المجلس الكريم.

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٢) : تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة (١٢) :

موافقة بعد اضافة فقرة جديدة (ب) وبالنص التالي: - ينقل موظفو المنظمة التعاونية ومستخدموها الى المؤسسة عند صدور هذا القانون دون المساس بحقوقهم المكتسبة، ويصبح نص المادة (١٢) من المشروع فقرة (١).

معالي رئيس المجلس :

المادة مطروحة للمجلس الكريم، الاستاذ توفيق.

السيد توفيق كريشان :

سيدي اري انه يوجد هناك تناقض ما بين المادة كما وردت في المشروع وبين تعديل اللجنة التي هي (ب)، وضع المادة (أ) وتعديل اللجنة (ب) التناقض الذي حصل انه تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية، هنا بالتعديل من الموظفين المقصودين انه نحفظ حقوقهم المكتسبة؟ انا اقترح حتى نخرج من هذا اللبس ان نضيف كلمة (الجدد) يعني تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين الجدد المطبقة الى الوزارات والدوائر الحكومية ويبقى التعديل كما هو وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

معالي الاستاذ مفلح الرحيمي.

معالي وزير الدولة :

الحقيقة وضعت هذه الفقرة من السادة اعضاء اللجنة هي بعد مطالبات موظفي المنظمة التعاونية وكانت مطالباتهم عادلة لأن هناك رواتبهم لغايات الضمان الاجتماعي سوف تنحصر او تنقص رواتبهم ونقاعدهم واغلبهم الآن له (٢٥) و (٢٦) سنة خدمة واقلهم عشر سنوات فوضعت هذه دون المساس بحقوقهم المكتسبة لغايات ضمان حقوق هؤلاء الموظفين وفي ملهم بمقود ومنهم مصنفين في المنظمة التعاونية ومنهم متقاعدين وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، معالي الدكتور عبدالله التسور.

معالي وزير التعليم العالي :

الحقيقة سيدي تسلسل الفقرات (أ) ، (ب) هذا التسلسل اذا عكس فسوف تنتج نتيجة أخرى وأنا متأكد ان هذه النتيجة الاخرى لو ابدلنا (أ) بـ (ب) و (ب) بـ (أ) لكان أكثر خيراً للموظفين لماذا؟ لان اذا تركنا المادة الاصلية (أ) انه تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بشؤون الموظفين والاشغال المطبقة على الوزارات (ب) يعالج قضية موظفي المؤسسة الموروئين من المنظمة التعاونية لو عكسنا الترتيب وجعلنا انه ينقل الموظفون من التعاونية الى المؤسسة لا تطبق عليهم الاحكام لا دخلوا في الخدمة الثابتة لكان هذا افضل واخير لان تسلسل المواد في القوانين ليس امراً عيباً وارجو ان ينظر الاخ رئيس اللجنة ومقررها والمجلس الكريم في مدى صحة قلبي هذا اعادة التسلسل (أ) لـ (ب) و (ب) لـ (أ) لانه افضل واخير واحسن وربما يجيب على ملحوظة الزميل الكريم لانه هو الذي اوحى بهذه وشكراً.

أصوات :

نثني على الاقتراح.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، ونثني على الاقتراح، الاستاذ عبدالله اخو ارشيد.

السيد عبدالله اخو ارشيد :

سيدي ما تقضل به معالي ابو زهير فيه شيء.

هكذا من الأهل

من نعم ولكن نحن اعتبرنا هذه المؤسسة هي خلف قانوني للمنظمة التعاونية فعندما تأتي المادة بصدرها وتقول تسري على المؤسسة الحقيقة المقصود المؤسسة والعجز عند الاضافة ما اضافته اللجنة هو حقيقة في مكانه لان هذا هو استدراك لحقوق موظفين سابقين ينطوي عليهم ما يجري في صدر المادة وهو تسري، لذلك انا مع بقاء نص اللجنة وشكراً.

شكراً الزملاء اطرح الاقتراحات، ليس هناك خلاف حسب ما سمعت من الاراء حول المحتوى بقدر ما هو حول اتفاق الجميع على محافظة حقوق الموظفين السابقين.

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده :

بداية نحن مع حفظ الحقوق المكتسبة للموظفين فلا يجوز للادارة عندما تغير هيئاتها ومؤسساتها ان تعتدي على حقوق الموظفين ولكن ارجو من الحكومة الموقرة ان تدلني على الاسلوب.

هؤلاء موظفون ليسوا تابعين لنظام الخدمة المدنية ولينسندوا تابعين للتقاعد وسلم رواتبهم مختلف عن سلم رواتب الخدمة المدنية وقلنا ان يطبق نظام الخدمة المدنية على هذه الدائرة دولوني على الاسلوب الشرعي القانوني الذي يحمي هذه الحقوق ويجعل نقل هؤلاء الموظفين للنظام الجديد طبيعياً فتدخل المنظمة في متاهة لها اول والله يعلم متى الآخر، ارجو ان تمتنع الحكومة هذه المادة التي طرأت ضياعاً قابلية للتطبيق شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، معالي الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي :

اولاً الاضافة الجديدة هي من فعل اللجنة وليس من فعل الحكومة والحكومة قبلتها وولفت عليها و (ب) عملت اعتراضاً موظفوا للتعاونية ليسوا خاضعين لنظام الخدمة المدنية لا كلهم ولا جزئهم فاذا نقلوا نقلًا ما لن يخضعوا لنظام الخدمة المدنية ومن المرغوب به ان يخضعوا لانهم لا يتقاضوا رواتب اعلى ولا هم بالخدمة الدائمة ولا يستحق اكثرهم وربما كلهم التقاعد نحن اقترحنا في اعادة التسلسل يعني ينقلون ثم تسري الاحكام ولذلك تكون مرحلة انتقالية تسوي فيها اوضاعهم واعتقد ان التسلسل مهم وارجو الاخ اوارشيدته يقول لي تسلسل فقرات (أ) - (ب) و (ب) - (أ) ليس في هذا بالمغزى القانوني اهمية ام ان التسلسل اعتباطي شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ المصالحه.

السيد هاني المصالحه :

شكراً معالي الرئيس.

الواقع ما ذكره معالي ابو زهير قبل قليل حول التسلسل القانوني للمادة انا منه للأسباب التالية:-
اولاً : عملية النقل ابتداء للموظفين يجب ان تطبق عملية النقل ابتداء حسب التسلسل الاداري او القانوني بعد ان ينقل الموظفون الى تلك الدائرة تطبق عليهم الانظمة والقوانين الموجودة حالياً.

فالفقرة الاولى التي هي الفقرة (ب) تصبح (أ) هي تغطي ذلك من الناحية القانونية.

الفقرة الثانية تسري بأثر جديد أي ان بعد نقل الموظفين لتلك الدائرة ووجودهم في تلك الدائرة تسري عليهم الحقوق والانظمة الموجودة في قوانين من حيث نظام الخدمة المدنية أي ان التسلسل صحيح ويجب ان تأخذ فيه للتدرج القانوني حسب المفاهيم القانونية شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ اخوارشيد.

السيد عبدالله اخوارشيد :

سيدي انا لست عنيداً في مثل هكذا امور لا مع اخي ابو زهير ولا مع أي عضو، ان رأى الاخوان انه ينقل بالاول وبعدما تسري عليهم الاحكام هذا نستطيع ان تسري عليهم احكام كذا كذا ينقل الموظفون وتسري عليهم الاحكام دون المساس بحقوقهم المكتسبة، ماهي الحقوق المكتسبة؟ هنا سؤال معالي ابو عصام دقيق جداً لانه يوجد ناس بعقود (٧٠٠) و (٨٠٠) دينار لديه تصنيف درجة ثانية هل نعطيه ال (٧٠٠) (٨٠٠) دينار عندما نخضعه الى الانظمة حسب صدر المادة ونعيد له اعتباره ام نحفظ له درجته فقط، لذلك انا لا اعاند اذا رأى المجلس والقرار للمجلس ولكن اقول انه من الافضل ان تضاف كذلك بالفقرة (ب) ينقل موظفوا للتعاونية كذا خصوصاً القانون المساس بحقوقهم على ان تسري عليهم الاحكام هنا يجب ان نضع لأن سؤال معالي ابو عصام دقيق جداً والحقيقة

بحاجة الى تفسير متطور دعاوي وشكاوات من هؤلاء الموظفين شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ هاني.

السيد هاني المصالحه :

شكراً معالي الرئيس.

الواقع اريد ان اخالف زميلي الاستاذ عبدالله اولاً الحقوق المكتسبة لو رجعنا الى قوانين العمل الانسان عندما يعمل في دائرة ويتقاضى راتباً معيناً لا يجوز لصاحب العمل انقص ذلك الراتب هذا حق مكتسب منحه اياه القانون وعقد العمل، عندما يعمل شخص في دائرة معينة يتقاضى راتباً هذا الراتب هو حق له، هناك الحقوق المكتسبة حقوق التقاعد ضمان اجتماعي للتأمينات الصحية وما خلاف ذلك من حقوق. نحن مع ابقاء الحقوق المكتسبة للموظفين كون هذا الحق لا يجوز قانوناً النزول عنه، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

معالي الاستاذ مفتي الرحيمي.

معالي وزير الدولة :

معالي الرئيس الفقرة (ب) التي وضعتها اللجنة هي لمعالجة اوضاع موظفي المنظمة التعاونية حينما ينقلون الى هذه المؤسسة الجديدة سينقلون بعقود من ١٩٩٥/١/١ ما في على التقاعد كله على الضمان الاجتماعي هؤلاء لهم حقوقهم بالضمان الاجتماعي، الفقرة (أ) الاصلية بالمادة (١٢) هي على موظفي المؤسسة التي ستشأ هذه الفقرة (ب) التي طلب معالي ابو زهير ان تصير

هكذا من الأفضل

فقرة (ب) هي تعالج موظفي المنظمة التعاونية الحالية الآن الذين سينقلون الى المؤسسة الجديدة شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الأستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس.

انا اعتقد انه لا يخفى على احد التوجه الواضح للحكومة الى الخصخصة وتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص منها شركة الكهرباء ومؤسسة الاتصالات ونحن الان عند موضوع جديد وان هناك فعلاً في اشكالية، اذا لم نحافظ على الحقوق المكتسبة للموظفين لامية انعكاسها على المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ولذلك انا مع بقاء نص اللجنة وان نحافظ على الحقوق المكتسبة للموظفين والعمال وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

هذه عكس الخصخصة.

السيد خليل حدادين :

لا هي جزء من الخصخصة.

معالي رئيس المجلس :

الأستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الخيلاني:

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة الاقتراح الذي تنضل فيه معالي ابو زهير يعطي التسلسل المناسب اولاً ينقلون ثم تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون واقتراح ان نصوت على ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، دعونا نصوت الزملاء.

هناك اقتراح لابد من طرح اولاً الفقرتين هناك اقتراح باعادة ترتيبهم بحيث تصبح (ب) (أ) و (أ) (ب)، ثم اقتراح من الزميل توفيق كريسنان باضافة كلمة الجدد بعد كلمة الموظفين في الفقرة التي هي (أ) حالياً.

اطرح الاقتراحات، بداية اطرح اقتراح اعادة الترتيب بحيث يصبح قرار اللجنة ان تم الموافقة عليه (ب) تصبح (أ) والعكس بالعكس، من مع هذا الاقتراح؟ اذا يقر اعادة الترتيب.

اطرح الآن قرار اللجنة على (أ).

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة على (أ)؟

موافقة.

الفقرة التي اصبحت (ب) هناك اقتراح من الأستاذ توفيق اضافة كلمة (الجدد) بعد كلمة الموظفين.

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح؟

اذا لا داعي لها لانها موضحة في (أ).

المادة بعد الترتيب الجديد والاقتراح؟

موافقة.

المادة (١٣).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٣) : تعتبر اموال المؤسسة اموالاً عامة وتحدد اجراءات وطرق تحصيلها والجهات المخولة بالتحصيل في المؤسسة بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة (١٣) :

شطب النص الوارد في المشروع والاستعاضة عنه بالنص التالي: (تعتبر اموال المؤسسة اموالاً عامة يتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية). (٤)

معالي رئيس المجلس :

المادة (١٣) وقرار اللجنة مطروح على المجلس الأستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده :

سيدي انا اوافق اللجنة على ما ذهبت اليه ارجوهم ان يوافقوا ويضيفوا لي فقط حرف (و) اموالاً عامة ويتم يعني نريد حكماً ان هذه اموالاً عامة ثم الفقرة الثانية نقول ويتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل، وليس اموال عامة لغايات تحصيل فتصبح الجملة.

تعتبر اموال المؤسسة اموالاً عامة ويتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية.

(و) فقط.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم مع (الواو) الذي اقترحه الأستاذ عبدالرؤوف؟

موافقة.

المادة (١٤).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٤) : تتمتع المؤسسة والاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليه في المادة

(١٨) من هذا القانون الاعفاءات والتسهيلات

التي تتمتع بها الوزارات والادوائر الحكومية.

قرار اللجنة

المادة (١٤) :

موافقة بعد شطب كلمة (الاعفاءات) والاستعاضة عنها بكلمة (بالاعفاءات).

معالي رئيس المجلس :

المادة (١٤) قرار اللجنة مطروح على المجلس. موافقة.

المادة (١٥).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٥) : تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة.

قرار اللجنة

المادة (١٥).

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس.

موافقة.

المادة (١٦).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٦) : ١ - تحدد بأنظمة تصدر لهذه الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية والفروع وجميع الامور المتعلقة بها وشروط العضوية فيها واسلوب ادارتها وحلها والتصرف

هذا من المرحل

بأموالها وكيفية تشكيل الهيئات العامة لها ومجالس إدارتها واجتماعاتها والمهام المنوطة بكل منها وسائل الأمور الإدارية والمالية الخاصة بها وتحديد رسوم الانتساب إليها ورسوم الاشتراك فيها.

ب - تعتبر الجمعيات التعاونية المسجلة قبل العمل بأحكام هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه.

قرار اللجنة

المادة (١٦) :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس :

المادة (١٦/ب) مطروحة على المجلس الكريم.

موافقة.

المادة (١٦/ب) مطروحة على المجلس الكريم.

الاستاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابده :

سيدي الفقرة (ب) ارجو ان يضاف لها فقرة تصبح على الوجه التالي تعتبر الجمعيات التعاونية المسجلة قبل العمل بأحكام هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه شريطة توفيق اوضاعها مع احكامه خلال سنة من تاريخ نفاذه.

هذا لا يعني اعطائها الابدية/ نحن اعتبرناها مسجلة لكن ما دامت في احكام لابد ان توفيق اوضاعها مع تلك الاحكام، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ هاني.

السيد هاني المصالحه :

شكر معالي الرئيس.

الواقع من خلال قراءتي للقانون المقدم من الحكومة وقرار اللجنة لا يوجد أي تعديلات على شروط الجمعيات التعاونية او شروط تسجيلها وبالتالي عدم وجود النص او ابقاءه بالنسبة لنا اعتقد انه واحد، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

اطرح الاقتراح على (ب)، هناك اقتراح ان تضاف شريطة توفيق اوضاعها مع احكامه خلال سنة من تاريخ نفاذه.

من يوافق على الاضافة؟

موافقة.

الفقرة (ب) بعد الاضافة؟

موافقة.

الفقرة ككل؟

موافقة.

المادة (١٧).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٧) : تتمتع الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية بما في ذلك الاتحاد العام للتعاوني الاردني المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون وفروعه والاتحادات النوعية بعد الموافقة على ترخيصها وتسجيلها

بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة الحق بتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وإبرام العقود. بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا والقيام بجميع التصرفات القانونية والعمل على تحقيق غاياتها

واهدافها بموجب هذا القانون واللائحة الصادرة بمقتضاه واللائحة الاساسية والداخلية الخاصة بها.

قرار اللجنة

المادة (١٧) :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

القرار مطروح على المجلس.

الاستاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابده:

سيدي السطر الرابع قبل الاخير (المساعدات والوصايا) ان يأتي بعدها نص تحفظي النص قبل قليل وضعناه على المؤسسة الآن النص على الجمعيات والاتحادات ان لا تقبل هبة من دولة اجنبية دون موافقة مجلس الوزراء، ولذلك اتمنى اضافة الفقرة التالية:

والمساعدات والوصايا على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على غير الاردني منها ليس من حق جمعية ولا اتحاد ان يتناول اموالاً من دول دون موافقة مجلس الوزراء صاحب الوصايا والا نكون وضعنا شرطاً على دائرة حكومية واعطينا من يمد يده للغير.

شكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، معالي الدكتور عبدالله السور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي المبدأ مؤيد بدون شك بالذي تفضل به ابو عصام صحيح لانه اذا كانت المؤسسة الرسمية

اخضعناها لموافقة مجلس الوزراء حتى لا تمتد يدها الى مساعدات مشبوهة فمن باب اولى الاتحادات الشعبية التي قد يكون فيه اغراء انها تقبل ولكن الحقيقة ان النص واضح لان في الآخر يقول معالي ابو عصام اخاطبك من خلال الرئيس يقول واهدافها بموجب هذا القانون وهذا القانون واضح في مادة سبقت انه لابد من استئذان مجلس الوزراء فاذا لم يكن هذا الفهم صحيحاً وقد لا يكون فهمي ان لا مانع من الاضافة لكن الخوف ان موافقة مجلس الوزراء حيث اضافها الزميل اخشى ان تنصرف على كل ما سبق يعني نحن نستطيع ان نقبل ملحوظة الزميل اذا نقول على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على تلك التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا حتى لا يتطلب الموافقة على كل ما سبق وهو ليس مقصوداً او الطريقة الثانية ان تقدمها وتضع تحفظ رئاسة الوزراء ومن ثم يكون تسلسل العطف على باقي الافعال.

معالي رئيس المجلس:

المطلوب ان لا ينطبق موافقة مجلس الوزراء على عقود البيع والرهن والاقتراض فقط على المساعدات والوصايا والهبات.

معالي وزير التعليم العالي:

طبعاً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابده:

اقترح ما ذهب اليه الدكتور عبدالله ايضاً ببيع

هكذا من الأهل

لدولة غير اردنية لازم ان نوافق عليه وايضاً الاقتراض من دولة غير اردنية لازم ان نوافق عليه ايضاً رهن جمعية واتحاد تعاوني لدولة غير اردنية لازم ان نوافق عليه لكن لغة سيدي الرئيس لا ينصرف الامر الى ما ذهب اليه معالي الزميل المحترم، قال النص بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض انتهى، جاء حكم جديد وقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا على ان تؤخذ الموافقة قبول هي التي فصلت بين المعنيين فلا تنصرف الا للهيات والمساعدات والوصايا، ايضاً ذهب معالي الاخ وقال واهدافها بموجب هذا القانون، هذا القانون لا يضع شرطاً على المنظمات والجمعيات شرط الذي مر قبل قليل وضعا على المؤسسة ومن هنا اقول ان حوارنا هو تفسير القانون واستطيع ان اغير اذا يريح الحكومة، بما في ذلك قبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على غير الاردني منها وعقود البيع والرهن والاقتراض اخرنا عقود البيع والرهن والاقتراض الى بعد الموافقة.

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل :

سيدي ما دام المبدأ متفق عليه انا عندي اقتراح يمكن يرضي الجميع ان نعتبر هذا النص هو فترة (١) من المادة (١٧) ونضع فترة (ب) نقول بالنسبة لقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا يشترط موافقة مجلس الوزراء اذا

كانت من مصدر غير اردني.

معالي رئيس المجلس :

الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي.

سيدي المبدأ كلنا موافقون عليه ولكن النص، ارجو اقتراح النص التالي نحن نقول بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض لان الاقتراض اذا من مصدر خارجي لا احد يمنع ان يقتصر وقبول ما يوافق عليه مجلس الوزراء من تبرعات خارجية وهبات ومساعدات ووصايا بصير حصر فقط لهذه الأنشطة اذ كانت وقبول ما يوافق عليه مجلس الوزراء من تبرعات من جهات خارجية وهبات ومساعدات ووصايا.

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

اولاً المادة اتيه من الحكومة في رقم (١) دعونا نضع فيها رقم (٢)، رقم (٢) يقول يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء لقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا اذا كانت من مصدر من غير اردني.

معالي رئيس المجلس :

اذا نطرح المادة (١٧) كفقرة (أ) هل يوافق المجلس عليها؟

موافقة.

والاقتراح باشرط موافقة مجلس الوزراء على التبرعات الخارجية والوصايا والهبات كفقرة (ب) هل يوافق المجلس؟

موافقة.

المادة ككل؟

موافقة.

المادة (١٨) :

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٨) : ١ - يؤسس الاتحاد العام للتعاوني الاردني من جميع الاتحادات التعاونية والاقليمية والنوعية على اختلاف انواعها ودرجاتها في المملكة.

ب - يجوز لكثر من جمعية تعاونية متشابهة الاغراض والغايات والنشاطات ان تكون فيما بينها اتحاداً نوعياً، ولا يجوز ان يؤسس في المملكة اكثر من اتحاد نوعي لذات الاغراض والغايات.

ج - لا يجوز تأسيس اكثر من اتحاد تعاوني اقليمي واحد في المحافظة.

قرار اللجنة

المادة (١٨) :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح على المجلس.

الاستاذ حاتم.

السيد حاتم الغزاوي:

في حرف (و) سقط سهواً في السطر الثاني من صدر المادة يؤسس الاتحاد العام للتعاوني الاردني من جميع الاتحادات التعاونية الاقليمية، وليس والاقليمية.

معالي رئيس المجلس:

حسناً، اذا المادة قرار اللجنة عليها بالموافقة

بدون ال (ر)؟

موافقة.

المادة (١٩) :

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩) : الاتحاد العام التعاوني الاردني وفروعه والاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها واغراضها هي هيئات اهليه يديرها الاشخاص المنتسبون اليها وفقاً للاسس والمبادئ التعاونية والديمقراطية.

قرار اللجنة

المادة (١٩) :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

المادة (١٩) قرار اللجنة مطروح على المجلس.

موافقة.

المادة (٢٠).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠) : تحول القروض التي منحت لاي مدين من المنظمة التعاونية الاردنية الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه وتحدد الاحكام والاجراءات والشروط الخاصة بتحصيلها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

هذا من الاصل

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون التعاون

كما أقره مجلس النواب

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينه على غير ذلك:

المؤسسة: المؤسسة التعاونية الاردنية

المجلس: مجلس ادارة المؤسسة

رئيس المجلس: رئيس الوزراء او من ينيبه من الوزراء

المدير العام: المدير العام للمؤسسة

المادة (٣):

أ- تنشأ بموجب احكام هذا القانون مؤسسة رسمية تسمى (المؤسسة للتعاونية الاردنية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وقبول الهبات والتبرعات ولها أن تقاضي وتقاضي وينوب عنها النائب العام او المحامي العام المدني في القضايا القانونية والحقوقية المتعلقة بها، ولها ان توكل عنها أي محام.

ب- يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في مدينة عمان ولها ان تفتح فروعاً لها في اتجاه الملائمة بقرار من المجلس.

قرار اللجنة

المادة (٢٠):

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

المادة مطروحة على المجلس.

موافقة.

المادة (٢١):

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١): يلغى (قانون التعاون) رقم (٢٠)

لسنة ١٩٧١ والتعديلات التي طرأت عليه

والانظمة الصادرة بمقتضاه كما تلغى المنظمة

التعاونية الاردنية نفسها وتعتبر المؤسسة الخلف

القانوني والواقعي للمنظمة التعاونية وتؤول

اموالها المنقولة وغير المنقولة والحقوق المعانة

اليها ومشاريعها وجميع الالتزامات المترتبة

عليها الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء

بقرارات تصدر عنه.

قرار اللجنة

المادة (٢١):

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

المادة مطروحة على المجلس الكريم.

موافقة.

المادة (٢٢):

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢): لمجلس الوزراء اصدار الانظمة

اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة (٢٢):

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

القرار مطروح على المجلس الكريم.

موافقة.

المادة (٢٣):

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون

بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة (٢٣):

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

القرار مطروح على المجلس.

موافقة.

القانون ككل؟

موافقة.

"وهذا هو نص القانون كما أقره مجلس النواب"

هذا من الأصل

المادة (٤): تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيين والمجتمعات المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات دون أن تمارس العمل التعاوني بذاتها بشكل مباشر.

وتتحقق لهذه الاهداف تتولى المؤسسة القيام بالاعمال والمهام التالية:-

أ- تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والاشراف عليها.
ب- تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات والاتحادات التعاونية ولاعضائها ومتابعة ومراقبة حساباتها والتصديق على ميزانياتها.

ج- تقديم الدعم الفني للجمعيات والاتحادات التعاونية لتيسير اتصالها بمصادر الاقراض وتأسيس صناديق تعاونية نوعية او عامة بهدف تمويل مشاريعها.

د- تنظيم دورات التدريب والتعليم التعاوني لاعضاء الجمعيات والاتحادات التعاونية والعاملين فيها بما في ذلك تأسيس المعاهد التعاونية ومراكز التدريب لهذه الغاية.

هـ- نشر الثقافة التعاونية بوسائل الاتصال المختلفة مع المواطنين.

و- اعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بالقطاع التعاوني في المملكة.

ز- التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الجمعيات والاتحادات التعاونية من تنفيذ برامجها التنموية في مختلف القطاعات.

ط- الاشتراك مع الجمعيات والاتحادات التعاونية بتمثيل القطاع التعاوني لدى المنظمات العربية والإقليمية والدولية الرسمية والأهلية.

المادة (٥):

أ- يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتم تشكيله على النحو التالي:

١- رئيس المجلس: رئيسا

٢- المدير العام: نائبا للرئيس

٣- الامين العام لوزارة الزراعة: عضوا

٤- الامين العام لوزارة المالية: عضوا

٥- الامين العام لوزارة التخطيط: عضوا

٦- المدير العام لمؤسسة الاقراض الزراعي: عضوا

٧- المدير العام للمؤسسة العامة للسكان والتطوير الحضري: عضوا

٨- رئيس الاتحاد العام التعاوني الاردني: عضوا

٩- رئيس الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين: عضوا

١٠- ثلاثة اشخاص من الاعضاء التعاونيين يعينهم مجلس الوزراء

بناء على تنسيب رئيس المجلس لمدة اربعة سنوات قابلة للتجديد.

ب- تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضور الجلسات بقرار من

مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس.

المادة (٦): يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

أ- وضع السياسة العامة للمؤسسة.

ب- التنسيق مع الجمعيات والاتحادات التعاونية لاعداد الخطط

والبرامج للقطاع التعاوني في المملكة.

ج- دراسة واقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها الى

مجلس الوزراء لاعتماده.

د- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

هكذا من الأهل

المادة (٧): يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه حالة غيابه مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضرته اغلبية اعضائه على ان يكون رئيس المجلس أو نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويصدر قراراته بالاجماع أو بأغلبية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

المادة (٨): يعين المدير العام وفق احكام نظام الخدمة المدنية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب رئيس المجلس على ان يقترن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.

المادة (٩): يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس والقرارات التي يتخذها.
- ب- ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها المالية والادارية.
- ج- اقتراح البرامج التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس.
- د- اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس.
- هـ- أي مهام أخرى يكلفه المجلس بها أو تناط به بمقتضى الانظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة (١٠): تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية:-

- أ- ماتخصه الحكومة لها في الموازنة العامة.
- ب- الهبات والمنح والمساعدات التي يوافق عليها المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير اردني.
- ج- ريع اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة.
- د- مايزول اليها من اموال المنظمة التعاونية الاردنية.
- هـ- اجور أي خدمات تقدمها.

المادة (١١): تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

المادة (١٢): أ- ينقل موظفو المنظمة التعاونية ومستخدموها الى المؤسسة عند صدور هذا القانون دون المساس بحقوقهم المكتسبة.

ب- تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة (١٣): تعتبر اموال المؤسسة اموالا عامة ويتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية.

المادة (١٤): تتمتع المؤسسة والاتحاد العام للتعاوني الاردني المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا القانون بلاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

هذا من المجلد

المادة (١٥): تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة.

المادة (١٦) أ- تحدد بأنظمة تصدر لهذه الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية والفروع وجميع الامور المتعلقة بها وشروط العضوية فيها واسلوب ادارتها وحلها والتصرف باموالها وكيفية تشكيل الهيئات العامة لها ومجالس ادارتها واجتماعاتها والمهام المنوطة بكل منها وسائر الامور الادارية والمالية الخاصة بها وتحديد رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراك فيها.

ب- تعتبر الجمعيات التعاونية المسجلة قبل العمل باحكام هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه شريطة توفيق اوضاعها مع احكامه خلال سنة من تاريخ نفاذه.

المادة (١٧) أ- تتمتع الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية بما في ذلك الاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون وفروعه والاتحادات النوعية بعد موافقه على ترخيصها وتسجيلها بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة الحق بتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وايرام العقود. بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا والقيام بجميع التصرفات القانونية والعمل على تحقيق غاياتها واهدافها بموجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والانظمة الاساسية والداخلية الخاصة بها.

ب- يشترط الحصول على موافقه مجلس الوزراء لقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا اذا كانت من مصدر غير اردني.

المادة (١٨) أ- يؤسس الاتحاد العام التعاوني الاردني من جميع الاتحادات التعاونية الاقليمية والنوعية على اختلاف انواعها ودرجاتها في المملكة.

ب- يجوز لكثر من جمعية تعاونية متشابهة اغراض والغايات والنشاطات ان تكون فيما بينها اتحاداً نوعياً، ولايجوز ان يؤسس في المملكة اكثر من اتحاد نوعي لذات الاغراض والغايات.

ج- لايجوز تأسيس لكثر من اتحاد تعاوني قليمي واحد في المحافظة.

المادة (١٩): الاتحاد العام التعاوني الاردني وفروعه والاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها واغراضها هي هيئات اهلها يديرها الاشخاص المنتسبون اليها وفقاً للاسس والمبادئ التعاونية والديمقراطية.

المادة (٢٠): تحول القروض التي منحت لاي مدين من المنظمة التعاونية الاردنية الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه وتحدد الاحكام والاجراءات والشروط الخاصة بتحصيلها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة (٢١): يلغى (قانون التعاون) رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والتعديلات التي طرأت عليه والانظمة الصادرة بمقتضاه كما تلغى المنظمة التعاونية الاردنية نفسها وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي للمنظمة التعاونية وتؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة اليها ومشاريعها وجميع الالتزامات المترتبة عليها الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرارات تصدر عنه.

هذا من المجلد

المادة (٢٢): لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة (٢٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

معالي رئيس المجلس:

الزملاء الافاضل اشكركم وارفع الجلسة.

"انتهت الجلسة"

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

هكذا من الأهل